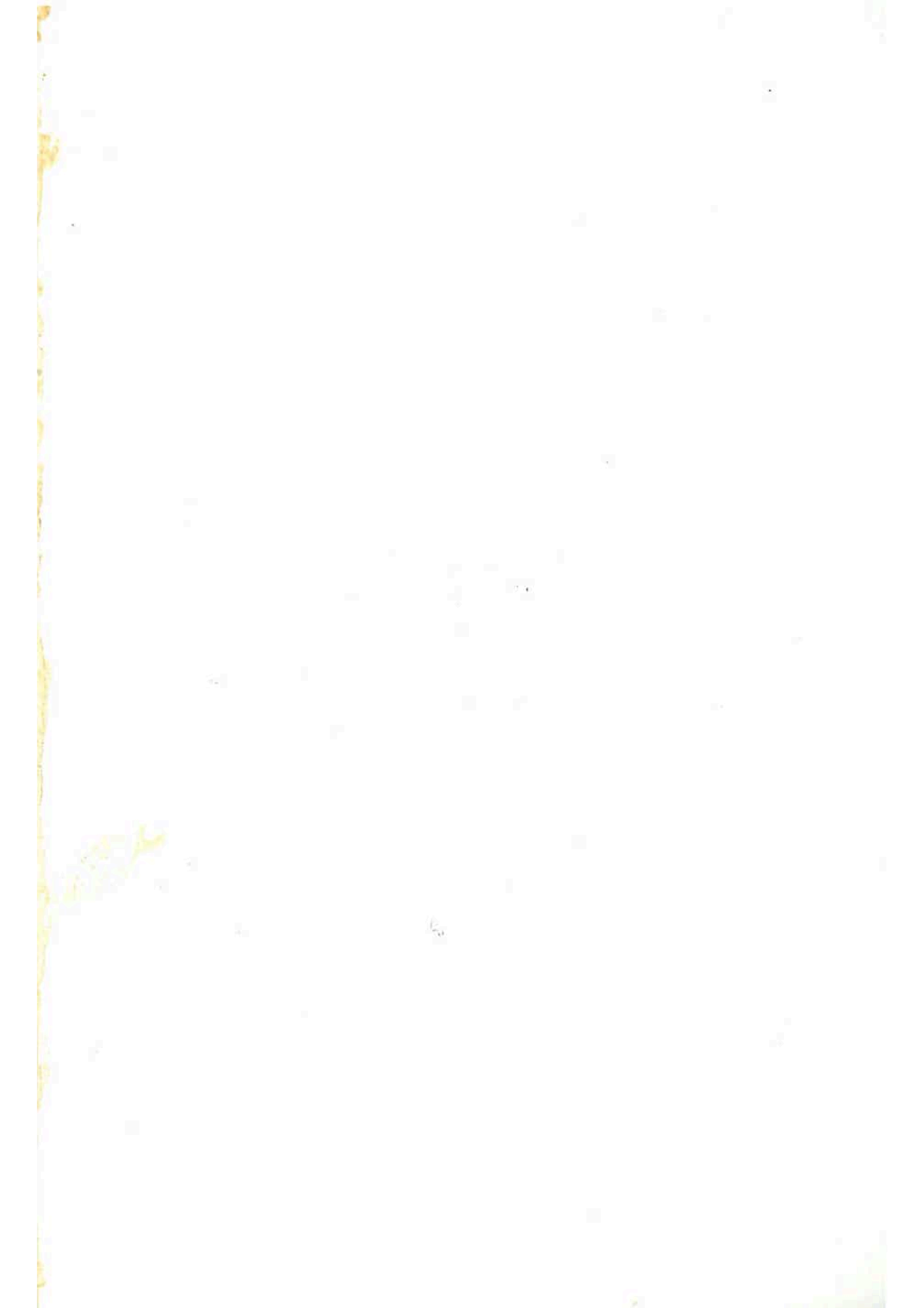
عبد العلي الودغيري

في الثقافة والهوية

منشورات
البوكيلي للطباعة
Impression



عبد العلي الودغيري

في الثقافة والهوية

الطبعة الأولى
1995

رقم الإيداع القانوني
1995 / 931
ISBN 9981 45 009 X ردمك



البوكيلي للطباعة والنشر والتوزيع

43 زنقة محمد عبده القنيطرة
هاتف 00 99 37 / 37 99 37 فاكس 35 99 37

تقديـــم

هذه مجموعة بحوث ومقالات ومحاضرات استدعتها خلال السنوات الخمس (ما بين 1988 و 1993م) مناسبات مختلفة ومجالات للقول والكتابة متعددة، ولكنها على اختلاف البواعث والدواعي لم تكن إلا سلسلة في حلقات ومنظومة فكرية متماسكة الوحدات، تتماس دوائرها وتتلاقى مسالكها وطرقاتها لتستقر في مصب واحد وتصل إلى غاية واحدة، وتعبر عن جملة أفكار وآراء لا تخرج في مجموعها عن دائرة الاهتمام بقضايا ثقافتنا و هويتنا وإبداء الرأي في مشاكل تعليمنا ولغتنا واتخاذ الموقف إزاء الصراع الحضاري الذي أصبح مفروضا على أمتنا وجيلنا.

وقد أحببت ضم هذه الكتابات بعضها إلى بعض وإخراجها في كتاب رغبةً في طرحها للبحث والمناقشة والإدلاء بها في حلبة الحوار الذي مافتئ يدور حول قضايا كثيرة منها، والله أسأل أن يوفق إلى ما هو أجدى وأنفع، وهو وراء القصد وهو ولي التوفيق.

عبد العلي الودغيري

الرباط في 11 ذي الحجة 1415 هـ (11 ماي 1995 م)





الفصل الأول

في الثقافة والهوية

اللغة والهوية
عند علال الفاسي *

1

يذهب كثير من المفكرين إلى أن اللغة ليست مجرد أداة يتخاطب بها الناس، ولا مجرد تعبير عن الفكر. بل هي إلى جانب ذلك ذات خصائص ووظائف أخرى أهم وأعمق.

أ - ففي مقدمتها أن لها دورا في صنع الفكر ذاته، وفي توجيهه وصياغته الصياغة التي تجعله في هذا المجتمع مختلفا عنه في مجتمع آخر.

كان الفيلسوف الألماني الشهير (هردر) يقول عن اللغة : « لا يمكن أن نشك في أنها ... هي التي تخلق العقل، أو على الأقل تؤثر في التفكير تأثيرا عميقا، وتسدده وتوجهه اتجاها خاصا [1] ».

وكان اللغوي الأمريكي (ادوارد سابير) من القائلين بهذا الرأي أيضا وهو أن اللغة « هي التي تجعل مجتمعا يتصرف ويفكر بالطريقة التي يتصرف ويفكر بها، وأن ذلك المجتمع لا يستطيع رؤية العالم إلا من خلال لغته، وأن تلك اللغة بمفرداتها وتراكيب جملها مُحَدَّدَةٌ في ذاتها ومُحَدِّدَةٌ لنظرة المجتمع المتكلم بها، للعالم والحياة » [2]. فالعالم الحقيقي في نظره « مبني إلى حد كبير على

* نص البحث الذي شارك به المؤلف في ندوة علال الفاسي الأولى التي أقيمت بالرباط ما بين 16 و18 أبريل 1987

العادات اللغوية لمجتمع معين ».[3]

وكان تلميذ (سابير) أيضا وهو (بنيامين ورف) على مذهب أستاذه حين يقول : « إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار بل إنها هي نفسها التي تشكل تلك الأفكار... فنحن نقسم الطبيعة أو العالم بموجب الخطوط التي ترسمها لنا لغاتنا القومية . »[4]

وصرح الفيلسوف الألماني ارنست كاسيرار (Ernest CASSIRER) بقوله : « إن تحليل لغة ما إنما هو تعرف مباشر على خصائص التفكير والمعرفة عند القوم الناطقين بها . »[5]

وكان العالم الروسي ف. ز. بانفيلوف (V.Z.Painfilov) يرد على الجماعة التي اعتقدت أن هناك تعارضا بين اللغة والفكر ويقول :« وغني على البيان أن هزال مثل هذه النظريات التي تعارض اللغة بالفكر، وتفضل أحدهما على الآخر هو أمر مفروغ منه »[6]

وهناك كثير من الأدلة والشواهد يتجلى من خلالها صدق هذا الرأي القائل : إننا نبصر العالم من خلال اللغة، أو إن كلا منا يبصر العالم ويتصوره تصورا خاصا من خلال لغته التي يتكلمها . ولقد أحسن (لوي هلمسليف) تصوير هذه الفكرة والتعبير عنها أدق تصوير وتعبير حين جعل الفكرة أو المعنى بمثابة الكتلة السّديمية الغامضة التي لا يكون لها شكل في الأصل قبل أن تتناولها كل لغة وتعمل على تشكيلها وبَنْيَنَتها بطريقتها الخاصة، وقبل أن تضع عليها حدودها وتقطيعاتها فَيكون أمر هذه الكتلة أشبه بحفنة من الرمل يمكن أن نرسم بحباتها رسوما مختلفة، لأنها بطبيعتها قابلة لأن تتشكل بأشكال لا محدودة. بل هي أشبه أيضا بالسحاب الذي كان (هملت) يراه في السماء فيرى أنه بين كل

دقيقة وأخرى يتغير شكله [7] .

فلو أخذنا فكرة العدد مثلا، لوجدناها في كل لغة تُحلل بطريقة مختلفة. فبعض اللغات لا يعرف إلا المفرد والجمع، وبعضها يضيف المثنى بينهما، وبعضها يضيف المثلث (كما في بعض لغات أندونيسيا وجنوب استراليا)، وبعضها يضيف المربع [8] .أي أن منطقة العدد يختلف تقطيعها بين الشعوب من حقلين إلى أربعة حقول.

ومفهوم قرابة الإخوة الذي يعبر عنه في كثير من اللغات بلفظي (أخ) و (أخت)، نجده في الماليزية يؤدى بلفظ واحد يستعمل تارة للتعبير عن الأخ وتارة للتعبير عن الأخت حسب السياق، ولكننا في الصينية والهنغارية نجد تفريعا أكثر دقة لهذا المفهوم. ففيها أربع كلمات عوض واحدة أو اثنتين : الأولى خاصة بالأخ الأكبر، والثانية بالأخ الأصغر، والثالثة خاصة بالأخت الكبرى، والرابعة بالأخت الصغرى، بحيث يمكن التعبير عن هذه التحديدات المختلفة أو التقطيعات التي تمَّ بها تشكيل هذا المفهوم وتقطيع هذه المنطقة من الفكر بين لغة وأخرى على النحو التالي [9] :

قرابة الإخوة	الهنغارية	العربية	الماليزية
الأخ الأكبر	Bàtya	أخ	Sudarà
الأخ الأصغر	Öccs		
الأخت الكبرى	Nène	أخت	
الأخت الصغرى	Hug		

العادات اللغوية لمجتمع معين ».[3]

وكان تلميذ (سابير) أيضا وهو (بنيامين ورف) على مذهب أستاذه حين يقول : « إن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير عن الأفكار بل إنها هي نفسها التي تشكل تلك الأفكار... فنحن نقسم الطبيعة أو العالم بموجب الخطوط التي ترسمها لنا لغاتنا القومية . »[4]

وصرح الفيلسوف الألماني ارنست كاسيرار (Ernest CASSIRER) بقوله : « إن تحليل لغة ما إنما هو تعرف مباشر على خصائص التفكير والمعرفة عند القوم الناطقين بها . »[5]

وكان العالم الروسي ف. ز. بانفيلوف (V.Z.Painfilov) يرد على الجماعة التي اعتقدت أن هناك تعارضا بين اللغة والفكر ويقول :« وغني على البيان أن هزال مثل هذه النظريات التي تعارض اللغة بالفكر، وتفضل أحدهما على الآخر هو أمر مفروغ منه »[6]

وهناك كثير من الأدلة والشواهد يتجلى من خلالها صدق هذا الرأي القائل : إننا نبصر العالم من خلال اللغة، أو إن كلا منا يبصر العالم ويتصوره تصورا خاصا من خلال لغته التي يتكلمها. ولقد أحسن (لوي هلمسليف) تصوير هذه الفكرة والتعبير عنها أدق تصوير وتعبير حين جعل الفكرة أو المعنى بمثابة الكتلة السّديمية الغامضة التي لا يكون لها شكل في الأصل قبل أن تتناولها كل لغة وتعمل على تشكيلها وبَنْيَنَتها بطريقتها الخاصة، وقبل أن تضع عليها حدودها وتقطيعاتها فيكون أمر هذه الكتلة أشبه بحفنة من الرمل يمكن أن نرسم بحباتها رسوما مختلفة، لأنها بطبيعتها قابلة لأن تتشكل بأشكال لا محدودة. بل هي أشبه أيضا بالسحاب الذي كان (هملت) يراه في السماء فيرى أنه بين كل

دقيقة وأخرى يتغير شكله [7] .

فلو أخذنا فكرة العـدد مـثـلا، لوجدناها في كل لغـة تُحلل بطريقة مختلفة. فبعض اللغات لا يعرف إلا المفرد والجمع، وبعضها يضيف المثنى بينهما، وبعضها يضيف المثلث (كما في بعض لغات أندونيسيا وجنوب استراليا)، وبعضها يضيف المربع [8] .أي أن منطقة العدد يختلف تقطيعها بين الشعوب من حقلين إلى أربعة حقول.

ومفهوم قرابة الإخوة الذي يعبر عنه في كثير من اللغات بلفظي (أخ) و (أخت)، نجده في الماليـزية يؤدى بلفظ واحـد يستعمل تارة للتعبير عن الأخ وتارة للتعبير عن الأخت حسب السياق، ولكننا في الصينية والهنغارية نجد تفريعا أكثر دقة لهذا المفهوم. ففيها أربع كلمات عوض واحدة أو اثنتين : الأولى خاصة بالأخ الأكبر، والثانية بالأخ الأصغر، والثالثة خاصة بالأخت الكبرى، والرابعة بالأخت الصغرى، بحيث يمكن التعبير عن هذه التحديدات المختلفة أو التقطيعات التي تمّ بها تشكيل هذا المفهوم وتقطيع هذه المنطقة من الفكر بين لغة وأخرى على النحو التالي [9] :

<table>
<tr><th>قرابة الإخوة</th><th>الهنغارية</th><th>العربية</th><th>الماليزية</th></tr>
<tr><td>الأخ الأكبر</td><td>Bàtya</td><td rowspan="2">أخ</td><td rowspan="4">Sudarà</td></tr>
<tr><td>الأخ الأصغر</td><td>Öccs</td></tr>
<tr><td>الأخت الكبرى</td><td>Nène</td><td rowspan="2">أخت</td></tr>
<tr><td>الأخت الصغرى</td><td>Hug</td></tr>
</table>

ولو أخذنا منطقة اللون وقارنًا بين تقطيعاتها في كل لغة، لوجدنا أن المسافة بين اللون الفاتح والغامق تتقلص أو تتمطط من لغة لأخرى بأشكال مغايرة. فمن اللغات ما لا يعرف إلا الأبيض والأسود، فتنقسم المسافة إلى حقلين فقط. ومنها لغات تقطعها إلى ثلاثة حقول بإضافة الرمادي بين الأسود والأبيض. ومنها لغات تضيف ألوانا أخرى، فيزداد بذلك طيف الألوان تقسيما وتتعدد حقوله [10].

ومثل هذا يقال عن التذكير والتأنيث، فما هو مذكر في هذه اللغة تجده مؤنثا في لغة أخرى. ومن اللغات لغات تعزل منطقة خاصة بالألفاظ المحايدة، أي التي ليست مذكرة ولا مؤنثة، والعربية من اللغات التي تجعل بعض الألفاظ مؤنثة ومذكرة في آن واحد. أي يجوز فيها الوجهان [11].

ولعل مسألة التذكير والتأنيث هذه من أهم الشواهد على دور اللغة في التمييز بين عقليات الشعوب وتصوراتها ونظراتها للعالم وتقسيماتها للطبيعة والكون وأشيائهما الصغيرة والكبيرة. فلو قارنا بين العقل العربي وتصوره للعالم وبين العقل الفرنسي وتصوره للعالم من خلال اللغة، لوجدنا العربي مثلا يتصور أن كلا من (البحر، والثلج، والمطر، والماء، والتراب، والقمر...) من الأشياء المذكرة وهي في ذهن الإنسان الفرنسي وتصوره من الأشياء المؤنثة. ومما هو مؤنث في تصور العربي : (الجنة، والنار، والسماء، والشمس، والشجرة، والنخلة، والعين، والريح) وكلها مذكرات عند الفرنسيين. وما أكثر الكلمات الدالة على اختلاف العقلين في كثير من زوايا رؤيتهما للعالم وأشياء هذا العالم. وبذلك تقف الترجمة في مثل هذه الأحوال عاجزة عن الوفاء بجوهر اللغة، عاجزة عن نقل حقيقتها.

فالمترجم مهما حاول لن يستطيع نقل الرؤية الخاصة بكل مجتمع إلى ذهن مجتمع غريب عن طريق الكلمات. فنحن حين نقوم بترجمة الكلمات العربية التالية : (البحر - الثلج - المطر - الغبار - القمر ...) إلى الفرنسية، نوقع القارئ الفرنسي في خطإ معرفي كبير إذ نوهمه أنها كلمات مؤنثة عند العربي وفي استعمال العربية، لأننا نترجمها له بكلمات كلها مؤنثة :

(la mer - la neige - la pluie - la poussière - la lune)

لقد نقلنا إلى الفرنسي جزءا من الحقيقة، وأما الحقيقة الكاملة فعاجزون عن نقلها لأنه لا توجد ألفاظ قادرة على نقلها بأمانة مطلقة من هذه اللغة إلى تلك.

ومسألة عجز الترجمة، هي في حد ذاتها دليل على خصوصية كل لغة في تقسيم عالم الأشياء والمعرفة حسب عقلية كل مجتمع وذهنيته. وقد أعطى الدارسون على هذا عديدا من الأمثلة الأخرى لا مجال لتعدادها في هذا المجال الضيق. وإنما يهمنا أن نشير إلى مثال مهم ذكره علال الفاسي وهو صعوبة ترجمة الكلمات الفرنسية الثلاث : (Féodalité - Féodal - Féodalisme) إلى اللغة العربية، واختيار الإبقاء على ألفاظها كما هي في الأصل مع كتابتها بحروف عربية، لانعدام ألفاظ مقابلة لها في العربية لأن المجتمع الإسلامي الذي يتكلم العربية لم يعرف نظام الفيودالية في تاريخه. أما استعمال : (الإقطاع - والإقطاعي - والإقطاعية) في ترجمتها كما درج الناس على ذلك، فيعتبر في نظره جناية على الألفاظ العربية وتحميلها ما لا تحتمل : «فهو تحريف في الدلالة العربية، وإفراغ للكلمة العربية الإسلامية من محتواها القائم على العدل والصدقة، واحلال معنى يدل على التبعية والظلم مكانها »(12)

ولذلك فإن كلمة (إقطاع) - وعائلتها من الألفاظ - لها في القواميس العربية، وعند فقهاء اللغة العربية، معان ومدلولات مخالفة (للفيودالية) ومشتقاتها، « فالإقطاع في الإسلام نظام إعمار وإعطاء الأرض لمن يخدمها، فهو مضاد تماما للفيودالية القائمة على التبعية وأخذ ثمن الجاه واستعباد الفلاحين »[13] .

ب - واللغة بحكم أنها لا يمكن تصور وجودها إلا وهي مرتبطة بالمجتمع الذي يستخدمها أشد ارتباط، يكون من خصائصها ووظائفها بجانب كونها أداة تعبير وتخاطب، وكونها تسهم في صنع الفكر وتوجيهه وتحديد خصوصياته من مجتمع لآخر، أنها تعد أصدق مؤرخ لحياة هذا المجتمع وحياة ثقافته وحضارته، وذاكرته التي تختزن عنه كل ما يتعلق بعاداته وتقاليده وسلوكه، وإيمانه وكفره، وغناه وفقره، وتعلمه وجهله، وأدبه ومهارته وفنه، بل إنها ذاكرة تحتفظ أيضا بأدق الصور والمعلومات عن حياته اليومية، وعن بيئته ومناخه وطبيعته الحية والميتة. وباختصار كل ما يريد المرء أن يعرف عن هذا المجتمع من تفاصيل قد لا نجد أحيانا من الأدلة على وجودها في وثائق التاريخ ولكننا نجدها في تضاعيف كلمة من كلمات القاموس اللغوي، فأنت بمراجعة اللسان العربي في قواميسه القديمة، وتقليبه على وجوهه، تعرف من أحوال العرب القدامى وعقائدهم الجاهلية وأوصاف حياتهم وتفكيرهم ومعيشتهم وبيئتهم في جفافها وقساوتها ما يغنيك عن قراءة ابن خلدون أو ابن الأثير أو غيرهما من مؤرخي العرب الكبار [14] .

ج - وهي لا تكتفي بكتابة التاريخ الثقافي والسياسي والاقتصادي للأمة، بل تعمل على نقله عبر الأجيال، وتجعله في كل جيل حيا ناطقا ما دامت هي نفسها حية ناطقة. فهي ترغم كل

متكلم بها أن يقرأ هذا التاريخ ويستظهره ولو لم يكن من هواة التاريخ، ولو لم يكن معروفا بقدرته على الحفظ والاستظهار. وبذلك تصبح اللغة من أقوى أسباب ضمان الارتباط الروحي والفكري. ومن أوكد دواعي الاستمرار والتواصل بين أبناء الأمة الواحدة، على الرغم من التطور الذي يحصل في المجتمعات ويباعد بين الأجيال. يقول المفكر القومي الألماني الشهير (هردر) : « هل لشعب ما (...) ثروة أثمن من لغة أجداده؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد والتاريخ والفلسفة والدين. وفيها ينبض كل قلب الشعب ويتحرك كل روحه... **فإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته، أويقصر في احترامها يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى، والتي تنقل من الآباء إلى الأبناء على مر الأجيال.**»[15]

ويقول اللغوي الشهير (رومان جاكبسون) أحد مؤسسي حلقة (براغ) اللسانية : « **إن اللغة في الحقيقة هي أساس الثقافة نفسها** »[16].

بهذه العناصر كلها : وهي أن اللغة توجه فكر المجتمع وتحدد بنيته وتعطيه خصوصيته أولا، وأنها تحفظ تاريخ هذا المجتمع وثقافته وعاداته وتقاليده ثانيا. وأنها تنقل هذا التاريخ وذلك الفكر وتلك الثقافة من جيل إلى جيل ليبقى التواصل ويقوى التماسك بين حلقات المجتمع ثالثا، بهذه العناصر تصبح اللغة أيضا أداة الانسجام والوحدة والتوافق بين جميع متكلميها ومستعمليها على ما قد يكون بينهم من بعد في المكان أو الزمان أو افتراق في الأصول الاثنية، بما تنسجه بين هؤلاء المتكلمين والمستعملين من وشائج القربى، وما تضعه بينهم من لحمة التآخي، بسبب القرابة الفكرية والتشارك في الميراث الثقافي والتاريخي، ولذلك جعلتها الشعوب أساس بناء

قومياتها، وإقامة دولها، وتوحيد صفوفها ولو لم تنحدر من أصل عرقي واحد، فعلى أساسها قامت القومية الألمانية: فكان (فيخته) يقول :« كل الذين يتعلمون اللغة الألمانية يكونون أمة واحدة » [17].وقد انتشرت هذه الفكرة التي كان يدعو لها (فيخته) و(هردر) وغيرهما من وطنيي الألمان الغيورين، حتى استطاعت في النهاية توحيد كل الشعوب الناطقة بالألمانية، وتكونت منها أمة واحدة.

وعلى هذا الأساس أيضا قامت القوميات الأخرى في دول أوربا الحديثة. وعليها بالذات قامت القومية العربية، وكان ساطع الحصري الذي يعتبر الأب الروحي للقوميين العرب يقول عن اللغة إنها « أسُّ الأساس في تكوين الأمة، وفي إثارة نوازع الروح القومية فيها » [18] وهو الذي يقول : « إن جميع الذين ينكرون وحدة الأمة العربية، ويستنكرون الجهود التي تبذل لتوحيد الدول العربية، يبدأون أقوالهم وأعمالهم بإنكار تأثير اللغة في هذه الأمور » [19]

وأخيرا، فإن النظر إلى اللغة من هذه النواحي التي أسلفْتُ، واعتبار قيمتها وآثارها بالنسبة للأمم والشعوب، هما اللذان دفعا أصحاب اللغات الميتة لإحيائها من القبور، وجعلها لغات قومية لهم كما فعلت إسرائيل عند قيامها. وهما اللذان جعلا كثيرا من رجال السياسة ورجال الدولة فضلا عن رجال الفكر والدين والوطنية يدعون لاصطناع لغة وطنية واحدة عوض كثير من اللهجات واللغات في الدولة الواحدة، وهذا ما فعله الروس أيضا بتنظير من ماركس وكبار زعماء الشيوعية الآخرين. فقد « أقر ماركس بضرورة لغة وطنية واحدة كشكل أعلى تخضع له أشكال أدنى هي اللهجات »[20]،

وأكد ذلك (ستالين) قائلا :« إن الماركسية تقول : إن اللغة المشتركة هي مقومة من المقومات الجوهرية للأمة » [21].أما العرب المسلمون المخلصون لأمتهم، فقد كان ذلك هو دأبهم وسعيهم منذ العصر الأول للإسلام، يخافون من الفرقة وتشتت الكلمة وضياع التراث، وانقطاع التواصل بين الأجيال، كما يخافون على الدين ونصوصه من أن لا تفهم في يوم من الأيام إذا اندثرت اللغة العربية أو ضعف شأنها ، فكلفهم ذلك كله حرصا شديدا على بقائها لغة وحدة وثقافة ودين واستمرارية وتواصل.

2

من هذا الفهم لوظيفة اللغة في المجتمع ينبغي لمن يبحث في فكر علال الفاسي، أن ينطلق في تحليل آرائه اللغوية. وبهذه الخلفية ينبغي أن يشرع في تأويل أسباب تمسك الرجل باللغة العربية تمسكه القوي المتين الذي عُرف عنه. ولماذا كان يصر على أن تحتل مسألة اللغة حيزا كبيرا من الحضور في تفكيره ونضاله اليومي ثقافيا وسياسا.

فقد كان التفكير في اللغة نصب عينيه سواء اشتغل بمسألة التعليم وإصلاحه أم بمسألة الإدارة وعلاج مشاكلها ، أم بمسألة الحياة الاجتماعية وتفاصيلها ، أم بالسياسة الثقافية والإعلامية. بل كانت ماثلة بثقلها كله حتى وهو ينظر في مسائل السياسة الخارجية للمغرب. على اعتبار أن اللغة هي من الأسس التي يتحدد بواسطتها نوع الارتباط الدولي مع هذه الكتلة أو تلك، مع هذه الجماعة الدولية أو مع جماعة دولية أخرى. فإذا كانت اللغة هي التاريخ والماضي والتراث، وهي سبيل المستقبل القريب والبعيد أيضا ، وهي الثقافة

والفكر والحضارة، وهي العادات والتقاليد، وهي التصور والفهم والرؤية، قبل أن تكون مجرد أداة اتصال جامدة ومحايدة، فلا بد للمغرب - كأي بلد آخر - وهو يختار سياسته الخارجية ويخطط لها، أن يبحث عن موقعه في الخريطة الدولية ليحدد علاقاته بالمواقع الأخرى فيها، لا بد أن يجد نفسه يختار مكانه بجانب الذين يشترك معهم في الثقافة والتاريخ والحضارة والتقاليد والتصور والفهم، أي يشترك معهم في اللغة.

كان علال الفاسي - إذن - يفهم دور اللغة هذا أتم الفهم وأدقه وأعمقه، سواء وهو يفكر ويتأمل، أم وهو يطبق الفكر ويمارس الفهم والتأمل. وكان يدافع عن العربية دفاعا مستميتا ويقول: « اللغة العربية لغتنا. إنها ليست وسيلة ولكنها غاية لنا، لأنها جزء من وجودنا وليست اللغة مجرد ألفاظ ننطقها »[22].

وكون اللغة غاية وليست مجرد أداة، وكونها ذات وظيفة خطيرة في حياة المجتمع وذات أبعاد عميقة في بناء الأمة ووحدة الوطن، ذلك يعتبر من المفاتيح الأساسية والمركزية في فكر علال. وهو في هذه الفكرة الأساسية يجد نفسه في انسجام تام مع فئة المسلمين لأن المسلمين من دعاة التشبث بلغة القرآن التي توحدهم، وفي توافق مع القوميين عربا كانوا أم غير عرب، لأن جميع القوميين يدعون لوحدة اللغة القومية ويبرزون قيمتها في الحفاظ على كيان المجتمع. كما يجد نفسه أخيرا مع جماعة الشيوعيين الماركسيين لأنهم أيضا من أصحاب هذه الفكرة ودعاتها. كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة إذن كان ينظر إلى اللغة الوطنية تلك النظرة التي تبناها علال الفاسي وحمل لواءها في المغرب بحماس شديد.

وإن البحث في اللغة عند علال، هو في الأساس وفي العمق، بحث في الهوية الثقافية للمغرب، فالذي يتتبع كتاباته النثرية منها والشعرية، لا بد أن ينتهي إلى أن جميع مقولاته في المسألة اللغوية ما هي إلا جزء من مقولته العامة في الهوية المغربية التي خلاصتها أن المغرب بلد مسلم عربي ولا هوية له خارج إطار العروبة والإسلام إلا بالقدر الذي يسمح بمراعاة بعض الخصوصيات المحلية التي بها قد يتميز وينفرد عن جيرانه أو أشقائه من البلدان العربية والإسلامية، وبعض الخصوصيات التي بها يندمج في الثقافة الإنسانية والمجتمع الإنساني ويصبح جزءاً منهما مفيدا لهما ومستفيدا منهما.

أما ما سميناه بمقولاته اللغوية فهو ما يمكن توضيحه مختصرا في السُّلَّمية الفكرية التالية :

أ) المغرب بلد لا بد له من لغة وطنية واحدة تكون رمزا لثقافته وتجسيدا لهويته وتوحيدا لمفاهيم أبنائه وتصوراتهم.

ب) هذه اللغة الوطنية لا يمكن أن تكون غير العربية. فما دام المغرب عربيا مسلما بالهوية، ومادامت اللغة التي تعبر عن هذه الهوية هي العربية، فلا اختيار له سوى هذا الاختيار، وهو أن لغة البلاد هي اللغة التي تشد المواطنين جميعا إلى حضارتهم المشتركة، وتاريخهم وأصالتهم وثقافتهم، وتربطهم برباط الأخوة والمودة مع أشقائهم في العروبة والإسلام.

ج) هذه العربية يجب أن تكون هي الفصحى لسببين على الأقل : أولهما أن الفصحى هي اللغة التي يمكن لجميع الأقطار العربية،أن تتفاهم بها وأما العاميات والدوارج المحلية فهي سبيل

إلى التفرقة لا إلى الوحدة إذا عملنا على تنميتها وتقويتها.

وثانيهما أن الدعوة إلى العاميات - وما أكثر العاميات في الوطن العربي - طريق إلى قطع حاضر الشعب العربي ومستقبله بتراثه المكتوب، وهنا أكبر خسارة يمكن أن تصيبه. وهذا ما كان يريده بكل إلحاح أمثال سلامة موسى ممن لا يهمهم أمر هذا التراث في شيء.

على أن الدعوة للفصحى عند علال ليست دعوة المتزمت الجامد إلى لغة متزمة جامدة، بل كان يدعو إلى فصحى حديثة متطورة تأخذ بأسباب الحاضر والمستقبل وتستجيب للمرحلة التي تعيشها الأمة. وقد حدد مفهومه للفصحى في وضوح تام حين قال :

« ولكن ما هي الفصحى التي سنحتفظ بها ؟ هل هي لغة امرئ القيس والشنفرى كما تحفظها لنا قصائدهم ؟ أم لغة الجرائد التي تنتشر في أوساطنا وتوشك أن تعم كل لسان ؟

لقد ظل أنصار اللغة منذ عصر النهضة يدعون إلى إحياء اللغة العتيقة والنهوض بها على النهج الذي سار عليه العرب الأولون. وبمقتضى ذلك فقد انتقدوا كل تغيير أو تطور، وحكموا على كل كلمة لم توجد في المعاجم ولم ينقلها الرواة إلينا بأنها عامية أو أجنبية عن العربية، وهو موقف جامد لا يمكن أن يؤدي إلا إلى وأد اللغة من طرف الذين يدعون لإحيائها » إلى أن يقول : « وإذن فالفصحى هي التي تتفق مع قواعد العربية لحنا وإعرابا، ومع طريقة التكييف في المفردات والمعاني وطريقة ارتباطها. ولا غضاضة أن تكون فيها كلمات عامية مبتذلة أو منقولة أو معربة، مادامت قد صهرت بالفكر اللغوي الفصيح، وهكذا نجد أن الفصحى أوسع مما يتصوره الذين يقفون موقف المندهش من خلو المعاجم العربية من

كلمات وأساليب نستعملها اليوم، ذلك لأن اللغة تسير وحدها - وإن لم يَسْعَ أبناؤها - نحو التطور الذي ينشدونه لها »[23].

ومن هذا المنظور المتفتح، وهذا الفهم المجدد للفصحى، ساهم علال في إثراء العربية بوضع كلمات جديدة مستعملة في كتاباته مثل (المفانق - المفانقة - الإنسية ...الخ).

ومنه أيضا استمد إعجابه برأي الدكتور (ستيوارث ضود) الذي اقترح أن تكون الفصحى الحديثة مستخرجة من ألفاظ القرآن ومن الكلمات المشتركة بين اللهجات العربية، ثم يعمل على نشر هذه اللغة بكل الوسائل وتعميمها[24].

وفي سبيل تطوير العربية وتنميتها كانت له اقتراحات عديدة كلها تدعو إلى فتح باب الاجتهاد على مصراعيه لإصلاح الخط والمعجم والقواعد النحوية، « فالتلفظ، والتهجية، والكتابة، والمفردات، والقواعد، يمكن أن يعاد فيها النظر » [25] فقد دعا إلى تيسير النحو العربي ومراجعة قواعده بعد أن انتقد المحاولات التي تمت، ودعا إلى تطعيم المعجم وإغنائه وحذف ما فيه من حشو ومن مفردات ولغة ميتة لم يعد الاستعمال جاريا بها ولا الحاجة ماسة إليها. ودعا إلى إحداث مجمع لغوي مغربي ووضع مشروعه الأساسي واقترح أن يسمى (مجمع محمد الخامس للغة العربية) [26].

وكان متحمسا (لمعهد التعريب) و (مكتب تنسيق التعريب) ومن أكبر منشطي أعمالهما. وكان يدعو لإصلاح الخط العربي ولكن ليس على طريقة الدعوة التي تزعم حركتها في المشرق كل من عبد العزيز فهمي وسلامة موسى وسعيد عقل، وهي الدعوة

التي نادت باستعمال الحروف اللاتينية. فهذه دعوة قد قاومها علال بشدة لنفس الأسباب والدواعي التي من أجلها قاومها غيره في المغرب والمشرق.

وفي المقابل نراه يتحمس لطريقة الأخضر غزال في إصلاح الطباعة ويشد عضده ويؤازره أيام ناهض مشروعه من ناهضه من الناس.

د) وهذه العربية الفصحى المتطورة هي التي يجب العمل على نشرها وتعميمها بواسطة منهج للتعريب يشمل المدرسة والإدارة والحياة العامة وفق خطط مدروسة وطرق علمية حديثة.

هـ) والتعريب كان في رأيه ضروريا لاستعادة الهوية المغربية ومواجهة الاستعمار الثقافي الأجنبي الذي يتسرب عن طريق اللغة. وبدون تعريب لا يمكن تحقيق استقلال ثقافي وفكري. ذلك « **أن الأمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر أجنبي عنها** » كما كان يقول [27].

ولطالما أعجبه رأي أحد زملائه في الوطنية - ولعله الحاج أحمد بلافريج - الذي كان يقول: « **إن العلم إذا أخذته بلغتك أخذته، وإن أخذته بلغة غيرك أخذك** » [28] وقول (غوستاف لوبون) وهو: « **إذا استعبدت أمة ففي يدها مفتاح سجنها ما احتفظت بلغتها** » [29] فكان يستشهد بهذين القولين ويرددهما في أكثر من مناسبة.

والذي يقول نعم للتعريب يقول لا للازدواجية في لغة التعليم. وهذا لا يعني محاربة اللغات الأجنبية ومعاداتها، ولا يعني الانغلاق والتقوقع، ولكن كل ما تهدف إليه الدعوة المضادة للازدواجية هو « تحرير المدرسة المغربية من السياسة التعليمية

الاستعمارية وأثرها على المعرفة والفكر، ومن ثم على مصيرنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي »(30)، وهو حماية المغربي من أن « يصبح مستعمرا مسكونا بكل ما هو فرنسي »(31)، وهو في الأخير « القضاء على الهيمنة اللغوية والفكرية الأجنبية وخلق المدرسة الوطنية العربية الإسلامية، لأن ذلك وحده هو سبيل التحرر من سيطرة المستعمرين وأذنابهم الذين يكونون طبقة واحدة مستغلة وظالمة »(32).

ولا سبيل لكل هذا إلا بإعطاء الأولوية والأهمية البالغة للغة الوطنية بحيث تدرس بها سائر العلوم والفنون في جميع مراحل التعليم، أما اللغات الأجنبية فَيُبْدَأُ بتعلمها في المراحل الثانوية حسب اختيار المتعلمين، لتكون فقط واسطة بيننا وبين العالم الخارجي ولأجل إشباع نهم الباحثين ومن لهم رغبة في مزيد من المعرفة والاطلاع. ولذلك كان يقترح « ضرورة احتكار الوقت في التعليم الابتدائي للغة العربية وإعطاء القسط المعقول للغة أو أكثر من اللغات الأجنبية في التعليم الثانوي أو العالي مثلما هو الواقع في جميع البلدان الأجنبية. « وإن من يتجول في الدول الراقية مثل انكلترا وأمريكا وروسيا واسبانيا يشعر تماما بأن الأغلبية الساحقة في هذه الأمم لا تفكر في إتقان غير اللغة الأم، ولا تشغل نفسها بغيرها. »(33)

وقد كان لعلال الفاسي حساسية خاصة تجاه الاستعمار الثقافي الذي يجعل من اللغة والفكر ممرا ومسلكا يؤديان إلى الاستعمار الاقتصادي والسياسي والعسكري كما دلت على ذلك شواهد التاريخ القديمة والحديثة. وأنى لا تكون لعلال هذه الحساسية المفرطة نحو الاستعمار الثقافي وهو الذي قضى حياته في المنافي

والسجون محاربا للاحتلال والتبعية بجميع أشكالهما ؟. وكيف لا يكون ذلك وهو الذي عايش وشاهد خطط الفرنسيين بالمغرب سواء قبل الظهير البربري أم بعده؟. ألم تكن كلمات الماريشال اليوطي وقحة سافلة، داعية إلى التحدي والمقاومة وهو يقول: « إن العربية أداة لنشر الإسلام لأنها لغة يقع تعليمها بالقرآن. فمصلحتنا تقضي علينا بأن نطور البرابرة خارج إطار الإسلام ومن الوجهة اللغوية يجب علينا أن نتجه إلى الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية » (34).

ولقد سن اليوطي الذي اعتبر نفسه فاتحا للمغرب سنة القول لمن جاء بعده من الحاقدين على العربية. فكتب أحد أذنابه يقول : « إذا تركنا هؤلاء البرابرة يستعملون العربية فإنهم سيصيرون مسلمين. وما معنى الإسلام؟ إنه إيقاف تقدمنا، ومعارضة مدنيتنا ».

وكتب ثان من بعده يقول : « يلزم النظر إلى أن التعريب خطر رهيب يقود إلى حركة إسلامية كاملة ونهائية بالنسبة للبربري، وإلى أن توجد في المغرب باهتمامنا الخاص - وهو أمر جنوني - كتلة إسلامية ومنسجمة بدون قوة معارضة لها. »(36)

ألا ترى إذن ماذا كانت تمثل العربية من أخطار على المستعمر؟ أو لم يتبين لك أن غرض الفرنسيين من إضعاف العربية وتقوية البربرية ونصبها لمنافستها هو بقصد تفتيت قوة المغرب وخلق النعرات التي تقضي على وحدته؟ على أن العناية بالبربرية - كما اتضح من الشواهد السابقة ومن شواهد ونصوص غيرها كثيرة - لم تكن عند الفرنسيين إلا خطوة نحو نشر الفرنسية وسُلّماً يؤدي إلى ذلك لا غير.

وإذا لم يكن هذا قد تبين لك بمثل ما تريد من الصراحة والوضوح، فهاك ما كتبه ثالث منهم حين قال: « ومن الخطر أن نترك كتلة ملتحمة من المغاربة تتكون ولغتها واحدة وأنظمتها واحدة، لا بد أن نستعمل لفائدتنا العبارة التي استعملها المخزن قديما وهي: (فرق تسد). إن وجود العنصر البربري هو آلة مفيدة لموازنة العنصر العربي، ويمكن لنا أن نستعمله مع المخزن نفسه. » (37)

وهو نفس الشخص الذي كتب عن برامج التعليم بالمغرب سنة 1920 (وهي البرامج التي كان المستعمرون يعملون على تطبيقها). يقول: « ثم إن برامج التعليم سنة 1920 تمنع في جميع مدارس البادية تعليم العربية الفصحى وتحض على عدم إنشاء الكتاتيب » (38).

وإمعانا في القضاء على العربية ومزاحمتها، دعا الفرنسيون إلى كتابة البربرية بالحروف اللاتينية لا الحروف العربية، كما جاء في مقال من مقالات أحد أولئك المستعمرين الذي كتب: « يلزم إبعاد التعليم الديني وتعليم اللغة العربية عن المدارس البربرية، كما يلزم تحرير اللهجات البربرية بالحروف اللاتينية » (39).

تصوروا الآن مقدار صلابة رد الفعل الذي يمكن أن يتخذه الوطنيون المغاربة تجاه هذه المخططات الفرنسية لتقسيم المغرب وشقه شقين عربي وبربري، يتناحران ويتقاتلان، بعد أن عاشا طوال قرون وقرون متآخين ومندمجين بفضل الإسلام.

لقد استعمل الفرنسيون لغتهم في هذا التقسيم، وكان من الطبيعي أن يجيبهم المغاربة بسلاح مضاد، بسلاح من نفس النوع وهو سلاح العربية والإسلام اللذين هما رمز الهوية المغربية ولسانها. وكان من الطبيعي أن يكون علال الفاسي على رأس المغاربة وفي

مقدمتهم.

ولم يكن علال يناهض الغزو الثقافي في بلاد المغرب وحدها. بل دعا لمناهضته أينما كان، وخاصة في دول افريقيا التي كانت بالأمس كلها أو جلها تدين بالإسلام وترتبط بالثقافة العربية واللغة العربية من قريب أو بعيد (40)، فجاء الاستعمار وحولها إلى ثقافات ولغات أخرى، وجعل بينها وبين العرب والمسلمين هوة ما تزال تتسع يوما عن يوم. إذ ما يزال الغزو الثقافي الأجنبي الموجه نحو إفريقيا قويا يتجلى في أشكال متعددة يصعب حصرها وحدها.

وقد كان مما حاربه علال في هذا النطاق، رابطة الدول الناطقة بالفرنسية التي اتخذت جل أعضائها من البلدان الإفريقية، وحاولت جعل المغرب واحدا من الأعضاء. فكتب علال - في جملة ما كتبه لمناهضة هذه الرابطة - قصيدة مشهورة بعنوان: (لا لجامعة البلدان الناطقة بالفرنسية) سنة 1966، ومما جاء فيها قوله:

نحن للمغرب إن يدع نجب
نحن للعُرب وللعُرب نسير
من يرد تعجيمنا أو ينتسب
لسوى العُرب فللَّعْنِ يسير

ناهض علال هذه الرابطة التي تقوم على أساس التبعية الفكرية الواضحة لفرنسا، وناهض بالخصوص أن يكون المغرب واحدا من هذه الكواكب السيارة في فلك الدولة التي حاربها بكل ما ملك حين استعمرت بلاده:

قل لمن يدعو لربط المغرب ... برباط لغوي أجنبي
نحن للضاد ولا نرضى سواها
مازِغٌ آخى عليها يَعْرُبا

قد ورثنا عنهما نحن فداها

ما بقينا أبدا لن تنكبا

لابني قَوْمِيَ، قولوا جهرة لا ولا نرضى بهذا سُبَّة

كيف نرضى لبلاد المغرب

ذلة الربط بذيل الأجنبي؟

وطني المغرب أرض العرب

كيف تغدو ذَنَبَ المستغرب؟

كيف نرضى بانتكاس في المسير كيف ترضى أمتي هذا المصير؟

إلى أن يقول :

أمتي قد بلغ السيل الزبى هو الاستعمار عاد اقتربا

وتداعى الخطب من كل حَدَب

وتنادى كل خوان أثيم

فلنسر نحو نضال قد وجب

ولنحقق رغبة الشعب الكريم

ويختمها قائلا:

ليكن ما كان لا نرضى الهوان كلنا حامي الحمى يوم الطعان

لتزاح الوحدة الأجنبية

والرباط اللغوي الأجنبي

وتتم الوحدة الإسلامية

والرباط الأخوي العربي

كان هذا الزعيم إذن يريد أن تكون اللغة أداة توحيد، توحد المغاربة فيما بينهم، وتوحدهم مع أشقائهم العرب، وتوحد العرب مع إخوانهم المسلمين.

وكان الاستعمار يريد للغة أن تكون أداة تفرقة، وعمل لأجل

ذلك بشتى الوسائل: أشاع أن العربية متخلفة لا تواكب العصر، وأذاع أن الفصحى خصوصا صعبة ومعقدة ورجعية ومتخلفة، وأوحى لمن أوحى، بالدعوة إلى العاميات واللهجات لتكون قوة معارضة لوحدة الشعوب العربية بفضل اللغة والدين والثقافة، ودس من دس للمناداة بكتابة العربية بحروف لاتينية. وكان ذلك كله يسير في خطة موازية مع الدعوة للغة الأجنبية التي فرضت نفسها بالقوة تارة والإغراء والحيلة تارة أخرى، وبالدعاية تارة ثالثة على أنها لغة العلم وحدها، واللغة الصالحة للحضارة والتقدم والصناعة والاقتصاد دون غيرها. ولقد هزمت بالفعل لغتنا العربية الفصحى المشتركة أمام اللغات الأوروبية والأمريكية وغلبت في عقر دارها لعدم وجود تكافؤ بين الطرفين: فقد ظلت العربية عصورا طويلة حقا مستسلمة للنوم والدعة، حتى إذا أفاقت في عصر النهضة الحديثة لم تجد نفسها قادرة على معاندة اللغات الغربية ومقاومة مدها وتأثيرها. ولكن المهم أن هذا ليس عيبا في العربية ذاتها وإنما هو عيب فينا.

فأما اللغة - كل لغة - فهي عرضة للتخلف عند تخلف مستعمليها، وقابلة للتطور والنمو عند تطور ونمو أهلها. وليس هناك لغة يمكن أن توصف مبدئيا بأنها أفضل من أخرى كما قرر ذلك علم اللغة الحديث، وقد قرره من قبل علماؤنا العرب، وفي مقدمتهم الفقيه ابن حزم الظاهري الذي كان يرفض أن يقال عن العربية إنها أفضل اللغات أيام كانت هي سيدة اللغات وأقواها، حتى اعتقد أغلب الناس أنها لغة الجنة ولغة القبر والسؤال، وأنها أصل اللغات جميعا وما رفض ذلك لاعتقاده بوجود لغة أخرى أقوى وأفضل من العربية، ولكن لإيمانه بالنظرية العلمية التي يومن بها المعاصرون، وهي أن اللغات في وجوه الفضل متساوية. ولذلك قال: « فتساوت

اللغات في هذا تساويا واحدا » [41].

على أن كثيرا من مظاهر التخلف والفقر التي كانت عليها العربية الفصحى في القرن الماضي، على عهد بداية النهضة، قد زالت اليوم والحمد لله، ولو تضافرت كل الجهود لتنميتها وخدمتها وتطويرها لرأيتها بعد قليل في صورة أجد وأحدث مما هي عليه الآن، وهي إلى هذه الغاية سائرة على كل حال.

ونحن لو حاولنا - أخيرا - تصنيف التيارات الفكرية اللغوية الحديثة في الوطن العربي التي عاصرها علال الفاسي، لوجدناها في الجملة ثلاث فئات أو تيارات :

أولها : تيار كان أصحابه من المتزمتين المبالغين في المحافظة لا يرضون إلا باللغة العربية في ثوبها القديم، ويعادون كل مبادرة للإصلاح أو التطوير. وهذه هي الجماعة التي تحدث عنها علال في إحدى مقالاته فقال إن أصحابها كانوا « يدعون إلى إحياء اللغة العتيقة والنهوض بها على النهج الذي سار عليه العرب الأولون، وبمقتضى ذلك فقد انتقدوا كل تغيير أو تطور، وحكموا على كل كلمة لم توجد في المعاجم ولم ينقلها الرواة إلينا بأنها عامية أو أجنبية عن العربية. وهو موقف جامد لا يمكن أن يؤدي إلا إلى وأد اللغة من طرف الذين يدعون لإحيائها. » [42].

وهؤلاء لم يكن علال منهم، لأنه كان داعية لتطوير العربية الفصحى وفتح الأبواب للاجتهاد في مسائلها بجميع الوسائل.

والفئة الثانية: كانت فئة مناقضة للأولى تماما. ذاهبة في التشنيع على العربية والهجوم على الفصحى، نحوها وقواعدها ومعجمها وإعرابها وكتابتها، وناقمة على أهلها المتشبثين بها بدل اللغات الغربية نقمة وأية نقمة.

وأصحاب هذه الأطروحة كانوا من الداعين إلى التغريب بكل صراحة وقوة ووضوح، كان سلامة موسى - وهو زعيمهم - يقول: « أن نتقدم معناه أن نتجه نحو الغرب » (43)، ويقول: « نحن على يقين بأنه إذا كانت الشمس تشرق من الشرق، فإن النور يأتي إليها من الغرب » (44). وسلامة موسى الذي حمل حملته المعروفة ضد الفصحى وتراث الفصحى ودين الفصحى وأهل الفصحى كان مسيحيا قبطيا، فلا عجب من أن يقول ما قال، ومن أن يَسْتَعِرَّ من العربية ويرى أن تخلفها لا إصلاح له، ويدعو في مقابل ذلك للاقتداء بتركيا أتاتورك التي رمت الخط العربي وراء ظهرها لتلتحق بمصاف الدول المتقدمة على حد زعمه. فالخط اللاتيني في نظره، فضلا عن مزاياه الكثيرة التي أحصاها بحماس كبير، يعتبر « وثبة في النور نحو المستقبل » (45). والنهضة العربية في رأيه لن تتم. والعلوم لن تكون « إلا إذا استَلْتَنَ الهجاء العربي » (46).

بل إن سلامة موسى قد هاجم كل شخص وكل هيئة ساندا اللغة الفصحى. هاجم العقاد وعلي الجارم وزكريا مباركا، وهاجم المجمع اللغوي في القاهرة جملة وتفصيلا. « ألم ينشأ المجمع اللغوي في عصرنا الزراعي الإقطاعي؟ » (47) كما يقول.

وتبلغ قمة المفارقة بين علال وسلامة موسى حين يقول هذا الأخير: « وتشبثنا بحضارتنا هو عناد لا أكثر (...) ويجب أن نكف عنه. » (48)

كان علال مسلما راسخ الإيمان بدينه، ويستمد من الإسلام وحضارته وتاريخه عونه في نضاله ومذهبه في فكره. أما سلامة موسى فكان نصرانيا لا يهمه تاريخ الإسلام ولا لغة الإسلام ولا حضارته ولا تراثه في شيء. بل كان ذلك كله عدوا له صرح بعداوته

في أكثر من مناسبة من كتابه: (البلاغة العصرية واللغة العربية) وغيره. وناضل حياته كلها من أجل إحداث قطيعة بين الحاضر والماضي. فلم يومن بهوية عربية ولا إسلامية كما يقول أحد دارسيه [49]، لأن الهوية في نظره لا تتحقق « إلا في مجتمع لا يعطي أي اعتبار للعامل الديني » [50] !!

وكان سلامة موسى من الدعاة الأوائل لنظرية التطور الداروينية. وما كان غرضه من الدعاية لهذه النظرية غرضا علميا خالصا، ولكن الغرض كان هو الدعوة إلى ترك الماضي ومحو التراث بحجة أن العالم يتطور، والعلم يدعو إلى التطور. ويقصد أنه يدعو إلى نسيان الماضي ودفنه والتخلص من التراث ورميه إذا أردنا أن نتقدم وأن نكون علميين .

والمرء لا يجد في نفسه حيرة لفهم آراء سلامة إذا علم أنه كان من المثقفين الأقباط الذين لم يتورعوا في بعض اللحظات من التعاون مع الاستعمار مباشرة، وسلامة نفسه كانت له مواقف متخاذلة من الحزب الوطني المصري المطالب بالاستقلال لا لشيء سوى لأن هذا الحزب كان يربط بين التحرر والإسلام [51].

وبالجملة فقد كان خطاب هذا التيار « دعوة إلى الانفصال عن الشرق » وإلى التوحد بالغرب [52]، بكل ما يعنيه الشرق والغرب من قيم.

أما التيار الثالث والأخير الذي عرفه العالم العربي، وكان علال أحد ممثليه، كما كان العقاد وأمين الخولي وأحمد رضا العاملي وطه حسين [53] وسواهم من رجال المجامع العلمية في القاهرة ودمشق والعراق والأردن ومن أساتذة الجامعات الكبار. فهو المذهب الوسط الذي لم يقل بجمود ولا بجحود. فاللغة بالنسبة إليه سجل

لتاريخ الأمة ومجدها وحضارتها، وصورة تتجلى فيها هويتها. فلا سبيل للتفريط فيها، ولكن لغتنا لا بد لها من إصلاح وتطوير. وهذا يسير بجنب ذاك.

ولا شك أن الناس يعلمون اليوم أن النصر في هذا الصراع بين هذه التيارات الثلاثة التي ذكرناها، قد كان حليف الثالث والأخير.

فهو الذي تجاوبت معه الأمة لصدق لسانه في التعبير عنها، ورفضت الأول لتحجره وبعده عن الواقع، كما سخرت من الثاني ونبذته لأن وجوده في حياتها لم يكن إلا امتحانا لقوتها واختبارا لمدى صلابتها في البقاء على طريق الوحدة والاستمرار.

هوامش

1) عن: (اللغة والقومية) لساطع الحصري المنشور ضمن كتاب (حصاد الفكر العربي الحديث في اللغة العربية) ص 123. بيروت 1981 (اعداد جماعة من الأساتذة).

2) أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، د.نايف خرما، سلسلة (عالم المعرفة) الكويت 1978 ، ص 220

3) نفسه. ص 220

4) نفسه. ص 221

5) الأسس النفسية و الإجتماعية للغة العربية ، بحث للشاذلي الفيتوري منشور ضمن كتاب (اللغة العربية و الوعي القومي) ص 159. منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984

6) دراسات لغوية في ضوء الماركسية، ترجمة ميشال عاصي، ص 40 ،ط1 سنة 1979 بيروت

7) L. Hjelmslev-: prolégomènes à une thèorie du langage: P.69 - 70.

Ed. Minuit Paris:1976.

وهـذه الفكـرة بالـذات كـان قد سبـق إليهـا (ف. دي سوسيـر). انظر Cours de linguistique générale . P 115, Payot - Paris 1975

8) نفسه ص 72

9) انظـر L. Hjelmslev - Essais linguistiques P. 113, Ed. Minuit , Paris 1979

10) انظر L. Hjelmslev . Prolégomènes P. 72

11) و من الأمثلة أيضا مسألة الضمائر فهناك لغات مثل العربية تميز بين ضمير المذكر و ضمير المؤنث (هو. هي) و (هم. هن) و لكننا في لغات أخرى مثل الصينية لا نجد حدوداً بين الضميرين. بل فيها ضمير واحد تارة يدل على المؤنث و تارة على المذكر حسب السياق.
(L. Hjelmslev - essais P 113انظر)

12) تحريف الدلالة، مقال علال الفاسي منشور بمجلة (اللسان العربي) ع 1 يونيو 1964

13) نفسه.

و شبيه بما ذكر علال الفاسي ما درج عليه كثير من دارسي اللغة العربية المحدثين، من ترجمة كلمة: (Philologie) بـ (فقه اللغة)، مع أن مفهوم (فقه اللغة) في تراث العربية مخالف تماما لما يـراد بمحتـوى الكلمـة الفرنسيـة كمـا حدد محتواها العلمي بدقة اللغوي السويسري : (ف. د. صوسيـر F. De Saussure) فـي محاضراتـه (انظـر كتابـه Cours de linguistique générale, P: 13 - 14. éd. Payot . Paris 1975

14) انظر البحث الذي شاركت به في ندوة (المجتمع الأندلسي من خلال النصوص التاريخية والفقهية والأدبية) (مايو 1984. الرباط) بعنوان: (ملامح من المجتمع الأندلسي من خلال نصوص لحن العامة) وهو مثال لاستخدام ألفاظ اللغة في تصوير المجتمعات والتأريخ لها.

15) عن (حصاد الفكر العربي) ص 124 (مرجع سابق).

16) R. Jakobson. Essais de Linguistique générale. 1 /28
Ed. Minuit (Paris. 1979)

17) حصاد الفكر العربي ص 129 (مرجع سابق)

18) (اللغة و القومية) ص 117 (مرجع مذكور)

19) نفسه ص 118

20) الماركسيـة وقضايـا علـم اللغـة، ستاليـن ، ترجمـة حنـا عبـود ،
المكتبة الاشتراكية، بدون تاريخ ص 19

21) نفسه ص 21

22) مستقبل اللغة العربية، علال الفاسي بمجلة (البينة) ع. 10، فبراير 1963)

23) نفسه

24) نفسه

25) نفسه

26) نفسه

27) نفسه

28) النقد الذاتي ص 265

29) علال الفاسي الاستعمار اللغوي ـ مجلة (البينة) ع 6 س 1 أكتوبر 1962

30) الازدواجية والاستعمار ، علال الفاسي ، العلم الثقافي 3 مارس 1972

31) نفسه

32) نفسه

33) فعالية اللغة العربية ، علال الفاسي (مجلة اللسان العربي) ع 3 غشت 1965

34) محمد بن الحسن الوزاني ، مذكرات حياة وجهاد : 28/3

35) نفسه ص 29

36) نفسه ص 28

37) كتاب العزيمة لجامعه ابي سليمان. يونيه 1934 ص 28

38) نفسه ص 29

39) محمد بن الحسن الوزاني 26/3 (مرجع سابق)

40) أقرب مؤشر على ذلك أن أكثر من ثلاثين لغة إفريقية كانت إلى أمس قريب تكتب بالخط العربي، و على رأسها كبريات اللغات التي تتكلمها عشرات الملايين من الأفارقة (أنظر الحرف العربي و اللغات الإفريقية للدكتور يوسف الخليفة أبو بكر ص 167 ضمن كتاب العلاقة بين الثقافة العربية والثقافات الإفريقية ، تونس 1985 مطبوعات ، م ، ع. للتربية والثقافة والعلوم).

41) ابن حزم الأحكام في أصول الإحكام 33/1 و ما بعدها ، دار الآفاق. بيروت 1980

42) علال الفاسي مستقبل اللغة العربية (مرجع سابق)

43) كمال عبد اللطيف : سلامة موسى وإشكالية النهضة ص 140

44) نفسه ص 148

45) سلامة موسى البلاغة العصرية واللغة العربية القاهرة، ط 4 سنة 1964 ص 144

46) نفسه ص 165 ـ 166

47) نفسه ص 160

48) نفسه ص 183

49) انظر كمال عبد اللطيف في (سلامة موسى وإشكالية النهضة) ص 136

50) نفسه ص 101

51) نفسه ص 96

52) نفسه ص 78

53) بالنسبة لآراء طه حسين حول اللغة العربية انظر كتابه (مستقبل الثقافة في مصر) وخاصة ص 304 منه.

مشروع البهبيتي بين تأكيد الهوية وكتابة تاريخ الحضارة *

أبدأ شاكرا لكلية آداب المحمدية وشعبة اللغة العربية فيها، هذا اليوم الجليل الحافل المجيد الذي أوقفتاه لتحية علم شامخ من أعلام فكرنا العربي المعاصر، وراية من راياته المبرزين في مرحلة صراعنا الحضاري هذا الذي نحياه، وجعلتاه يوما لتدارس منتجات عقل من أضخم وأصح العقول التي جاد بها تاريخنا الحديث على نحو ما جاد القديم بتلك الأدمغة الجبارة التي أعطت لحضارتنا العربية الإسلامية مدلولها الحقيقي والمتميز، وجعلتها حضارة إنسانية هادية للعلم والنور، حاملة لرسالة العدل والحق والأخوة والمساواة، حضارة الإيمان الراسخ بمثل الخير وقيم الأخلاق التي هي أساس المدنية وكنه الحياة، لا حضارة تخريب ووحشية وظلم واضطهاد وتدمير.

تحتفي الجامعة المغربية اليوم، في شخص هذه الفئة الحاضرة من أساتذتها وطلابها، وهذه الكلية الفتية من كلياتها، بالأستاذ الذي قدم لها ولمتعلميها وخريجيها ودارسيها ومدرسيها والبحث

* بحث قدم لليوم الدراسي الذي نظمته شعبة اللغة العربية بكلية آداب المحمدية (المغرب) بتاريخ 20 فبراير 1992 تكريما للعلامة الدكتور نجيب البهبيتي الذي وافاه أجله - رحمه الله - بالرباط يوم 8 يونيه 1992

العلمي فيها من الخدمات الجلى والأيادي الكريمة الجميلة الناصعة، طيلة فترة عمله بها، مالا يجحده جاحد أو ينكره ناكر، ونحن على ذلك من الشاهدين. وجامعتنا إذ تفعل ذلك إنما أيضا تحتفي ببعض ثمرات العلم الذي غرسته يد الأستاذ بذورا وتعهدته نباتا طيبا في كل ربوع البلاد، فهي اليوم زاهرة مزهوة وفخورة بأستاذية الرجل الذي بصرها بالحقيقة وعلمها صحة المنهج وطريقه، وأزال عنها غشاوة الشك في ذاتها واستأصل شعور النقص من شخصيتها ووجدانها فإذا هي مومنة صادقة الإيمان بقيمة حضارتها ومتانة ما يربط ماضيها بحاضرها، بدينها ولغتها، ووحدة شعوب أمتها.

وكان حق هذا التكريم أن تنهض به كل الجامعات التي تفرعت اليوم عن جامعة محمد الخامس الأم وكل كليات الآداب فيها، بل كان حقه أن يتم على مستوى العالم العربي الإسلامي بجامعاته ومعاهد بحثه ورجالاته الفكرية ولاسيما الجامعات الشقيقة في مصر والعراق التي عمل البهبيتي أستاذا فيها ومنها تخرج عدد من الجامعيين الذين انبثوا في كل أرجاء البلاد العربية حاملين أفكاره ومتأثرين بمنهجه العلمي ومسترشدين بآرائه النيرة طيلة الخمسين سنة الماضية.

وفي هذه العجالة من الوقت، لا يتأتى لي أن أتحدث عن كل ما يمكن تبينه من الملامح الكبرى في الرسالة الفكرية الجليلة التي اضطلع بها الأستاذ الدكتور البهبيتي والمشروع العلمي الذي وهب من أجله العمر كله وضحى في سبيل إنجازه بسائر ما ينتظر أمثاله أن ينعموا به من حياة الدعة والرخاء والاستقرار والهناء والسلطة والمال، وآثر أن يسلك المسلك الصعب ويقتفي طريق عظماء الرجال وسنتهم ويجدد العهد بسيرة كبار العلماء في تاريخنا الإسلامي ممن قدروا

مسؤولية الأمانة التي ورثوها عن الأنبياء وتحملوا من أجلها الاذاية والظلم والاضطهاد، وامتحنوا بضروب شتى من المحن وصنوف الاختبار، فما ضعفوا ولا وهنوا، لأنهم كانوا يتقوون على ذلك بغذاء الروح ويجدون في لذة العلم ما يغنيهم عن كل متاع رخيص، وفي الجهر بالحق ما يريح ضمائرهم ويملأ نفوسهم بالطمأنينة والسكينة، وتلك هي السيرة التي آثر أن يسيرها أستاذنا الجليل فارتضاها لنفسه طيلة الحياة غير متراجع ولا ندمان، ارتضاها وتقبلها وهو يقول :

« ونفضتُ غبار السخف عن أرداني، فلم أكن تاجر ألقاب أو عاشق نفوذ، إنما كنت أعيش للحقيقة العلمية وأترك ما وراء ذلك حتى رزق أولادي لله، وكنت بذلك سعيدا راضيا. »

(المدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين. ط.1. البيضاء 1978).

قلت: لن يتأتى لي في هذه العجالة كل ذلك، وإنما قد يتأتى أن أعبر عن فكرتين أوردهما موجزتين :

الأولى : هي أن أحاول تنزيل (تجارب) البهبيتي. وهي أعماله وبحوثه - واللفظ من استعماله هو -: منزلتها الملائمة بين العلوم الإنسانية.

والثانية: أن أحاول البحث عن السياق العام السياسي والاجتماعي والثقافي والحضاري الذي تمت في إطاره وحدوده زمانا ومكانا وأفكارا هذه التجارب.

المبحث الأول

نحو إعادة كتابة التاريخ

أما عن المحاولة الأولى: فيبدو أنه من الصعب جدا، بل من

الظلم والتجني أن نصنف « تجارب » البهبيتي وأعماله التي ظهرت منها لحد الآن ست حلقات وهي :

- أبو تمام الطائي : حياته وحياة شعره. (1945)
- تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري (1950)
- المدخل إلى دراسة التاريخ والأدب العربيين (1978)
- المعلقة الأولى أو عند جذور التاريخ (1981)
-المعلقات سيرة وتاريخا. (1982)
- الشعرالعربي في محيطه التاريخي القديم (1987)

بالإضافة إلى ما لم ينشر منها لحد الآن. في إطار ضيق من تاريخ الأدب أو تاريخ الشعر العربيين، وإن كان ذلك هو المنطلق الذي انطلق منه صاحب هذه الأعمال والتجارب التي نجد أنها في الواقع أعمق وأشمل وأوسع بكثير من هذا الإطار المحدود الذي قد يلجأ أحدنا إلى تأطيرها به. وأبادر مسرعا إلى النتيجة فأقول : إن هذه الموسوعة العلمية البهبيتية الكبرى جديرة عندي بأن توضع في جدية وطمأنينة تحت عنوان: إعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي وتفسير حضارته.

فهي من جهة، لا تقتصر على التأريخ للشعر وحده وإنما تتجاوزه إلى غيره من فنون الأدب. ولا تقتصر على التأريخ للأدب وإنما تتسع لتشمل تاريخ اللغة العربية في أصولها ومراحل تطورها وفي خطها ومعجمها ولهجاتها وفروعها. ولاتقف عند هذا الحد وإنما تتعمق في جزئيات التاريخ العام بوقائعه وأحداثه ورجاله وظواهره وقضاياه القديم منها والحديث. وتتسع الدائرة أكثر لتشمل من أوجه التاريخ المجتمع العربي في شتى مراحله وبيئاته، بحياته الدينية

والعقلية وعاداته وتقاليده، وحياته السياسية والاقتصادية والثقافية. ثم تضيف إلى كل ما سبق التأريخ للعلوم والمفاهيم والنظريات، إلى أن نجد أنفسنا في نهاية المطاف نجول مع هذه « التجارب » والأعمال في ذلك المحيط الكبير الذي تمتد آفاقه لتعم كل ما يمكن أن يتسع له لفظ حضارة إنسانية.

وهي من جهة أخرى لا تتناول هذا التاريخ الذي رأينا حدوده الشاسعة وأطرافه المترامية بمثل ما كان معهودا قبلها من تواريخ. ولا تنطلق إليه من المنطلقات التي كانت سائدة، ولا تفهمه كما كان يفهم، ولا تفسره نفس التفسير، ولا تقرأه نفس القراءة، ولا تتجه به إلى نفس الأغراض ولا تحلله بنفس المناهج والأدوات الإجرائية، ولا تستخلص منه نفس النتائج، وبالجملة إنها لا تكتبه بمثلما كانوا يكتبونه عربا أو مستعربين قدامى أو محدثين. فهي إذن رؤية جديدة ومنهج جديد، وقراءة جديدة، وكتابة جديدة.

لقد نشأت الدعوة إلى إعادة كتابة تاريخ الأمة الإسلامية والحضارة العربية منذ سنوات، ونادت بهذه الفكرة فئات مختلفات من العلماء والمفكرين عربا ومسلمين في المشرق وفي المغرب، بعدما وقفوا على آثار ملموسة من دس وتزوير وتحريف في حقائق هذا التاريخ بجميع جوانبه ونواحيه مما قامت به جماعات من المستشرقة والمبشرة ومن الأغبياء المغفلين الذين استعملوا من غير أن يحسوا أو يعلموا ومن العملاء المأجورين والمدسوسين عن قصد وإصرار في جسم الأمة الإسلامية والجامعات والمعاهد العربية، وكلهم كانت غايتهم من فعلهم غاية واضحة، وبعدما أظهر البحث الحديث كثيرا من الوثائق والحقائق التي كانت مجهولة، وكشف كثيرا من الأخطاء والأوهام التي كانت سائدة، ولكنه من المؤكد أن هذه الفكرة التي أصبح الجميع

يومن بها الآن ويدعو إليها في كل مكان، كانت هي الفكرة التي انتهى إليها البهبيتي بتجربته الخاصة ومعاناته الشخصية واقتنع بها منذ كان طالبا يجلس أمام طه حسين ويستمع في جامعة القاهرة وغيرها أواخر العشرينيات إلى طائفة من المستشرقين وتلامذتهم ومن المستغربين والمستلبين المبهورين الذين كان الجو الثقافي والسياسي في مصر يطفو بهم إلى السطح وتصنعهم أبواق الدعاية والأغراض الرخيصة .كان البهبيتي الذي نشأ في بيت وأسرة كفلا له حسن التربية والتعليم وربياه على الخلق القويم والطريق المستقيم وحب العربية والدين، لا يملك وهو يرى ما يراه ويستمع إلى ما يستمع إليه إلا أن يستنكر أساليب الهدم ومعاول التحطيم التي سخروها ضد تراثنا وحضارتنا وتاريخنا، ويومها لم يكن أمامه إلا أن يختار مطمئن القلب مرتاح الضمير، أن يهب حياته وعلمه وعقله في سبيل هذا المشروع: مشروع رد الحق إلى نصابه، والتاريخ إلى مجراه، بقدر ما يستطيع وبقدر ما يهبه الله من الصحة وطول العمر. فقام بهذا المشروع الذي أراد الله بما هيأ من أسباب أن يتفرغ له عمرا بكامله في صبر وأناة وزهد وصوفية كلها مما انقطع نظيره وانعدم مثاله في هذا الزمن المهترئ.

تجربة البهبيتي إذن، هي هذه اللبنة الأولى التي وضعها لإعادة كتابة التاريخ العربي الإسلامي منطلقا من الجوانب المتعلقة بتخصصه الأصلي ومنتهيا إلى تلك الآفاق الواسعة الرحبة. وهذا الذي سميته هنا بـ « إعادة كتابة التاريخ » هو الذي كان البهبيتي يسميه في عبارة علمية دقيقة ورصينة ب « تحقيق التاريخ »، وذلك حين يقول في نص سنعود إليه كاملا بعد قليل: « ولذلك جعلت تحقيق التاريخ وكدي، ولم يكن يومئذ قد حقق منه شيء، فحملت الحملين معا -

يقصد حمل الأدب وحمل التاريخ - ومضى خلفي حشد من أدعياء التاريخ يتلقطون الفتات مما عملته ».

إن الداعي إلى (تحقيق التاريخ) - أو إعادة كتابته - عنده هو أن الرجل لم يكن مقتنعا بأن هذه الصورة المتداولة على ألسنة وأقلام كثير من أدعياء التاريخ والآداب والفكر والثقافة عن ماضي الأمة الإسلامية العربية وحضارتها ولغتها وثقافتها هي الصورة الحقيقية الواقعية والمجردة. فقد كانت النصوص المعتمدة عرضة للتشويه والتحريف والقراءة الآثمة ، وكانت شهادات المؤرخين عرضة للتكذيب والتفنيد والتزوير، وكان التحليل سطحيا وسخيفا ، يقف في كثير من الأحيان عند القشور ولا يتجاوزها إلى اللباب من الأمور، وكان الدارسون ينطلقون من مسلمات خاطئة أساسا، ومن أفكار مسبقة وأحكام ذاتية مبيتة وجاهزة سلفا، لا يلبثون أن يصبوها ملوثة بما في نفوسهم من الجهل أو الحقد على التاريخ فتفسده وتمسخ صورته، وكانت هناك ثغرات يستغلها الخصوم تحتاج لأن تسد، وكسور ينبغي أن تجبر، وحلقات مفقودة يجب أن تكشف للناس ليتم الربط ويتم الفهم الصحيح. وقد قدم الدكتور البهبيتي في كتاباته كلها أمثلة لا تحصى من هذه الأشياء.

أما المنهج الذي اتخذه البهبيتي في كتابة - أو إعادة كتابة - هذا التاريخ، فهو أمر يقتضي بحثا مستفيضا لا تكفي هذه العجالة الخاطفة لعرضه كاملا متكاملا، ولكني قد أستطيع أن أتبين منه الآن بعض ما أراه أساسيا وهاما في خطوط موجزة هي بمثابة قواعد للبحث العلمي صارمة، وخلاصة تجارب صحيحة وناجحة استصفاها لنفسه من طول النظر والعمل في الميدان، وألزمها بها كما كان يلزمنا نحن طلبته الذين كنا نتتلمذ عليه. وهي تباعا:

1 - النص أولا وقبل كل شيء
2 - لا يعتمد نص قبل تحقيقه وتوثيقه
3 - النص الأصلي يلغي الواسطة
4 - لا يفهم النص إلا في سياقه التاريخي
5 - التركيب بعد التحليل
6 - الصحة هي الأصل إلى أن يثبت العكس
7 - الأمانة في التعامل مع النص أساس البحث
8 - الحقيقة غاية الباحث.

القاعدة الأولى : في بنية هذا المنهج تقتضي أن كل رأي نراه أو حكم نحكمه أو نتيجة نتوصل إليها ينبغي أن نستند فيه إلى نص، فالنص قبل الرأي وقبل الحكم، وهو الأساس فيها والطريق إليها. وإذا كان لنا رأي سابق لا يدعمه نص ولا يؤيده دليل فيبقى مجرد ظن « وتخمين » و« توهيم » والنص هنا قد يكون معناه القطعة الأدبية أو الأثرية (من نقش ونقد ونحوهما...) أو الوثيقة التاريخية أو الخبر المروي أو غير ذلك من الشواهد ووسائل الإثبات المادية الملموسة.

والقاعدة الثانية : تقضي بأن الدارس لا يحق له التعامل مع النص أو الوثيقة قبل التأكد من صحتها شكلا ومضمونا فكرة وألفاظا باستعمال وسائل تحقيق النصوص المعروفة لدى العلماء. ويدخل في ذلك تحقيق نسبة النص إلى صاحبه ومعرفة صاحبه وراويه وعصره وزمانه ومكانه.. وهلم جرا.

والقاعدة الثالثة : تفرض على الدارس الرجوع إلى المصادر الأصلية ومباشرتها بنفسه في صورتها ولغتها الأصلية إن أمكن، وعدم الاكتفاء بالمراجع الثانوية والنقل عن الواسطة إلا عند انعدام

الأصل، فالناس يتصرفون أحيانا في الأخبار والنصوص والوثائق وفق أهوائهم ويلخصون تارة ويضيفون شروحا وزيادات من عندهم، وهم إلى هذا وذاك عرضة للخطإ في النقل والسهو والغفلة والنسيان، وقد يسيئون القراءة والفهم وقد لا يكونون أهلا لينقل عنهم.. إلى غير ذلك من المبررات المعقولة التي تفرض على الباحث المتصدر لتصحيح التاريخ أن يعود إلى المصدر توا. ولعل هذه القاعدة المنهجية هي التي ألجأت أستاذنا البهبيتي إلى الانكباب على تعلم أكبر ما يستطيع من اللغات الأجنبية القديمة والحديثة الغربية والشرقية حتى يستطيع مباشرة النصوص والوثائق بنفسه ويتصل بها في لغاتها الاتصال التام الذي يتيح له أن يرى الحقائق غير مزيفة ولا مشوهة، وهي التي جعلت أغلب مصادره التي اعتمدها مصادر قديمة فيها الكثير مما كان له الفضل وحده في اكتشافه أو اكتشاف أهميته التاريخة والأدبية وفائدته في الموضوع الذي تصدى له.

والقاعدة الرابعة : هي التي يحسن أن نورد في توضيحها قول البهبيتي نفسه : « ومن يوم أخذت أنظر لنفسي في تاريخ الأدب كنت أرى التاريخ السياسي والاجتماعي هو الإطار الذي يعيش فيه الأدب، فليس يفهم أحدهما دون فهم الآخر.فهما روح وجسد مختلطان لا يفترقان وانتزاع أحدهما من شطره قاض بدمارهما جميعا. ولذلك جعلت تحقيق التاريخ وكدي، ولم يكن يومئذ قد حقق منه شئ، فحملت الحملين كليهما على ظهري ومضى خلفي حشد من أدعياء التاريخ يلتقطون الفتات مما عملته. وتساقطوا عليه تساقط الذباب حين وجدوا أنه قد أصبح الطريق لإرضاء الطاغوت الذي راح يصطنع الحمية للوحدة العربية، ارتزاقا وخداعا ». (المعلقة الأولى أو عند جذور التاريخ. ط 1. سنة 1981 : ج 17/1).

كما يحسن أن نورد قوله في مكان آخر :

« ولما ظهر « تاريخ الشعر العربي) وجدوا فيه معالجة جديدة انتقلت بالدراسات الأدبية للنص من تلك المجالات التهويمية المنفوشة في غير بر إلى مناحي عقلية تستند إلى أرض صلبة من الدراسة الصوتية للفظ في دلالتها على معناه وفي مساندتها المضامين الشاملة للجملة والمضمون العام للموضوع، ومن دراسة النص على ضوء التساند بينه وبين التاريخ. ففتح ذلك المنهج الجديد في وجوههم أبوابا كانت دونهم مغلقة ». (المدخل ص : 430)

فالنص الأدبي إذن مرتبط بتاريخه وتاريخ الأدب مرتبط بالتاريخ العام، تاريخ المجتمع وحضارته. فهناك تساوق وتساند من بين هذه الأمور، ولفظا (التساوق) و(التساند) كثيرا الورود في كتابات البهبيتي الذي نجده يستعمل النص التاريخي في تفسير الأدب كما يستعمل النص الأدبي في تفسير التاريخ وتحقيقه والإحتجاج له سواء بما يشتمل عليه هذا النص الأدبي من أسماء وأعلام ومواقع وإشارات تاريخية واختصار لأحداث ووقائع لا يسمح الأسلوب الأدبي والشعري على الخصوص بتفصيلها، أم بما تختزنه لغته ومعجمه من ألفاظ دالة كثيرا ما تصبح هي الوثيقة الوحيدة التي يصح اعتمادها في كتابة تاريخ المجتمع وحضارته حين تنعدم الوثائق الأخرى.

وليس المقصود بالسياق هنا القريب منه فقط ولكن المقصود أيضا السياق البعيد. فتاريخ اللغة العربية مثلا لا ينبغي أن ينظر إليه في إطار محدود وضيق من علاقة الفصحى بلهجاتها الموزعة على قبائل الجزيرة كما وجدت حال مجيء الإسلام، لأن هذا ليس هو السياق الحقيقي الذي يفهم فيه تاريخ اللغة العربية، إلا إذا تمت

دراستها في إطار علاقتها بالفنيقية والآرامية والحبشية والسريانية والنبطية والأكادية والعبرية والأمازيغية والمصرية القديمة التي تعود كلها في نظره إلى أصل واحد. والسياق التاريخي للمجتمع اللغوي الناطق بالعربية ليس هو سياق شبه جزيرة العرب الضيقة كما وجدت أيضا حين ظهور الإسلام. فتلك صورة لمرحلة جد متأخرة من تطور اللغة وتطور مجتمعها. وإنما السياق الحقيقي التاريخي هو سياق الأمم والحضارات التي وجدت ممتدة على طول الساحة الواقعة بين المحيط الأطلسي والخليج العربي. فكل الحضارات والمجتمعات والأمم التي قامت منذ فجر التاريخ بهذه المنطقة تؤول إلى أمة واحدة وحضارة واحدة ونتيجة لذلك إلى لغة واحدة وأدب واحد وعادات وأفكار واحدة عرفت ما عرفته من تحولات وتموجات وتطورات وتسمت بأسماء مختلفة عبر التاريخ، ومن ثم رأينا البهبيتي يعيد الشعر العربي أيضا إلى سياقه العام الذي يمتد في المكان إلى أطراف تلك الأرض الواسعة كلها وفي الزمان إلى آلاف القرون الغابرة، ويجعل من ملحمة جيلجاميش مثلا أقدم قصيدة « عربية بملء الفم والأشداق » كما يقول (المعلقة الأولى : 58/1)، تم تعليقها في خزائن الملوك ومعابدها، ومن ثم وجدناه أيضا يربط بين اللغة التي كتبت بها الملحمة القديمة وبين لغة إبراهيم ثم بين لغة إبراهيم الأكادية ولغة إسماعيل الجرهمية وبين لغة إسماعيل هذه ولغة عدنان وبين لغة عدنان ولغة قحطان وبين لغة الشمال ولغة الجنوب وبين الحميرية والفينيقية والأمازيغية والمصرية القديمة، وهلم جرا من السلاسل والحلقات والجسور التي أحكم ربطها بين أجزاء ومراحل من تاريخ الأمة نتيجة تطبيق منهج التساوق والتساند بين الأدب والتاريخ.

والقاعدة الخامسة في المنهج متصلة تمام الاتصال بالنقطة

السابقة. والمقصود أن التحليل وحده لا يكفي في معالجة الظاهرة أو النص، وإنما هو الخطوة الأولى فقط أما الخطوة الثانية والضرورية فهي التركيب والربط بين الأجزاء التي تم تحليلها ليتم استخلاص النتائج الكبرى والتفسير الشمولي. وكان البهبيتي يربط بين الجزئيات الدقيقة في الخبر التاريخي أو النص الأدبي، ويركبها بعضها إلى جانب بعض في مهارة وقدرة ذهنية حادة على التركيز وتتبع الخيوط الرفيعة الرابطة بين التفاصيل، والمثال على ذلك قصة النضر بن الحارث التي تتبع خيوطها وتفاصيلها وجمع جزئياتها حتى ألف بينها في النهاية صورة متكاملة ناطقة بالحقائق معبرة عن الأفكار التي أراد الوصول إليها. يقول البهبيتي :

« كنت أمضي في تخليص دور النضر من بين الأشواك ومن غيابات التقصير في إيراد التفاصيل التي تسعف بإكمال الصورة. وكان منهجي فيه تجميع الخيوط المتفرقة المتناثرة ونسجها النسج المحكم لنحصل بقدر الإمكان على الصورة المتكاملة للواقع الأدبي والتاريخي لتلك الفترة بوصفها عنصرين متلازمين لا يفترقان » (المعلقة الأولى : 57/1).

وانظر بعد ذلك كيف ربط بين قصة النضر هذه وبين الثقافة العربية القديمة وبين هذه الثقافة التي كان النضر مثال من حصلها وأتقنها وحافظ عليها، وبين ملحمة جيلجاميش، ليستدل في النهاية على علاقة هذه الملحمة بقصة ذي القرنين المذكورة في القرآن وقصة موسى بن ميشا وقصة الخضر عليه السلام، وعلاقة ذلك كله بقصة هرقل اليونانية، ثم يربطها في مرحلة أخرى بقصة الكشوف العربية القديمة ليصل إلى حقيقة اكتشاف أمريكا والعالم الجديد، وإلى الحديث عن الحضارة العربية في البحر الأبيض المتوسط وآثارها على

الإنسانية وعلى العالم الغربي، ويقارن في النهاية بين الحضارتين العربية والأوربية في الماضي والحاضر، ويستخلص ما في الحضارة الغربية من الزيف والسطو والإدعاء والفراغ، ويصحح كثيرا من الأخطاء والأوهام ويرد التاريخ إلى نصابه، ليس تاريخ العرب والإسلام وحده ولكن تاريخ أوربا والغرب نفسه. فإذا كثير من هذه الحقائق واضحة، وإذا عورات الزيف تبدو عارية فاضحة : فالملامح اليونانية ليست هي أقدم ملامح الإنسانية، والطقوس الأولمبية عند الإغريق طقوس عربية الأصل، واكتشاف كلومبوس المزعوم أكبر كذبة في التاريخ، والقول بكروية الأرض ودورانها كان معروفا عند جغرافيي العرب قبل جاليليو بقرون عديدة، وكذلك نظرية الجاذبية، وقياس خط الاستواء وكذلك بعض النظريات الهندسية عند إقليدس وفيثاغورس، إلى غير ذلك من الأمور التي توصل إليها البهبيتي في تجاربه وأبحاثه.

أما القاعدة السادسة فهي التي عكس بها البهبيتي طريقة أولائك الذين تقولوا على التاريخ دون سند ولا علم، وأطلقوا عنانهم للشك وإلقاء التهم والظنون وتجريح الأشخاص والوقائع والطعن فيما هو أمامهم من نصوص وأخبار وأيديهم فارغة من الحجة وملف الطعن ينقصه الدليل. وكما قال الأستاذ محمد نور النائب العام في مصر الذي حكم في قضية التهمة الخطيرة التي ألصقها طه حسين بالأدب العربي وتاريخه ولغته وتراثه : « والشك بغير دليل طريقة سهلة جدا في متناول كل إنسان عالما كان أو جاهلا » (المدخل : ص 225). وقد درس البهبيتي منهج الشك هذا دراسة وافية عميقة دقيقة بدراسة المنهج عند ديكارت ومقارنته بمنهج الغزالي الذي هو الأصل المنتحل، وخرج من ذلك بأن الغربيين أنفسهم انتقدوا منهج ديكارت

هذا وتخلوا عنه ولم يطبقوه على تراثهم من جهة وبأن هذا المنهج لم يكن غريبا على أسلافنا وعلمائنا بل إن ديكارت نفسه لم يكن إلا عالة على الغزالي صاحب المنهج الأصلي كما أشترت سابقا، ولم يكن منهج التعديل والتجريح عند المحدثين إلا الأصل في مناهج دراسة النصوص وتحقيقها وتوثيقها عند سائر علماء المسلمين وفي مقدمتهم علماء اللغة والأدب من جهة ثانية. وإن طه حسين صاحب نزوة الشك لم يكن على علم بشئ من منهج ديكارت نفسه من جهة ثالثة. وانتهى إلى أنه لا يجوز لأحد أن ينتحل لنفسه مهنة الطعن في تراثنا وتشويه تاريخنا وهو مجرد من كل دليل خال من كل حجة. كما ظهر طه حسين عاريا أمام النائب العام الذي طالبه بتقديم الحجة والنص والدليل فقال قولته المشهورة : « أنا لا أقدم شيئا » ومن ثم أصبح من الواجب تصديق النص أو الوثيقة الموجودة إلى أن يظهر ما يثبت فسادهما أو وضعهما أو ضعفهما وكذبهما. وتلك قاعدة أصولية وفقهية إسلامية مشهورة متفرعة عن أصل الاستصحاب في أصول الفقه وهي أن الأصل في المتهم البراءة إلى أن يثبت العكس. وبذلك نصون عرضنا وتاريخنا من كل دعي ومتقول لا يملك سندا لإثبات دعواه.

والقاعدة السابعة قاعدة تجعل من النص أو الوثيقة مقدسين لا يحق للدارس أن يغير فيهما شيئا بالحذف والاختصار أو بالإضافة والإقحام.

والقاعدة الثامنة : قاعدة البحث عن الحقيقة والتزام الموضوعية، هي أهم شيء ينبغي الحرص عليه في كتابة التاريخ، ولا سيما أن أغلب ما وقع في تواريخ الأمم من التحريف والتشويه كان بسبب هوى المؤرخين الذين انحرفوا عن سمت الحقيقة وتخلوا عن

الموضوعية إرضاء لميولات وأغراض وجريا وراء منصب ولقب أو جاه أو سلطة أو شهرة أو مال. وقد تصدى البهبيتي في كتاباته لفضح أغراض ودسائس الشعوبية القديمة والحديثة وما فعلته بتاريخ أمتنا، ثم أغراض المستشرقين والمبشرين والمستعمرين في الحاضر ومن تبعهم من ذوي المآرب السياسية ومن المتربصين بالفرص السانحة ومن العملاء والمتاجرين بالقيم والجهلة أيضا، فعاش في حرب مستمرة لا تهدأ ضد كل هذه الجبهة العريضة من أعداء الأمة، وكان وهو لا يملك في مواجهتهم جميعا إلا الحقيقة الصارخة كمن يمسك بالجمرة المحرقة لأن الحقيقة هي كذلك محرقة، وخير مثال على ذلك هو سيرة حياة الرجل العلمية والشخصية التي ما هي إلا سيرة باحث عن الحقيقة عاش في صراع مع الباطل والزيف في كل مكان وعلى أي مستوى كان، فأدى ثمن ذلك اضطهادا ونفيا ومحاكمة ومحاربة في رزقه ورزق عياله، بعيدا عن الشهرة والأضواء، زاهدا في متاع الدنيا ساخرا من متاعب الحياة، متحملا كل ذلك في صبر نادر وقناعة مثالية، منقطعا في صمت وتواضع إلى مشروعه العلمي الذي رد به الحق إلى نصابه والتاريخ إلى صوابه. فكانت هذه السيرة هي أصدق شاهد على إخلاص الرجل للحقيقة العلمية التي جعل منها غايته ووكده، وهام بها عاشقا يقول :

« والحقيقة أبدا تبقى، وهي تلوح في ضمير الأجيال بقاء النور الألق. قد تخنقه كثافة الظلمات، ولكن لا تلبث أن تقع عليه نفس مؤمن بحب الحق، فإذا بها تنبثق عنه قوية جارفة، تستضيء بها نفوس الناس جميعا، وتتقبلها الأمم تقبلا رضيا » (تاريخ الشعر : ص : 52، ط. 3. 1967).

المبحث الثاني
مشروع البهبيتي في سياق تأكيد الهوية

حاولت في المبحث السابق أن أخرج بتجارب البهبيتي من النطاق الضيق لتاريخ الأدب إلى مجالها الحقيقي الواسع الذي هو إعادة كتابة تاريخ المجتمع العربي الإسلامي والربط بين مراحل حضارته القديمة والحديثة. وأحاول هنا أن أنتقل بذلك إلى سياق آخر أشمل وأرحب، وهو سياق الصراع الحضاري الجديد الذي أصبح مفروضا على الأمة الإسلامية وشعوبها العربية وغير العربية أن تخوضه منذ مطلع القرن التاسع عشر، ولكنه ازداد احتداما وغليانا في القرن العشرين.

وأعمال البهبيتي بطبيعة الحال لا تدرك أبعادها الحقيقية إلا حين توضع في هذا الإطار: إطار الدفاع عن الذات وإثبات الشخصية وتأكيد الهوية العربية الإسلامية التي حتمتها هذه المواجهة العنيفة الضارية والمعركة الصاخبة الدامية بين الشرق والغرب وهي معركة لم تنته بعد إن لم تكن قد بلغت ذروتها أو قاربتها في الآونة الأخيرة.

كانت الظروف العامة في مجموع البلاد العربية وفي مصر على الخصوص خلال المرحلة التي نتحدث عنها أي المرحلة التي استدعت الدكتور البهبيتي إلى التصدي للمواجهة وخوض معركة التحدي الحضارية، ظروفا تتسم في الجملة ببسط الاستعمار لنفوذه المباشر على أرض وسيادة وكرامة وخيرات البلاد وتحكمه السياسي والاقتصادي وسلبه للحرية والإرادة الفرديتين والجماعيتين، وما نتج عن ذلك وصاحبه من آثار انعكست سلبياتها على مرآة اللغة والدين والتراث وعلى برامج التعليم وطرائق العيش والتفكير. وبجانب

الاستعمار المباشر كان هنالك العمل المباشر وغير المباشر أيضا للكنيسة المسيحية وإرساليات التبشير، وكان هنالك الاستشراق الذي أسهمت فيه أوروبا كلها وأمريكا وقد وجد طريقه السهل إلى الجامعة المصرية منذ نشأتها سنة 1908 فبنى فيها أعشاشه وربى صغاره وأفراخه. كما وجد طريقه إلى الصحافة (1) والمؤسسات العلمية، وكان هناك الصراع السياسي الذي ركب موجاته بعض المغامرين والفارغين وبعض من يعيش على انتظار الفرصة والحظ، فيلقي بفكرة غريبة أو يأتي برأي براق يصعدان به إلى أعلى الموجة ويدفعان به إلى مقدمة التيار (2). وهناك أيضا الصراع بين القديم والحديث الذي استغلته الأطراف السياسية في نزاعاتها كما استغله الأشخاص الذين كانوا ينتظرون فرصة الظهور ولو على حساب الحقيقة والتاريخ والإرث الحضاري والديني للأمة. وهناك بجانب هذا وذاك الواقع الاقتصادي الذي يتسم في جملته بالضعف والانهيار، والواقع الاجتماعي والثقافي الذي أبرز ما فيه تخلف الوعي والانبهار بالغرب. وهناك بطبيعة الحال واقع مصر في ظل تمزق الوطن العربي وتشرذم الأمة الإسلامية وتبعيتهما التامة اقتصادا وسياسة وثقافة.

كانت هذه الظروف إذن كفيلة بإيجاد المناخ المناسب لترعرع ذلك الخطاب الذي يسعى إلى تسريب اليأس إلى النفوس المطمئنة، وزعزعة الثقة في مقومات الذات ومكونات الشخصية حتى تضعف وتنهار وتصبح فريسة سهلة للاستعمار وأذنابه. ومن هنا وجدت دعوة الشك في قيمة التاريخ والحضارة واللغة والدين طريقها، فأصبح الشعر القديم منحولا والفصحى ليس لها تاريخ، والحضارة العربية مجرد وهم من الأوهام. وكل ما في تاريخنا العلمي والفكري من طفرات العقل وشموخ العبقرية مأخوذ من الفرس أو اليونان أو

الهنود أو غيرهم. وليس في واقع المجتمع العربي القديم مما يبقى ويثبت إلا واقع الهمجية والصراع القبلي وفن الصعلكة والحرب، والعرب قبل الإسلام أمة جاهلة لا تقرأ ولا تكتب وليس في لغتها أو معجمها أو آدابها ما يدل على شيء من الحضارة بقدر ما يدل على أسماء الإبل ونبات الصحراء ومناخها الجاف. وهي من التخلف بحيث لا تصلح لتلقي الخطاب القرآني وينزل عليهاالوحي الإلاهي. وحتى القرآن نفسه بتعاليمه ومبادئه عالة على المسيحية واليهودية.

وفي هذه الظروف أيضا كان يرتفع صوت سلامة موسى ليقول: « ينبغي ألا يغرس في أذهان المصري أنه شرقي فإنه لا يلبث أن ينشأ على احترام الشرق وكراهة الغرب وينمو في كبرياء شرقي ويحس بكرامة لا يطيق أن يجرحها أحد الغربيين بكلمة » (أباطيل لمحمود شاكر: ص 148). ويقول: « إذا كانت الشمس تشرق من الشرق فإن النور يأتي إليها من الغرب » إلى أن يصل إلى تلك القولة الشهيرة الجامعة المانعة وهي قوله: « إن تشبثنا بحضارتنا هو عناد لا أكثر ويجب أن نكف عنه » (3) ويتوج ذلك كله بمثل هذه الوقاحة اللامتناهية حين يقول: « الرابطة الشرقية سخافة، والرابطة الدينية وقاحة. والرابطة الحقيقية هي رابطتنا بأوروبا ». (سلامة موسى: اليوم والغد، نقلا عن محمود شاكر: أباطيل. ص: 148).

وفيها كذلك علت صيحات الداعين للتخلي عن العربية الفصحى واستبدالها بالعامية (4). وقال لطفي السيد : يجب تمصير العربية، وقال وليام مارسي: إن العربية لغة القرون الوسطى، ودعا عبد العزيز فهمي وغيره إلى كتابة العربية بحروف لاتينية. ويومها أيضا قال قوم بالفرعونية المصرية، وقال آخرون بالفينيقية. ويومها أيضا ظهرت تلك المواقف الغريبة لأحد زعماء السياسة والصحافة من

الجامعة الإسلامية والوحدة العربية، وأعني به أحمد لطفي السيد. فقد ناهض فكرة الجامعة الإسلامية منذ أول ظهورها مناهضة شديدة وكان يصفها بأنها « فكرة ساذجة » و « مستحيلة » التحقيق بالمرة. ولا بأس أن أقف قليلا هنا لأنقل مقاطع من كلامه في قصة حياته حين قال: « علمنا التاريخ وطبائع البشر أنه لا شيء يجمع بين الناس إلا المنافع. فإذا تناقضت المنافع بين فئتين استحال عليهما أن يجتمعا لمجرد قرابة في الجنسية أو وحدة في الدين » (لطفي السيد. قصة حياتي. كتاب الهلال 1982. ص 67). وكان اجتماع المسلمين - عند السيد - في رابطة قوية موحدة وآصرة متينة خالية من كل المنافع بعيدة عن تحقيق أي مصالح، وأن منفعة المسلمين هي في بقائهم على حال الفرقة والتمزق وأن يضعفوا ويهونوا وتذهب ريحهم خلافا لقوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » ولقوله جل جلاله : « وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان » إلى غير ذلك من الآيات الكريمات التي تحض على التجمع والتآزر والتواصل والاتحاد والتعاون.

ويقول لطفي السيد في هذه القصة من حياته أيضا: « إن أحسن ما قرأنا في الجامعة الإسلامية ما ذكره الأستاذ براون في خطبته التي ألقاها في جامعة كمبردج سنة 1902، وأبان عنها أن الجامعة الإسلامية خرافة ابتدعها دماغ مكاتب التايمز في فيينا » (قصة حياتي - ص 77). فما ذكره السيد براون في جامعة كمبردج عند صاحبنا هو الحجة والقول الفصل أما ما ذكره الله تعالى ونبيه الكريم وسائر علماء وزعماء المسلمين فهو في نظره خرافة.

ويمضي لطفي السيد في عرض آرائه الغريبة الرهيبة وهي الأفكار التي كان يتصرف بوحيها وهداها وهو زعيم سياسي وكاتب

صحافي ومدير للجامعة المصرية ووزير للمعارف ووزير للدولة ثم رئيس لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، وموجه سياسي وفكري لعدد من رجالات مصر في مقدمتهم طه حسين.

أقول: يمضي السيد في عرض آرائه حول الجامعة الإسلامية إلى أن يقول: « فقد كان من السلف من يقول إن أرض الإسلام وطن لكل المسلمين، وتلك قاعدة استعمارية وتنتفع بها كل أمة مستعمرة تطمح في توسيع أملاكها ونشر نفوذها »(قصة حياتي. ص: 134). هكذا - والله - يقول لطفي السيد و« أستاذ الجيل » ولست أدري كيف جاز اعتبار قول السلف الصالح وتأويله بأنه قاعدة استعمارية ؟ ثم يقول عن هذه القاعدة : « أصبحت هذه القاعدة لاحق لها في البقاء لأنها لا تتمشى مع الحال الراهنة للأمم الإسلامية وأطماعها ». وكأنه كان يجهل أن أوضاع الأمم الإسلامية يومها إنما كان من أسباب وجودها على تلك الحال فعل الاستعمار وفعل التخلف والتفرق والجهل. والبديل الذي كان يقدمه لطفي السيد للجامعة الإسلامية هو « الجامعة المصرية » أو الرابطة المصرية. فيقول : « إن مصريتنا تقضي علينا أن يكون وطننا هو قبلتنا وأن نكرم أنفسنا ونكرم وطننا فلا ننتسب إلى وطن غيره » (ص 135).

وكما كان لطفي السيد ضد الجامعة الإسلامية كان له أيضا موقف مضاد من الوحدة العربية. ففي قصة حياته يروي أنه جاء في عهده رجلان من أعيان الشام يدعوان لضم سوريا إلى مصر على سبيل الوحدة فاستشارا عددا من الزعماء والقادة وكان هو منهم، فرفض فكرتهما وقال : « ولم أكن متفقا معهما في هذا الرأي لا لتعذر هذا الطلب فحسب بل لأني لم أره في مصلحة مصر » (ص 133). فالوحدة العربية في نظره إذن فكرة متعذرة من جهة

وضد مصلحة مصر من جهة ثانية [5].

في ظل هذا المناخ إذن، وفي مواجهة هذا التيار المنحرف الذي تتلاطم فيه موجات الاستغراب والاستشراق والفكر التبعي بموجات التبشير الكنسي، والنظرة الضيقة إلى حدود الوطن، وموجات التزمت في بعض مواقف المحافظين الذين يعتبرون أن كل حديث عن حضارة العرب قبل الإسلام فيه مس بالإسلام نفسه من غير أن يعلموا أن موقفهم هذا هو الذي ينسف الدين من أساسه. وفي ظل الصراع بين الشرق والغرب وبين المستعمر (بالكسر) والمستعمر (بالفتح) ضد مسخ الهوية وتحطيم الكيان، نشأ مشروع البهبيتي لإعادة كتابة التاريخ من الجوانب المتصلة بتخصصه ومن المدخل الذي هو أستاذ فيه : مدخل الأدب وتاريخه، وقامت تجاربه لتعيد الثقة والطمأنينة إلى النفوس وترفع من معنوية الأمة وهي تخوض معركتها الطويلة.

وإنصافا للرجل صاحب المشروع، يجب أن أنبه إلى أن كثيرا من أفكاره وآرائه قد أصبح اليوم معروفا وشائعا شيوعا قد يجعلها تفقد قدرا كبيرا من بريقها وإثارتها وأهميتها التاريخية مما كان لها من قبل. ولذلك ينبغي أن نحذر من قراءتها في سياق ما هو شائع ومعروف اليوم بين جمهرة الدارسين والباحثين في تاريخ الأدب والحضارة العربيين الذين انتفعوا بدراسات البهبيتي ونتائج أبحاثه ورددوا صداها بين أبهاء ومدرجات الجامعات والكليات والمجامع والأكاديميات حتى أصبح يعتقدها ويتبناها الطالب قبل الأستاذ وإنما يجب قراءتها والنظر إليها بمنظار جيل النصف الأول من هذا القرن وهو الجيل الذي برزت فيه هذه الأفكار أول ما برزت. ففي هذه المرحلة من تاريخنا المعاصر كانت أغلب الشعوب العربية ماتزال

واقعة تحت سيطرة الاستعمار الاستيطاني، وأغلب جامعات وكليات العالم العربي لم ينشأ له أثر بعد. وفكرة الوحدة العربية لم تقم لها قائمة بل كانت « فكرة خرافية » كما رأينا عند أحمد لطفي السيد، وكان الاستشراق هو القدوة والمثل في كل ما يتعلق بدراسة حضارتنا وتاريخنا، وكانت كثير من الأفكار التي يتحدث فيها البهبيتي عن جذور الحضارة العربية وماضيها المشرق تبدو مبالغا فيها أو غير قابلة للتصديق، ولذلك فإن قيمة كتابات البهبيتي لا تظهر على حقيقتها إلا حين توضع في هذا السياق أيضا من تاريخ الفكر وتاريخ العلم العربيين المعاصرين. وهذا ما اضطر البهبيتي أن يتحدث عن مشروعه وما أنجزه فيه بقوله : « وكان كتابي (تاريخ الشعر العربي حتى آخر القرن الثالث الهجري) الحاجز الذي قام بين عهدين : عهد الأخذ بأقوال المستشرقين والرغاء بها في نغمة ترتفع تحت اسم (التجديد) يتعلق بها كل من أراد أن يتظاهر بأنه ابن العصر وأنه غير متخلف عن السير في طريق المتحضرين، وعهد أبرزت فيه قيمة التاريخ العربي، وصححت ما اعوج منه والتوى بأيدي القوى الشعوبية القديمة والحديثة، وتقدمت فيه إلى الناس عن طريق البرهان العلمي بقيمة لغتهم العربية وبقدم تاريخها وبحقيقتها الفاتنة الرائعة الجميلة حتى لتتصاغر أمامها كل لغة سواها، وأخرجت للناس الشعر العربي بمقوماته الدالة من ذاته على حقيقته وقدمه، وعلى صلته بزمانه وبتاريخ الشعب الذي قاله تعبيرا أمينا عن حقيقته، ووضعت الحضارة العربية موضعها الأصيل من حضارات الشعوب الأخرى فكانت نبعها ومغذيها الأول (....) وقد فعلت ذلك في كتاب ظهر للناس وقرأوه قبل أن تصبح (القومية العربية) كلمة للتجارة السياسية ووسيلة من وسائل الزلفى إلى الحاكم،

بل إني بدأته قـبل أن يظهـر كـتـابي في سنة 1950 أول ظهـور، وذلك منذ بدأت أدرس الأدب الجـاهلي في جـامـعـة القـاهرة »
(المدخل : ص 61-62).

هوامش

1) يقول الأستاذ محمود شاكر في كتابه القيم (أباطيل وأسمار) : إن (المقتطف) كانت ممالئة للإنجليز (ص 164) وإن (الزهراء) كانت قد آلت إلى يد المهندس المبشر الإنجليزي ويلكوكس منذ سنة 1893 (165) وكانت مجلة (الهلال) تميل بهواها للفرنسيين (ص 169)، وكانت (الكاتب المصري) مجلة يهودية (ص 450)، وكان لويس عوض وهو الذي ألف محمود شاكر كتابه (أباطيل وأسمار) في الرد عليه وفضحه، مستشارا ثقافيا (للأهرام) القاهرية. ثم نقل عن ولسن كاش قوله : « وقد استغل المبشرون الصحافة المصرية على الأخص للتعبير عن الآراء المسيحية أكثر مااستطاعوا في أي بلد إسلامي آخر. لقد ظهرت مقالات كثيرة في عدد من الصحف المصرية إما مأجورة في أكثر الأحيان أو بلا أجرة في أحوال نادرة » (ص 256).

2) وقد أشار البهبيتي في مواضع من كتاباته إلى الصراع الذي دار بين حزب الوفد وزعيمه سعد زغلول وبين خصومه ومنهم لطفي السيد، وكيف استعمل طه حسين في هذا الصراع ليكون تارة مع هذا الفريق وتارة مع ذاك، وكيف أوصله ذلك إلى ما وصل إليه (انظر المدخل: ص 189 - 190 191 - 192 - 241 - 242 - 425 - 426)

3) انظر : عبد العلي الودغيري : اللغة والهوية عند علال الفاسي، ضمن هذا الكتاب : (الهوية الثقافية للمغرب) كتاب العلم، ط. 1 الرباط 1988 ص 101.

4) انظر: في معرفة أشهر الداعين للعامية من المستشرقين والعرب في هذه الفترة ومعرفة آرائهم وأقوالهم كتاب (أباطيل وأسمار) لمحمود محمد شاكر القاهرة - ط.2 سنة1972، وانظر كذلك الفصل الطويل الذي خصصه الدكتور محمد الكتاني في أطروحته (الصراع بين القديم والجديد) ط. 1 سنة 1982 البيضاء، الخاص بالصراع بين الفصحى والعامية (ج 2، من ص 751 إلى ص 869)، بالإضافة إلى مراجع أخرى كثيرة. ومما يذكره شاكر في كتابه (أباطيل. ص: 165) أن الإنجليزي ويلكوكس صاحب مجلة (الزهراء) نشر إعلانا يخصص فيه جائزة لمن نقل خطبة بالفصحى إلى العامية المصرية وأجاد فيها.

5) وقد تحدث محمود شاكر في (أباطيل: ص 262 وما بعدها) عن السيد حديثا يؤيد تماما ما قاله هذا الأخير في قصة حياته. وقال عنه إنه « كان غير قادر على أن يرى العرب أمة واحدة ذات لسان واحد وعقيدة واحدة. وكان يفر منها فيما يكتب كما كان يفر من الحديث فيها إذا لقيه من يحسن أن يدافع عن رأيه. وهذا الذي أقوله لك مقالة مجرب » (ص 264). وطالب محمود شاكر بإعادة دراسة شخصية هذا الرجل الذي وصفه بأنه شديد التناقض، ودراسة « تاريخ نشأته ونشأة أسرته وتفاصيل حياته بدقة متناهية وبحذر بالغ ». أما البهبيتي فقد قال عنه في كتابه (المدخل ص 18): إنه « قضى حياته كلها في حرب الأمة التي احتضنته بجناحيها والتي دعي فيها بالفيلسوف بلا فلسفة» كما وصفه بـ « الرجل الغريب »، وأشار إلى آثاره السلبية على مصر وجامعتها وحياتها السياسية والثقافية.

الديمقراطية الثقافية والتنمية *

إذا كانت الديمقراطية في المجال السياسي تعني أن يمارس الشعب سيادته على نفسه، ويحكم نفسه بنفسه، وفي المجال الاقتصادي أن يكون له التحكم في ثرواته وفي توزيعها بين أفراده بما يخدم مبادئ العدل والمساواة ويراعي مصلحة الفرد والجماعة، فإن مما ينتج عن ذلك في المجال الاجتماعي - ويمكن أن يسمى ديموقراطية ثقافية - ممارسة الشعب لحقوقه في التعليم والثقافة بشكل يقضي على مظاهر النخبوية والطبقية في هذا المجال، وممارسته لحقوقه في التعبير عن آرائه وحريته في اختياراته الفكرية ومعتقداته الدينية والفلسفية.

ومن هنا يبدو أن الديمقراطية بكل مظاهرها المتعددة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) كل لا يتجزأ. فلا وجود لديمقراطية اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية بدون ديموقراطية سياسية، والعكس صحيح. إذ كيف يمكن أن نتصور مجتمعا خاليا من مؤسسات ديموقراطية يمارس الشعب سيادته وحقوقه من خلالها

---

* نص المحاضرة التي ألقاها المؤلف في ندوة علال الفاسي التي نظمتها مؤسسة علال الفاسي بمدينة مراكش يومي 9 و 10 نونبر 1990 تحت شعار : « علال الفاسي ومعركة الديموقراطية »

وعن طريق ممثليه فيها، أو مجتمعا يقوم على مؤسسات مغشوشة ومزورة لا يمثل الشعب فيها تمثيلا حقيقيا، أو مجتمعا تحكمه أغلبية باغية أو فئة متسلطة، كيف نتصور مجتمعا على هذه الصفة يمكن أن توزع فيه الثروات توزيعا عادلا، ويعطى فيه حق التعليم و التثقيف والتشغيل والسكن والعلاج والرعاية بشكل ديموقراطي؟

بل كيف يمكن أن نتصور مجتمعا سلبت إرادته السياسية واغتصب الحكم فيه اغتصابا يمكن أن يعرف للحرية الفكرية لونا أو يذوق لها طعما ؟ في مجتمع تزيف فيه الإرادة السياسية لا بد أن يكون كل شيء مزيفا.

وعلى نحو ما تبدو العلاقة بين مظاهر الديموقراطية المختلفة علاقة شديدة وواضحة، تبدو العلاقة بين الديموقراطية والتنمية أيضا علاقة شديدة وواضحة. فمن الوضوح بمكان أن يكون من بين أهم أسباب تقهقر الشعوب وانحطاطها حضاريا واقتصاديا واجتماعيا أنظمة حكمها الاستبدادية والديكتاتورية التي تختنق في ظلها المواهب المبدعة، وتنضب القرائح الخلاقة، وتَمَّحِي روح المبادرة، ويطمس الوعي، وتكبت الملكات، ويعم الجهل والغباء، وتتفشى آفات الغش والتدليس والرشوة والوصولية والانتهازية ويشيع الخوف والإقطاع والإرهاب، فيؤدي ذلك كله إلى الحرمان واليأس والإحباط والفشل والانكماش والانزواء ثم القعود فالجمود فالموت والانهيار. وبالمقابل ليس من السهل أن نصدق أنه في ظل مجتمعات متخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا يمكن أن توجد ديموقراطية متقدمة.

إن الديموقراطية إذن شرط أساسي من شروط التنمية الحقيقية والشاملة، وكل حديث عن التنمية في غيبة عن الديموقراطية إنما هو حديث مهترئ وخطاب متهافت. وبما أن كل تنمية شاملة (اقتصادية

واجتماعية وثقافية) لا بد لها من شرطين أساسيين : وهما شرط الحرية والوعي، وفي غيابهما أو غياب أحدهما لا يكون للحديث عن التنمية أي معنى. وبما أن الحرية والوعي شرطان أيضا من شروط الديموقراطية عامة والديموقراطية الثقافية على الخصوص، ومعياران من معايير وجودها أو انتفائها ونجاحها أو فشلها، فإني سأقتصر خلال حديثي على هذين العنصرين : الحرية والوعي.

أما الحرية، فلا يخفى على أحد أنها هي روح الديموقراطية وأهم مبادئها، إذ لا سيادة لشعب مسلوب الإرادة مغلول اليد واللسان، ولا ديموقراطية في مجتمع لا تسوده حرية التعبير والتفكير والاختيار والنقد وإبداء الرأي.

وفي مقدمة ما نعنيه بحرية التعبير والتفكير والاختيار حرية المواطنين في الانتماء الفكري والسياسي والنقابي، وحرية الكتاب والمبدعين والمفكرين والباحثين فيما يكتبون ويبدعون ويفكرون ويبحثون، وحرية الصحافة والإعلام، وحرية اختيار الممثلين في الانتخابات، وحرية مراقبة الجهاز الحاكم ونقده والتعقيب على قراراته وسلوكه، وتقويم أخطائه ومراجعة أحكامه... فهذا السلوك الحر الديموقراطي الذي يشعر الشعب بوجوده ويعطي الأهمية لرأيه، ويتيح له مراقبة أجهزته التي أقامها لتدبير شؤونه ومراقبة المسؤولين الذين على رأس هذه الأجهزة، هو الضمان الحقيقي لسيادة القانون وحماية الحقوق وسير المؤسسات والأفراد ذلك السير النزيه المحمود الذي يرتضى. ومن أجل هذا كانت الحرية بهذا المفهوم الواسع هي أعز ما تطلبه الشعوب ويضحي من أجل تحقيقه الأفراد والأمم، ومن أجل هذا أيضا ضحى ذلك الزعيم الرائد والمفكر الشمولي الكبير أستاذنا المرحوم علال الفاسي بكل غال لديه وكل نفيس، لأن الحرية كانت

بالنسبة إليه هي أغلى شيء في الوجود أغلى من الحياة نفسها. ولإدراكه - عن صدق وعمق تجربة - قيمة الحرية وضرورتها كان يقول: « إذا كانت الحرية ستحرقنا فلنفعل » (1).

ولطالما حرضنا - ونعم التحريض - لنجعل من الحرية عموما وحرية التفكير على الخصوص «عقيدتنا التي لا تقبل الدفع» ولنجعل من « حوار الفكر منهجنا الذي لا يميل» لأن ذلك ـ كما يقول ـ «خير وسيلة لتحرير مجتمعنا من ضروب الاستعباد الذي أودى به» (2).

ولكن الحرية بقدر ما تعتبر أساس الديموقراطية وعمودها الفقري، فهي كذلك أساس التنمية وشرطها الضروري. فالإنسان لا يبدع ولا ينتج ولا تتفتق مواهبه الخلاقة إلا في مناخ يشعر فيه بالأمان والاطمئنان على نفسه وماله وعقيدته وأفكاره وحقوقه كلها، وهذا المناخ لا يتوفر إلا في ظل مجتمع حر ديموقراطي. وكما أنه لا تنمية بدون خلق ولا إبداع، فكذلك لا خلق ولا إبداع ولا مبادرة في مجتمع الاستبداد و الاستعباد والقهر والظلم والإكراه والتعدي على الكرامة والحقوق.

والتنمية بناء، والبناء قد يستوجب الهدم: هدم الأفكار البالية لتقوم محلها الأفكار الجديدة، وتحطيم الهياكل المتداعية وكل ما أقيم على أسس خاطئة لتحل محله الأبنية الصحيحة والهياكل السليمة. .وبعبارة أخرى: إن البناء نقد وتقويم، لأن الفكرة الصائبة لا تبدو كذلك إلا بمقارنتها مع عدد من الأفكار الخاطئة، والنقد والتقويم لا يسمح بهما إلا في مجتمع الحرية والديموقراطية وتعدد الآراء.

والتنمية بذل وجهد وعطاء. وهذه أمور إنما تعطي ثمرتها

المرجوة والغاية منها في مجتمع يقدرها حق قدرها ويرعاها ويصونها ويشجعها ولا يهضم حقوقها، ويكافئها بقدر النفع الذي تقدمه للأمة.

والمجتمع الذي هذه صفته هو مجتمع الحرية والديموقراطية، لا مجتمع القهر والاستبداد.

والتنمية تدبير وتخطيط، وذلك يحتاج إلى أدمغة وعقول، وإلى أفكار وآراء. وكيف للعقول أن تنتج الخطط السليمة، وللأفكار أن تخصب وتجود بقرائحها النيرة، في جو لا يسمح بتنمية العقول، ولا يقدر قيمة الأفكار والآراء، ولا يعترف بالعبقرية لأي عقل إلا عقل المتسلط، ولا يقر بتدبير إلا تدبير الحاكم ؟ بل ،كيف للعقول والأدمغة أن تبوح بأسرارها وتعلن عن خباياها وابتكاراتها التي تخدم الإنسانية وتطور المجتمعات، إذا كان النظام المتحكم لا يعترف بسلطة العقل وأهمية العقل، لأنه يستمد قوته من سلطة أخرى هي سلطة الجهل ؟ وكم كان المرحوم علال الفاسي عميق التفكير سباقا إلى الحكمة حين عرف الديموقراطية مرة بأنها سيطرة العقل وقال : «إذا كانت الديموقراطية هي سيطرة العقل فمن الواجب أن نتجه في اعتبارنا كله لرفع مستوى العقل والإعلاء من شأنه لأنه وحده الذي يحمينا من أخطائنا ويعقلنا من شهواتنا » [3]

وكم كان مصيبا في تشخيصه لأمراض المجتمعات والشعوب حين قال «إن الحرية هي الدواء الصعب ولكنه الدواء الوحيد» [4]

والتنمية معركة : معركة ضد الجهل والتخلف، ومعركة لأجل التغيير والتطوير والتجديد والتقدم. والمعركة تحتاج إلى تجنيد الطاقات وتعبئة الأفراد حتى يشعر كل واحد في المجتمع بأهميته ودوره، وأن النجاح متوقف على جهوده وسلاحه وتضحيته. وقبل هذا

وذاك تتطلب المعركة اقتناع الجميع بأهميتها وضرورتها وجدواها، وإيمانهم بأن نفعها سيعود عليهم بالتساوي، وأن الغنائم والثمرات لن تحتكرها طبقة على حساب طبقة، ولن يسرقها سارق أو يغتصبها مغتصب. وبعد هذا وذاك، فمعركة التنمية معركة طويلة النفس تحتاج إلى الصبر والمثابرة والتضحية تلو التضحية.. وكل هذا يقتضي بناء جبهة داخلية متراصة الصف متحدة الكلمة، متضامنة في الربح والخسارة، مراهنة على بلوغ الهدف مهما كان الثمن. ولا شيء من هذا ولا ذاك يمكن أن يتم في مجتمع القمع ومصادرة الحريات واضطهاد الرأي والكلمة.

ذلك عن الحرية.

وأما الوعي، فمن البدهي القول أنه أساس كل تنمية وشرط في فهم قيمة الديموقراطية والإيمان بفضيلتها، وشرط أيضا في ممارستها، لأن الديموقراطية بدون وعي تظل نظرية بلا تطبيق أو تطبق أسوأ تطبيق. ومن البدهي كذلك القول إن الوعي لا يتم ولا يكون بدون ثقافة وتعليم. فالوعي هو إعمال العقل في كل شيء. والعقل يحتاج إلى صقل و تعهد بالتعليم والتثقيف، و كلما انتشرت دائرة الوعي واتسعت قاعدته في أوساط الشعب كلما ازدادت التنمية انتشارا واتساعا. والتنمية الشمولية تقتضي وعيا شموليا، وعمق التنمية يقتضي عمق الوعي. وكيف يمكن أن تتسع أبعاد الوعي أفقيا وعموديا لتؤدي إلى امتداد آفاق التنمية وحدودها دون ديموقراطية ثقافية ؟ وكيف للديموقراطية الثقافية أن تحدث وتكون في غيبة عن الديموقراطية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؟ وبعبارة أخرى : كيف يمكن الحديث عن ديموقراطية الثقافة في غياب سلطة الشعب وسيادة الحق والقانون في كل مجال من مجالات الحياة ؟

وبصفة مجملة يمكن الخروج بالمعادلة البسيطة التالية : التنمية الشاملة تساوي شمولية الوعي، وشمولية الوعي تساوي الديموقراطية الثقافية التي هي مجرد مظهر من مظاهر الديموقراطية بمفهومها الكامل الشامل. والديموقراطية الثقافية تقتضي :

1 ـ حرية الرأي والتعبير، وقد تحدثنا عنها.

2 ـ تعميم الثقافة والتعليم للقضاء على الجهل والأمية وتعميم الوعي.

3 ـ توحيد التعليم للقضاء على مظاهر النخبوية والطبقية وخلق التحام بين مكونات الوعي الوطني

4 ـ تلقين التعليم باللغة الوطنية لتعميق الوعي والفهم وتيسير المعرفة.

5 ـ التحكم في وسائل الإنتاج الثقافي وأدواته للتحكم في وسائل نشر الوعي.

6 ـ تحقيق الاستقلال الفكري والقضاء على التبعية الثقافية لاستكمال الوعي.

فأما تعميم الثقافة والتعليم فهو أبسط مظهر من مظاهر الديموقراطية ونشر الوعي. والتعليم ـ كما هو معلوم ـ حق من حقوق الأفراد من أي جنس أو فئة أو منطقة كانوا، وتعميم التعليم هو المدخل الذي لا بد من المرور به للوصول إلى محو الفوارق الطبقية والتقريب بين الفئات. ذلك أن احتكار المعرفة والتقنية هو الذي يكون أحد أسباب نشأة الطبقية والنخبوية، فالذي يحتكر المعرفة يحتكر السلطة والمال ويتحكم في الأرض والعباد، ومن أجل هذا وغيره كان العلم فرضا واجبا على كل إنسان ليعي حدوده وحقوقه ويرفع عنه طائلة الجهل والظلم والتخلف ويكون دليله إلى التحرر والمساواة.

ومن أجله أيضا ولدوره الخطير في التنمية، لم تجعل الأمم التي سبقتنا إلى اليقظة والتقدم من الجاهل عدوا لنفسه فقط، بل اعتبرته عدو الوطن أيضا [5]. وقد كان ديننا الإسلامي أسبق من هذه الأمم إلى تقدير مكانة العلم ودوره في بناء حياة الفرد والمجتمع، فجعله فريضة على كل مسلم. قال عليه الصلاة والسلام: « طلب العلم فريضة على كل مسلم». وتعميم الثقافة والتعليم لا يتم عن طريق بناء المدارس ونشر الجامعات فقط، ولكنه يتم أيضا عن طريق نشر الكتاب والمكتبات، وتكثيف برامج التنشيط الثقافي، وتجنيد وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، وتعميم المؤسسات والمراكز الثقافية المفيدة من مسارح ومعاهد فنية ونواد تربوية وغيرها.

وأما توحيد التعليم فنقصد به إلى خلق مدرسة وطنية تسعى إلى توحيد عناصر الوعي الوطني عن طريق التعلم وبث روح التفاهم والانسجام وزرع بذور التآخي والتعاون بين المواطنين، سواء عن طريق لغة التلقين الموحدة أم عن طريق التربية الوطنية التي تلقن لهم، أم عن طريق الغذاء الفكري الذي يتغذون عليه من خلال البرامج والمقررات الخاضعة لمخططات الدولة ورقابتها ، والمراعية لخصوصيات الأمة وأهدافها العليا. ولا يخفى ما يكون لهذه المدرسة الوطنية من أثر في توجيه وعي المواطنين وإنضاجه وتعميقه ليصب في بوثقة واحدة متلاقية في المبادىء متآلفة في الأفكار. وهذا ما يعجل بالتنمية ويقوي أسسها ويثبت دعائمها. ومع الأسف الشديد ما يزال نمط التعليم التابع لمدارس البعثة الفرنسية في بلادنا يقوم بدور العصا التي تعرقل عجلة النماء بحكم الدور الخطير الذي يؤديه في خلق تعليم طبقي نخبوي مبني على تمايز في الفكر والثقافة واللغة، يؤدي إلى تفاوت اجتماعي، وتطاحن بين فئتين مختلفتين في مشرب

الثقافة الذي شربتا منه وفي درجة الوعي ونوعيته، وفي تشبعهما بالروح الوطنية الإسلامية العربية، وفي فاعليتهما في خدمة التنمية وأهدافها. وهل أذيع سرا إذا قلت إن من أهم أسباب تعثر مسلسل التعريب عندنا في الإدارة والتعليم والحياة العامة هو وجود فئة ضاغطة على رأس مراكز المسؤولية ومواقع اتخاذ القرار، كانت قد تخرجت من البعثات الفرنسية وتأثرت أيما تأثر بنمط التعليم الذي تلقنته؟

ولقد أحسنت جارتنا وشقيقتنا الجزائر صنعا حين عمدت مؤخرا إلى فرض رقابة الدولة على مدارس البعثة الفرنسية وجعلت ولوجها مقصورا على أبناء الأجانب وحدهم دون أبناء الجزائر.

وأما تلقين التعليم باللغة الوطنية فإن دوره وأهميته القصوى في تعميم المعرفة وتيسير سبل تحصيلها وتعميق الفهم الذي يؤدي إلى تعميق الوعي دور واضح، فالمعرفة حين يراد نشرها على أوسع نطاق، والتقنية حين يراد تبسيطها لأفهام الشعب وتقريبها من أذهان الجميع، والفكرة حين يراد إيصالها إلى كل قلب، ينبغي تقديمها باللغة التي يفهمها الجميع وهي اللغة الوطنية التي تعني في حالة المغرب اللغة العربية. فإذا تصورنا أن التقدم الحضاري و التطور التقني اللذين نريدهما لبلادنا متوقفان على مدى شيوع المعرفة العلمية والتقنية ورسوخها في أذهان الناس، أدركنا إلى أية درجة نحن في حاجة إلى الإسراع بإتمام مسلسل التعريب وتلقين كل المعارف التي يتوقف عليها النهوض والارتقاء باللغة العربية التي يفهمها الشعب دون عناء كبير. وإني بقدر ما أومن بهذه الفكرة أومن بأن الثقافة العلمية عندنا سوف تظل ثقافة أرستقراطية مترفعة ومحصورة في دائرة ضيقة طالما ظلت تلقن بلغة أجنبية، وأومن

نتيجة ذلك بأننا سوف لن ندخل عصر التقدم من بابه الواسع، ولن نحقق التنمية الشاملة ما دام بيننا وبين العلوم والتقنيات حاجز كبير هو حاجز اللغة الأجنبية.

وأما امتلاك أدوات الإنتاج الثقافي والعلمي ووسائله ابتداء من المدرسة نفسها والكتاب نفسه ومرورا بالصناعات الثقافية ووسائل البحث العلمي وأدواته وانتهاء بالأطر والكفاءات المختصة والمؤهلة، فهو شرط ضروري للتحكم في نشر الوعي وبث المعرفة وتعميم الثقافة، وبالتالي فهو شرط لتحقيق الأمن الثقافي والحد من التبعية الثقافية.

وأما الاستقلال الفكري فإنه يعني بلوغ درجة راقية من الوعي، وتحقيق مرتبة عالية من الحرية التي هي أساس الديموقراطية كما سبق وتكرر.ونحن لا نعني بالاستقلال الفكري إلا ما يناقض التبعية الثقافية باعتبارها من المظاهر السلبية التي تنخر كيان المجتمعات المتخلفة وتعمل على تقويض مكوناتها الثقافية الأصيلة لإحلال ثقافة دخيلة محلها غالبا ما تكون تمهيدا وطريقا لتبعية اقتصادية وسياسية، وفيما عدا ذلك نحن نومن بالطبع بضرورة تفاعل الثقافات وتلاقحها وتلاقيها وتبادل أدوار التأثير والتأثر فيما بينها.

وعلى كل حال فإن التبعية في أي شكل من أشكالها هي نوع من الاستعباد والاستعمار، وقيد من قيود الحرية. وإذا كان الاستعباد وفقدان الحرية يتنافيان مع الديموقراطية عموما فإنه لا يمكن أن نتحدث عن ديموقراطية ثقافية في ظل التبعية، وذلك يعني بالضرورة عدم إمكانية الحديث عن تنمية ثقافية أو تنمية شاملة. فأية تنمية يمكن الحديث عنها إذا كانت مقيدة بقيود ومشروطة بشروط تتحكم

فيها قوى أجنبية وإرادة خارجية تخدم أهدافا ومصالح أخرى غير أهداف ومصالح الشعب وطبقاته العريضة ؟ ولذلك فإن شرط الديموقراطية الثقافية وشرط التنمية تحقيق الاستقلال الفكري الذي يتوقف في جملة ما يتوقف عليه على التحكم في وسائل وأدوات الإنتاج الثقافي والبحث العلمي كما سبق.

ولقد وضع الباحثون المتخصصون في قضايا التنمية والتبعية عدة معايير تقاس بها درجات التبعية الثقافية في بلد من البلدان، فذكروا من بينها (6) :

- قيمة الإنفاق على البحث العلمي والتعليم العالي من الدخل الوطني قياسا إلى الإنفاق التعليمي والإنفاق العام.
- نصيب مؤسسات التعليم العالي ذات الصلة بالعلوم الطبيعية والهندسية في جملة الإنفاق على التعليم العالي.
- نسبة الابتكارات والاختراعات الوطنية التي يتم استغلالها في قطاعات الإنتاج المحلي إلى جملة عدد الاختراعات والابتكارات المسجلة سنويا.
- مدى الاعتماد على الأجانب في مجالات البحث والإدارة والتدريس وغيرها من المجالات المهنية.
- نسبة الوطنيين العاملين في مؤسسات أجنبية أو خاضعة للنفوذ الأجنبي مثل المتاجر والمصانع والوكالات التجارية والمكاتب الاستشارية والمدارس والسفارات والشركات السياحية والطيران باعتبارها تمثل قنوات التأثير الثقافي الأجنبي.
- نسبة تلاميذ المرحلة الابتدائية المقيدين في مدارس أجنبية أو شبه أجنبية إلى جملة عدد التلاميذ في هذه المرحلة.
- مدى تنوع البلدان التي يتم إيفاد أبناء الدولة المعنية

للدراسة بها.

- نسبة المسلسلات والأشرطة الأجنبية إلى جملة ما يعرض على الشاشات التلفزية و السينمائية.

- نسبة البرامج الأجنبية في قنوات الإذاعة والتلفزة بالقياس إلى البرامج الوطنية....

- نسبة الأسهم الأجنبية في الشركات الممولة لوسائل الإعلام.

- نسبة مبيعات الكتاب الأجنبي إلى مبيعات الكتاب الوطني.

- نسبة حصص اللغة الأجنبية في برامج التعليم قياسا إلى حصص اللغة الوطنية.

فبإمكاننا أن ننظر في هذه المقاييس أو بعضها لنعلم كم يلزمنا من الوقت و الجهد والكفاح من أجل التخلص من التبعية الثقافية والغزو الفكري وكم نحتاج من جهد وتضحية لامتلاك أدوات الإنتاج الثقافي ووسائله والتحكم فيها ومراقبتها من أجل التخلص من التبعية الثقافية ونصل إلى تحقيق ذاتنا وهويتنا وممارسة حريتنا واستقلالنا الفكري الذي هو ضرورة من الضرورات التي نسعى لها من أجل إنجاح التنمية الشاملة والتنمية الثقافية على الخصوص.

وكم يحز في نفوسنا أن نرى بلادنا وهي تسير على النقيض من هذا الخط بارتمائها في أحضان الفرانكفونية التي ما هي إلا ذلك الشكل السافر من أشكال التبعية الثقافية المعاكسة لتيار التنمية.

هوامش

1) النقد الذاتي ص 74

2) نفسه ص 65

3) نفسه ص 69

4) نفسه ص 65

5) ثقافتنا في مفترق الطرق . لويس عوض ص 42

6) انظر : قياس التبعية في الوطن العربي. د. ابراهيم العيسوي ص 54 – وغيرها.

ثقافتنا
بين الانفتاح والانغلاق *

من المزاعم التي يشيعها دعاة الفرانكفونية والتابعون لهم من ذوي المصالح والحاجات، أن هذه الفرانكفونية هي طريق التجديد والانفتاح والتطور والتغيير، والحياد عنها ارتماء في أحضان التخلف والانغلاق، ودعوة إلى التزمت والتعصب والانكماش. وكثير من الناس في بلادنا انخدعوا بهذا الباطل واستسلموا له، ولو تأملوا لعلموا أنه قبل كل شيء لا وجود لأحد يناصب العداوة للغة الفرنسية باعتبارها لغة هي في حد ذاتها كسائر اللغات، ولا يستطيع أحد أن يرفضها أو يرفض تعلمها وتعليمها في هذا العصر الذي فرض على البشرية أن تتواصل وتتثاقف وتتعاون وتتلاقى في نواح لا حصر لها من حياتها اليومية ومصالحها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يمكن لإنسان عاقل أن يفكر اليوم في الاستغناء عن اللغات الأجنبية المرتبطة بدول غالبة - حسب لغة ابن خلدون - أي دول متقدمة علميا وصناعيا ومتفوقة في أساليب حياتها وأنظمة مجتمعها، لأن هذه اللغات هي سبيل الاطلاع على خبرات تلك الأمم المتقدمة (أو الغالبة) والاستفادة من تطورها

* منشور بمجلة (الموقف) المغربية عدد 7 سنة 1988

وسبقها.

لا أحد يرفض اللغة الفرنسية إذن، ولكن الناس لهم موقف حذر أو متحفظ من الفرانكفونية باعتبارها إيديولوجية وسياسة تتخذ من اللغة الفرنسية وسيلة وذريعة. وفرق واضح بين الفرنسية وبين الفرانكفونية : بين لغة يمكن أن يتواصل الإنسان بها مع أخيه الإنسان وينقل إليه أفكاره وخبراته وتجاربه وعواطفه وأحاسيسه، وبين إيديولوجية تحلم بأن تبعث (فرنسا العظمى) من مرقدها، وتعيد إليها قوتها وهيمنتها وإمبراطوريتها فيما وراء البحار.

وإذا كانت الدعوة إلى الانفتاح دعوة صادقة حقا، فلماذا يقيد هذا الانفتاح ويشترط أن يكون مرتبطا بجهة معينة دون سواها ؟ لماذا لا نفتح كل النوافذ ونشرع كل الأبواب على سائر الجهات التي يتسرب منها الضوء والنور والهواء النقي ؟ لماذا الفرنسية دون غيرها من اللغات العالمية ؟ مع العلم أن الفرنسية اليوم تحتل الرتبة العاشرة أو الحادية عشرة بين اللغات المنتشرة في العالم، أي أنها أقل انتشارا من الإنجليزية والإسبانية والعربية والبرتغالية والهندية والصينية.. وسواها [1]. أليس الانغلاق الحقيقي والسجن المظلم الأبدي هما أن يوصد المرء عليه جميع نوافذ بيته إلا النافذة المطلة على خريطة فرنسا ؟ أليس من السذاجة بل من التبعية أن يجند شعب من الشعوب نفسه ويموت محاربا في معركة لا مصلحة له فيها تدور بين معسكرين متنافسين على اقتسام العالم باسم الفكر والثقافة والعلم والتقنية : أحدهما معسكر الفرانكفونية والثاني معسكر الأنجلوفونية؟ أليس من الخير لهذا الشعب أن يصرف طاقاته وجهوده فيما يقوي ذاته ويخدم مصلحته قبل كل شيء، ويحارب ويكافح من أجل معركة يكون هو سيد النصر فيها : معركة يطور بها

لغته ويمد إشعاع ثقافته ويحقق فيها نفسه وهويته بدل أن يكون سلاحا في يد غيره وغنيمة في فم مفترسه؟ ألم يقل الرئيس فرانسوا ميتران كلمته التي تصدق علينا بقدر ما تصدق على شعب فرنسا وهي أن «الشعب الذي يفقد كلماته (لغته) لا يجد من يستمع إليه»؟

أليس من صالح هذا الشعب الذي يبحث عن نفسه وحريته أن يمد يده إلى كل الشعوب التي تفيده بالخبرة وتمده بالمعونة، ويفتح عينيه على كل الأفكار وكل الثقافات وكل التقنيات بكل الألسنة وبكل اللغات؟

الناس الذين يَتَحَرَّسُونَ من الفرانكفونية ويتحفظون (وبعض الدول كالفيتنام التي شاركت في المؤتمرين الأول والثاني للفرانكفونية تحفظت من المصطلح في حد ذاته، واقترحت استبداله بمصطلح لا يوحي بالهيمنة أو يذكر بالماضي الاستعماري لفرنسا) إنما يتحفظون من شكلها الذي أخذ طابع المؤسسة الرسمية الدولية التي ترعاها وتوجهها فرنسا وفق إيديولوجية معروفة قائمة على أهداف ومبادئ خاصة غايتها خدمة هذه الدولة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ووسيلتها إلى ذلك هي جمع الدول الناطقة جزئيا أو كليا باللغة الفرنسية وكذلك الدول التي تستعمل هذه اللغة في جزء من برامجها التعليمية كمصر، والخروج من هذا الجمع برابطة دولية تجند لتكون في صف فرنسا ووراءها في سياستها الثقافية والإعلامية، وسوقا مفتوحة لتجارتها وميناء لاستقبال بضاعتها ومجالا واسعا لتحركها في كل اتجاه، وذلك كله يمر عن طريق اللغة. وهذا أمر لا يحتاج إلى شرح وتحليل بل ربما كان في حاجة أكثر إلى التركيز والاختصار لشدة معرفة الناس به وبأبعاده. ولكني أكتفي بإيراد

شاهد واحد على ما أقول، وهو هذا التصريح الواضح الذي فاه به السيد جان جاك سيليريه أمين مجلس شبكة (TV5) حين سئل: هل تعمل فرنسا على إقامة علاقات متميزة مع البلدان الإفريقية؟ فأجاب :

«بكل تأكيد. لأن المهم هو الأسواق الاقتصادية. وحين كنت موظفا بوزارة الخارجية وكانوا يبعثون بنا في لجان مختلطة إلى بلد أجنبي، كنا دائما نلتقي في المطار نحن أعضاء اللجنة الثقافية مع زملائنا في اللجنة الاقتصادية. فكانت الثقافة أولا، وبعدها تأتي الأعمال. ولقد فهمت الحكومة الفرنسية التي شكلت ما بين 81 و86 هذا الأمر جيدا. فبواسطة الثقافة نصنع أشياء كثيرة»

ويضيف في جوابه :

«لماذا تريدون أن تقبل فرنسا عن طيب خاطر أن يأتي آخرون ليستولوا على ما تعتبره هي بمثابة منطقتها الخاصة؟ ففي المؤتمر الأخير للفرانكفونية (1987) كان الأمر واضحا. وقد كلفنا هذا أن نزيد في ميزانيتنا». [2]

لقد فهمت فرنسا إذن كيف تستثمر لغتها وثقافتها في خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، فهيأت لذلك الوسائل، وانطلق العمل بصفة جدية وبعزم حاد منذ انعقاد المؤتمر الأول للفرانكفونية في قصر فرساي (فرنسا) سنة 1986. وهو المؤتمر الذي وضع الخطوط الكبرى للإيديولوجية الفرانكفونية وثبتها على أقدام راسخة وأعمدة قوية [3].

ومنذ ذلك الحين، والمد الفرانكفوني الجديد يتصاعد ويبسط ظلاله على البلدان التي جرت للانخراط في هذا النادي الذي يضم أزيد من أربعين دولة أغلبها من أفريقيا ومن الشعوب التي

استعمرتها فرنسا سابقا. وقد أصبح هذا المد المدروس في خطة محكمة، وبوسائل مالية وتقنية عالية، يشكل خطرا مداهما ومهددا لثقافات ولغات الشعوب الضعيفة التي انخرطت حكوماتها في المجموعة الفرانكفونية. ولقد بلغت حدة الشعور بهذا الخطر عند الكاتب الكيني الكبير (نغوغي واتيو نغو) درجة جعلته يصرخ في مرارة قائلا: «ما هو الفرق يا ترى بين رجل السياسة الذي يعلن أن أفريقيا لا يمكن أن تستغني عن الإمبريالية، وبين كاتب يعلن هو الآخر أن إفريقيا لا يمكن أن تستغني عن اللغات الأوربية». (4).

ورغم أننا لا نتبنى وجهة نظر (واتيونغو) بحذافيرها، فإن الخطر واضح من جهات عدة، يمكن الحديث عن بعضها في النقط التالية :

- فأول هذه الأخطار يتجلى في كون اللغة الفرنسية التي تتوفر حاليا على حوالي 200 مؤسسة ومركز ثقافي لنشرها وتعليمها في الخارج وبإفريقية على الخصوص، وعلى أزيد من 1200 لجنة من لجان البعثة الخاصة بالتعليم المسماة بالرابطة الفرنسية (l'alliance francaise) وعلى عدد من الأطر التعليمية التي تقدمها فرنسا كمساعدة يبلغ في أفريقيا وحدها أكثر من عشرة آلاف فرد، قد خرجت من المؤتمر الأول للفرانكفونية بمجموعة من التوصيات والقرارات أخطر ما فيها أنها تجعل منها اللغة العالمية المشتركة (la langue standard) (أو الفصحى) لمجموعة الدول والشعوب المنضوية في هذه الكتلة، وتجعل من لغات هذه الدول والشعوب مجرد لهجات ولُغَيَّاتٍ محلية للتعامل الداخلي المحدود الذي تؤدى به الأغراض العادية، وتقضى الحاجات التافهة. أما لغة التواصل الجماعية، ولغة العلم والتصنيع والثقافة والتقنية الحديثة، فهي

الفرنسية بدون منازع ولامزاحم، وهذا الحكم بقدر ما يسري على أتفه لهجة من اللهجات المجهولة في أفريقيا التي لا تتوفر على ألفبائية مكتوبة يسري على اللغة العربية بكل ما تجره وراءها من تراث ومجد وتاريخ عريق، وبكل المساحة الجغرافية الشاسعة التي تنتشر فيها على طول الكرة الأرضية وعرضها. لقد وضعت اللغة العربية وغيرها من لغات ولهجات أفريقيا كلها في منافسة ومزاحمة قوية مع اللغة الفرنسية. فقد اجتمعت إحدى وأربعون دولة وكونوا قوة عالمية عظمى كلها تعمل لحماية الفرنسية وتدعيم وجودها ونشرها بكل الطاقات المادية والإعلامية والأدبية الممكنة، فماذا بقي للعربية التي وقع تصغيرها وإنزالها إلى مستوى اللهجة المحلية، وسلبت من كل الوسائل والإمكانيات، أن تفعل في هذه المنافسة التي لا يتكافأ أطرافها ؟ وما عسى اللغات الأفريقية الأخرى أن تصنع أمام هذا الزحف العظيم؟ وإذا كانت الفرنسية بمكانتها العالمية المرموقة وبأقدامها الثابتة في عالم الثقافة والعلم والتقنية، لم تستطع أن تقف أمام اللغة الإنجليزية وجها لوجه في صراع من أجل البقاء، حتى استصرخت بسائر أحلافها وجَيَّشت وراءها هذه القوة الدولية الكبرى، فكيف نطلب من العربية أن تثبت قوتها وعضلاتها وهي مجردة من كل دعم محرومة من كل سلاح؟

– ولعل من الأخطار الواضحة للفرانكفونية على بلدان شمال إفريقيا بالخصوص وعلى سائر البلدان الأخرى التي كانت من قبل ترزح تحت الإستعمار الفرنسي عموما مثل جزر القمر، هو أنها سوف تصبح العرقلة الأولى الكأداء في وجه التعريب الذي تهدف هذه الشعوب لتحقيقه. فإذا كانت مشكلة التعريب يتوقف حلها على القرار السياسي، وإذا أصبح القرار السياسي يعطي الأسبقية

للفرانكفونية، فمعنى ذلك أن المشكلة بعيدة عن الحل. ولا سيما إذا أضيف إلى هذا ما تنشره الفرانكفونية بوسائلها الإعلامية والإغرائية المتعددة من تشكيك في مصداقية التعريب وجدواه، وما تبثه في الأوساط المختلفة من حقد على العربية، وما تخلقه في النفوس من فقدان الثقة بالذات ومن روح الاستلاب والانهيار.

– ومن هذه الأخطار ما يتجلى على مستوى الكتابة والطبع والنشر والتوزيع. فإذا كان الكاتب الجزائري مالك حداد قد صرح سنة 1961– والجزائر على أبواب الاستقلال – داعيا الكتاب الجزائريين من جيله الذين يستعملون الحرف الفرنسي أن يتركوا المكان لزملائهم الذين يكتبون بالحرف العربي قائلا: «فنحن كتاب منفيون في اللغة الفرنسية» [5]، لأن هؤلاء الكتاب من جيل مالك حداد كانوا يومنون بأن المستقبل في أرض الجزائر سيكون للحرف العربي واللغة العربية، وإذا كان كتاب كبار آخرون من المغرب العربي قد تحولوا بعد ذلك إلى العربية بالفعل، أو عملوا على الأقل على ترجمة أعمالهم إلى العربية، إذ أدركوا أن مجال شهرتهم وخلودهم الحقيقيين هو بين قراء العربية ووسط الجمهور العربي، فإن المد الفرانكفوني الجديد قد جاء ليعيد تألق الحرف الفرنسي والكتابة بالفرنسية في الساحة العربية والإفريقية، ويؤكد للحرف العربي أنه هو الأولى والأحق من غيره بهذا النفي وهذه الغربة التي أصبح يحسها وهو في عقر داره.

وهكذا استجابت الفرانكفونية في سرعة فائقة لمقررات مؤتمرها الدولي الأول التي نصت على ضرورة إحداث مجلات ودوريات جديدة وتشجيع النشر والتوزيع للكتاب الفرنسي، وبادرت بمجرد صدور هذه المقررات إلى إغراق الأسواق في بلدان العالم الثالث ـ ومنها المغرب ـ

بأنواع جديدة من المجلات والمنشورات ذات التقنية العالية والطباعة الراقية والأثمان الزهيدة، ليبرز على أعمدتها وصفحاتها كتاب فرانكفونيون جدد، وأقلام لم تكن معروفة. ونهضت إلى جانب هذه المجلات والجرائد دور للنشر حديثة ومتخصصة في الكتاب الفرنسي، وشركات للتوزيع لها كامل العدة والاستعداد لحمل هذا الأدب الفرنسي المولود على أرض العرب والأفارقة إلى كل أنحاء العالم، وإيصال الكتاب الفرنسي بصفة عامة إلى كل قارئ. هذا فضلا عن الجوائز السخية الكبرى التي بدأت تنهال تشجيعا لمن يكتب بالحرف الفرنسي، وفضلا عن طبول الدعاية ونواقيس الإعلام التي تتسابق لتكبير صور هؤلاء الكتاب وتلميع أسمائهم وتعظيم آرائهم والتهويل بها في كل مكان، مع العلم - ولا نقول هذا حسدا - أن أغلب ما يكتبه هؤلاء عن بلدانهم التي يعيشون بعيدين عن همومها ومشاكلها الحقيقية إنما هو من قبيل الكتابة الفولكلورية التي لا يقصد بها أكثر من دغدغة عواطف القارئ الأوربي وإثارة غرائزه وشهوته الجسدية، أو إرضاء ما فيه من دواعي الدهشة والاستغراب والفضول وحب السياحة والاستطلاع، وبعضها قد لا يهتم إلا بتشويه واقع بلاده وتلطيخ سمعتها ونشر غسيلها أمام أعين المتفرجين من قراء الغرب.

كل هذا أصبح أو سيصبح له انعكاس سلبي كبير على الثقافات واللغات المحلية، وفي مقدمتها الثقافة واللغة العربيتان، فأمام الإمكانيات الضخمة التي أصبحت رهن إشارة الكتاب والمجلة الفرنسيين طباعة و نشرا وتوزيعا، وأمام التشجيعات المبالغ فيها التي أصبحت متوفرة بين يدي الكاتب بالفرنسية والآفاق المستقبلية نحو الشهرة السريعة والمال الكثير التي فتحت له أبواب كنوزها، نجد الكاتب الذي اختار الاتجاه العربي مثلا يعاني حتى الاختناق من

مشاكل النشر والتوزيع والطبع والإعلام الثقافي ولا يجد لها مخرجا.

وكل هذا سيعمل عمله بلا شك في تحول ثقافي خطير نتيجته الحتمية هي هجرة الأقلام العربية نحو الحرف الفرنسي لأنه أقرب طريق إلى الشهرة والمال والراحة.

وحتى لا يقال ما يقال عادة عند عرض مثل هذه القضايا: إننا نتهرب من مواجهة الواقع ومصادمته ومن البحث عن الحلول في داخلنا إلى تعليق المشاكل على مشجب الآخر وتحميله المسؤولية في كل ما يقع لنا وننسى أننا المسؤولون، أبادر لأؤكد أنني لا أريد أن أحمل أية مسؤولية للفرانكفونية، ولا يمكن أن ألوم أي فرنسي شمر عن ساعد الجد لخدمة بلاده ولغته وثقافته، بل أجدني عكس ذلك أكن له الاحترام والتقدير إذ قام بواجبه الذي يفرضه عليه حق المواطنة والإخلاص لأمته وعقائده ومبادئه، ولكني أوجه اللوم لمن يعتقد أن الفرانكفونية هي الحل الأمثل أو الممكن لمشاكلنا والدواء الناجع لتخلفنا والسبيل الذي لا بد أن نسلكه من أجل النهوض. مع أن الفرانكفونية هي مجرد معسكر نشأ للدفاع عن مكاسب اقتصادية وسياسية وثقافية في مواجهة معسكر آخر يدافع بدوره عن مكاسبه ومنافعه، ولا مصلحة لنا نحن في أن نكون حلفاء لهذا المعسكر أو هذه الكتلة ضد ذلك المعسكر الآخر أو الكتلة الأخرى، لأن مصلحتنا الحقيقية هي في الحياد ومحاولة الاستفادة من صداقتهما ومن صداقة جميع الكتل الأخرى من أجل ضمان تحررنا الفكري واستقلالنا الحقيقي.

وهذا هو التفتح المثالي الذي ننشده، لاسيما وأننا ننتمي إلى كتلة أخرى لها قيمها الثقافية وهويتها الحضارية المتميزة وهي الكتلة العربية الإسلامية. التفتح الذي ننشده هو الذي يقودنا إلى

تعلم كل اللغات التي تفيدنا وتساعدنا على الاتصال بالعالم الخارجي والاقتراب منه وفهمه والتحاور معه، ولكن من دون أن يكون لواحدة منها تسلط علينا، وبشرط أن نضع لغتنا فوق كل اعتبار، ونبذل كل طاقاتنا ووسائلنا لخدمتها وتطويرها وتحديثها وعصرنتها حتى تقوى على المنافسة والمزاحمة المفروضتين عليها.

هوامش

1) لا يزيد عدد سكان العالم الذين يستعملون الفرنسية اليوم وحسب وسائل الإعلام الفرانكفونية نفسها عن 200 مليون نسمة موزعين عبر كل القارات. ولكن نادي الفرانكفونية يطمح أن يتضاعف هذا العدد في آفاق نهاية هذا القرن. وحسب نبوءة موريس دريون فإن الفرنسية ستصبح في عام 2020 لغة حوالي 500 مليون نسمة، أما الدبلوماسي الفرنسي (تيبري دي بوسي (Thierry de Beauce) المدير العام السابق للعلاقات الثقافية بوزارة الخارجية الفرنسية فإن الفرنسية في عام 2000 ستصبح لغة أفريقية بنسبة 53% من عدد متكلميها وذلك بالمقارنة مع نسبة متكلميها من الفرنسيين الحقيقيين وهي نسبة لن تزيد عن 34%. وبذلك يقولون إن اللغة الفرنسية بدأت تغير خريطتها الجغرافية.

2) انظر نص الحوار الكامل في مجلة (كلمة) (Kalima) الصادرة بالفرنسية في المغرب عدد يناير 1988

3) انظر ملخصا شاملا لأهم قرارات واقتراحات المؤتمر الأول للفرانكفونية في العدد 7 من مجلة (الموقف) س 1988

4) انظر مقال (واتيونغو) بعنوان : اللغات الإفريقية وتحرير العقل، في العدد 7 من مجلة (الموقف) س 1988

5) انظر مجلة (L'Express Internationale) عدد 11 / 07 / 1987 ص 48

ثقافتنا
ونظام القيم الجديدة *

❑ *نود في هذا اللقاء أن نقترب أكثر من بعض وجهات نظركم حول بعض القضايا الثقافية الراهنة، انطلاقا من اهتماماتكم المتزايدة بها وبالخوض فيها والعطاء داخلها...*

فهل من الممكن أن تقربونا، وقد ودعنا العقد الثمانيني الذي عرف مجموعة من التحولات والعطاءات و« سقوط » بعض الإيديولوجيات، من الوضع الراهن للثقافة المغربية الحديثة ؟ وما هي في نظركم أهم العوائق التي لا زالت تقف ضد تقدم ونمو هذه الثقافة بالإيقاع المرتجى ؟

■ أعتقد أننا إذا أخذنا كلمة (الثقافة) بمفهومها الواسع الشامل الذي تدخل ضمنه الأخلاق والسلوك والعادات بما فيها عادات الأكل والشرب واللباس وطرق العيش وأنماط التفكير والتعامل والتربية والقيم المختلفة... إلى غير ذلك من الأمور، سنجد أن أول شيء ينبغي الحديث عنه في إطار السؤال المطروح هو

---

* حوار أجراه مع المؤلف الأستاذ عبد الرحيم العلام ونشره الملحق الثقافي لجريدة العلم بتاريخ 4 أبريل 1992.

هذا النوع الجديد من الثقافة الذي أصبح سائدا أي هذه القيم الجديدة التي نلاحظ وجودها في المجتمع المغربي الحديث والتي يمكن ردها في نظري إلى أسباب في مقدمتها هيمنة النظامين العالميين اللذين أصبحا مفروضين علينا وهما النظام الاقتصادي والنظام الإعلامي.

فمن المعروف أن العالم الثالث كله أصبح الآن فريسة الرأسمالية المتوحشة وواقعا تحت سيطرة مباشرة أو غير مباشرة لمشيئة الشركات العالمية الكبرى المتعددة الجنسية والعابرة للقارات، وتحت رحمة الأبناك ومؤسسات القروض العالمية (وعلى رأسها صندوق النقد الدولي) التي ترهن مستقبل الشعوب المستضعفة وتفرض عليها وصايتها الدائمة، وكل هذه الشركات والمؤسسات التجارية والمالية تتنافس بشكل وحشي على الإبقاء على هذا العالم الثالث سوقا مفتوحة لترويج بضاعتها واستهلاك إنتاجها من كل شيء، وتراهن على أن تظل الشعوب الثالثية شعوبا متخلفة تابعة حتى لا تتجاوز مرحلة الاستهلاك إلى مرحلة الإنتاج التي تجعلها تستغني عن بضاعتها ومزاحمتها في السوق. ووظفية الشركات الإعلامية العالمية الكبرى، وكلها تؤول إلى أوربا وأمريكا والصهيونية، هي الدعاية للشركات التجارية والمؤسسات المالية المذكورة وترويج منتوجها من كل شيء وحماية وتدعيم النظام الاقتصادي المشار إليه، وهذا يتم بعدة طرق منها الإشهار المباشر والإعلان الواضح وخلق وسائل الإغراء بل خلق الحاجة إلى هذا الإنتاج الأجنبي والحافز إليه والرغبة فيه. ومنها الإعداد النفسي والثقافي لتقبله والتكيف معه وتغيير السلوك والعادات ونمط العيش والتفكير من أجله وبسببه. وخلق مطامح وتطلعات جديدة مادية في الغالب، وأذواق مسايرة للبضاعة الرائجة، وبالجملة خلق الإنسان المستهلك

وإعداده، الإنسان المترهل الكسول، الإنسان المهزوم والمستلب، الإنسان المتقبل لهذا النمط من الإنتاج.

والنتيجة هي أننا أصبحنا في السنوات الأخيرة أمام تحول خطير يطرأ على منظومة القيم الاجتماعية بالعالم الثالث وضمنها المغرب. وهذا التحول ليس إلى الأفضل ولكن إلى الأسوأ. تحول في اتجاه الاستلاب والقبول بالأمر الواقع، وتبرير الهزيمة، واستمراء حياة الدعة والخمول والتعايش مع العار والفضيحة. كان الجيل السابق يؤمن بقيم أخرى غير القيم التي يومن بها هذا الجيل. كان هناك الحماس الوطني، والإحساس بالمسؤولية، والاستعداد الثوري التلقائي للتضحية في سبيل الدين والأرض واللغة بالدماء والأرواح. والآن أصبحت هناك قيم أخرى ومطامح للشباب جديدة مادية صرفا. في السابق كانت هناك قطيعة مع إسرائيل والصهيونية والإمبريالية، والآن هناك لقاؤهما بالأحضان وقبول الأمر الواقع إزاءهما، وأصبحت أهم كلمة في معجم هذا العصر وأهم مفتاح لفهم ما جرى فيه وما يجري هي كلمة (تطبيع). في السابق كان هناك هتاف ضد الاستعمار، والآن هناك هتاف الترحيب والاستنجاد بقوى الاستعمار. وكان هم العرب هو أن يطردوا الجيوش المحتلة لأراضيهم والآن همهم هو إسكانها في بيوتهم. هذه هي النتيجة إذن، وهذا هو التحول الخطير الذي أسهم في صنعه النظامان الاقتصادي والإعلامي، وأنتج منظومة قيم جديدة تبيح لـ « العلماء » أن يفتوا بجواز الاستنجاد بالكافر على حرب المسلم، وتخلق مجتمعا يتقبل الرضى بالتخلف، ويتقن دور المستهلك أحسن إتقان.

ثم إن إرادة الأبناك والمؤسسات المالية العالمية هي أن ترهق شعوبنا وفي مقدمتها شعب المغرب بالديون وما يترتب عليها من

فوائد متصاعدة، وتقدم مساعداتها فتكون مشروطة بشروط كلها تهدف إلى الحد من النمو العلمي والفكري والثقافي والتنمية الاجتماعية في البلاد. فشروط هذه المؤسسات وقيودها تؤدي، في جملة العواقب التي تؤدي إليها، إلى الحد من تعميم التعليم ولا تساعد على محاربة الأمية، وتحسين مستوى عيش السكان، وتطوير نمط حياتهم الاجتماعية والثقافية، وتعميم الصحة والقضاء والسكن.

ومن الأمثلة الصارخة على ذلك أيضا أنها توصي دائما بالحد من تكوين الأطر العليا والاقتصار على الأطر الصغرى والمتوسطة في مجال التعليم والتكوين، ولا تشجع البحث العلمي والتكنولوجي داخل البلاد الثالثية ومنها المغرب ولكنها بالمقابل ترحب إلى حد ما بنقل التكنولوجيا التي تنتجها هي، أي أنها تريد أن نستهلك نحن نتائج بحثها العلمي الذي تنتجه هي ولا نتجاوزه إلى إنتاج بحث خاص بنا وفق مخططاتنا وأهدافنا، وتريد أيضا أن يكون باحثونا مجرد عمال في معامل أبحاثهم هم وليس لهم الحق في تطوير البحث العلمي داخل بلدانهم التي جاؤوا منها.

وكان من نتائج التحول الخطير الذي حصل في منظومة القيم الاجتماعية والثقافية ببلادنا بفعل ما سبق هو سيادة أخلاق الجشع وحب الإثراء السريع وتفشي الرشوة والمحسوبية والفساد الإداري والانحطاط الخلقي وتعاطي المخدرات والجرائم والشذوذ، وسيطرة الأنانية والفردية وطغيان حب الذات على حساب الروح الجماعية والتكافل والتضامن. وفي هذا الإطار من انحطاط القيم أو تحولها يمكن أن نتحدث عن الوضع الاجتماعي للمثقف بالمغرب ووضع الجامعة والجامعيين ماديا ومعنويا، ونتحدث بالمقابل عن المكانة الاجتماعية المرموقة التي أصبحت لرجل السلطة مهما كان بسيطا

ولرجل المال مهما كان قذرا منحطا وسافلا. ففي ظل وضع كهذا تنقلب الموازين وتختل القيم ويتفشى خلل خطير في المجتمع وتنهار بنياته ومكوناته. لقد كان مبلغ أحلامنا ونحن في بداية مرحلة الطلب الجامعية هو أن نصل إلى مرتبة الأستاذ الجامعي، إذ كان وضع الأستاذ الجامعي بالنسبة إلينا هو منتهى الترقي في السلم الاجتماعي احتراما وعلما ومكانة وتقديرا لايساويه شيء. ولكن الأستاذ الجامعي بات وأفاق ذات يوم فوجد نفسه في الدرجات المتأخرة من السلم الاجتماعي، وأصبح دوره ودور الجامعة دورا هامشيا في البلاد.

وهناك بالإضافة إلى ما سبق، عوامل أخرى أسهمت في إيجاد ما هو موجود، وفي المقدمة أذكر دور السياسة الثقافية المتبعة داخل بلادنا وأهم ملامحها في اختصار شديد :

- الارتماء في أحضان الفرانكفونية تعليما وإعلاما وسياسة واقتصادا.

- تكريس النخبوية الثقافية عن طريق تشجيع تعليم البعثة الفرنسية والتعليم الخصوصي الذي تحول إلى نوع من التجارة في مقابل تعليم شعبي وعمومي للطبقات الفقيرة من المجتمع. وعن طريق تراجع في سياسة تعميم التعليم ونشره ومحاربة الأمية وخاصة في البوادي وبين أوساط النساء.

- تهميش البحث العلمي بالبلاد وحصر دور الجامعة حاليا في تلقين الدروس وتكوين الأطر.

- قلة التشجيع وانعدامه في كثير من الأحيان بالنسبة لمختلف القطاعات الثقافية (الكتاب - السينما - الإبداع الفني -

الجمعيات الثقافية ذات النشاط المنتج للقيم الاجتماعية الإيجابية..).

وعلى العكس من ذلك هناك اتجاه ملحوظ نحو تشجيع ثقافة من نوع خاص : ثقافة الميوعة والخلاعة والحفلات الفلكورية والسهرات الأسبوعية الإقليمية والرقص الجماعي في شوارع المدن والقرى، وإحياء مواسم الأولياء والأضرحة ومظاهر الشعوذة والتدجيل وتخدير العقول وتنويم البصائر وطمس الأعين وجعل ذلك كله في خدمة السائح الأجنبي والمال الأجنبي. فنحن ننتج ثقافة ترضي السياحة وما تأتي به من عملة صعبة، فنصنع لها الرقص الخليع والغناء الفاضح والفلكور المتخلف. وعوض التفرغ لإقامة مشاريع ثقافية كبرى كغرس المكتبات في الأحياء الشعبية، وبناء المركبات الثقافية التي تتسع لمختلف الأنشطة وتشجيع الإنتاج الفكري والفني المبدع والأصيل والجيد والتعريف به في أنحاء العالم وتكريم العلماء والمبدعين والمفكرين وتحسين ظروفهم المادية والمعنوية وطبع ونشر إنتاجهم، وعوض أن ننكب على نقل العلوم الأجنبية إلى لغتنا وترجمتها، وعوض الاهتمام بالتراث الشفوي والمكتوب والمسموع.. وغير ذلك من المشاريع التي من شأنها أن تعمل على ازدهار البلاد والرفع من ثقافة الإنسان المغربي، وتجعل القيم الثقافية والروحية هي القيم السائدة والمهيمنة، أقول عوض ذلك كله تتجه السياسة عندنا نحو دَرّ الأموال والإنفاق بلا حساب على جمعيات ذات طابع سياسي في العمق ومقنع بقناع ثقافي زائف في السطح : جمعيات تصنعها صنعا لتسخرها من أجل تزييف الواقع وتمييع الثقافة الحقيقية وتدجين المثقفين وخلق ثقافة مخزنية سلطوية.

ثم لابد أن أضيف إلى كل ما سبق دور الفئة الاجتماعية الجديدة التي نشأت في المغرب بعد الاستقلال وأصبحت تشرف على

توجيه البلاد والتحكم في سياستها الاقتصادية التي تنتج عنها سياسة ثقافية من نوع خاص، وقيم اجتماعية خاصة أيضا وأعني بها تلك الفئة من أصحاب المال التي تسلقت بسرعة مذهلة واستطاعت أن تحسن أوضاعها المادية وتخلق لنفسها ارتباطات كبرى ومصالح حيوية مع النظامين العالميين الاقتصادي والإعلامي، فارتبطت مصالحها اليومية والمستقبلية بمصالح شركات ومؤسسات تجارية مالية وإعلامية كبرى. فهذه الفئة وقد تعاظم خطرها إطرادا في السنوات الأخيرة، أصبحت مسؤولة بنسبة مهمة في خلق التحول الموجود في منظومة القيم التي تحدثنا عنها، وأصبحت تمارس الضغط الكبير لفرض سياسة اجتماعية وثقافية ولغوية وإعلامية من النوع الذي يناسب الحفاظ على مكانتها ومصالحها المرتبطة كما قلت بمصالح أجنبية.

❑ *من المعروف أنكم تصدرون مجلة « الموقف » التي اتخذت على عاتقها التوجه نحو خدمة الثقافة المغربية، بجميع فروعها.. غير أن الملاحظ هو أن هذه المجلة ركزت بالأساس على إنجاز ملفات ونشر ندوات تهتم بجوانب معينة من الثقافة المغربية.*

فأين هي مجلة « الموقف » الآن، وهل أدت بعد سلسلة الأعداد التي صدرت منها، ما كان متوقعا منها ؟

■ تسألني أين هي مجلة (الموقف) الآن؟ وأجيبك بسؤال مثله: وأين هي مجلات أخرى كثيرة ظهرت خلال السنوات الأخيرة ثم ما لبثت أن اختفت أو اضطرت إلى الاحتجاب مؤقتا أو دائما أو تعثرت وهي ما تزال في الخطوات الأولى من طريقها ؟

إن واقع مجلة (الموقف) هو مثال على واقع الثقافة ببلادنا ، وشاهد من شواهد الأزمة ومحنة الكتاب والمجلة العربيين بالمغرب في ظل وضع ينعدم معه التشجيع المادي والمعنوي لا من الدولة ولا من القطاع الخاص ويغيب كل شيء يمكن أن يبعث على الأمل، ولا يحضر سوى الإهمال والمحاصرة والمضايقة والقتل البطيء. فيؤدي ذلك إلى إحباط المبادرات الطيبة الغيورة على بلادها ، وإفشال العزائم الشابة وإحلال اليأس القاتل محل الأمل، فتفتر الهمم وتتلاشى الجهود.

وعلى كل حال إن أزمة الكتاب والمجلة العربيين بالمغرب (وأقول الكتاب والمجلة العربيين لأن ما يطبع باللغة الفرنسية يلقى الدعم المباشر أو غير المباشر من السياسة الفرنكفونية في العالم كله) أزمة طالما أفاض الناس في الحديث عنها منذ سنوات،وطالما عقدت من أجلها اللقاءات والمناظرات وعقدت الندوات وكتبت المقالات، ولكن دون جدوى. ولا نعتقد أن المسألة مستعصية الحل، بل كل المسألة وما فيها أنهم لا يريدون حل المشكل. وقد قدمت من قبل جهات وأفراد في مختلف المناسبات مقترحات عديدة ومفيدة ولكن لم يعمل بشيء منها. وأهم مشكل يعاني منه الكتاب المغربي (وضمنه المجلة) هو التوزيع خارج المغرب، لأن السوق الداخلية لا تكفي، وانخفاض نسبة القراء المغاربة في إطراد مستمر مع كامل الأسف، إذ لا يزيد معدل النسخ التي تطبع من كل كتاب أو مجلة ثقافية رصينة بالمغرب عن ألفي نسخة، فحتى على فرض أن جميع هذه النسخ يباع ولو بعد مدة، فإن ذلك لا يكفي حتى لتسديد نفقات الطبع والتوزيع. هذا دون أن نتحدث عن التشجيع المادي المجزي الذي ينبغي لأجهزة الدولة المختلفة أن تقدمه على غرار ما هو معمول

به في كثير من الدول. وإذا كانت سياسة الدولة من جهة أخرى قائمة على خوصصة هذا القطاع، قطاع الكتاب، وترك أمره للتنافس الحر، فهذا لا ينبغي أن يكون في نظري إلا بعد اتخاذ إجراءات وسن قوانين من شأنها أن تطور الإنتاج المغربي كما وكيفا وتجعله قادرا على الصمود في وجه هذه المنافسة، في حين أن أطراف الصراع غير متكافئة، ولا سيما أن الذي ينافس الكتاب المغربي المطبوع بالعربية على الخصوص هو الكتاب الفرنسي الذي تدعمه الفرانكفونية عبر جميع أنحاء العالم وعلى كل الأصعدة. فكيف للكتاب المغربي، الذي لا يطبع منه إلا 2000 نسخة في المتوسط والذي لا يتخطى الحدود المغربية إلا نادرا، ولا يلقى أي دعم من أية جهة، ولا يتقاضى مؤلفه أي شيء يكافىء جهوده ويشجعه على الاستمرار وتحسين الإنتاج، أن ينافس مثلا الكتاب الفرنسي الجيد الطبع والإخراج، الموزع عبر شبكة عالمية في أنحاء العالم، المدعوم هو ومؤلفه مهما كانا تافهين بشتى أنواع الدعم والإغراء ؟ وبالمناسبة ألا تلاحظون معي أن هذه السياسة تهدف - في جملة ما تهدف إليه - إلى تشجيع الغزو الفكري والفرنكفونية وفي المقابل تعمل على عرقلة التعريب وعرقلة التنمية الثقافية بالبلاد ؟

وإذا أردت أمثلة أخرى توضح لك ملامح السياسة الثقافية المتبعة في هذا المجال فما عليك إلا أن تسأل نفسك : كم عدد الكتب التي قامت وزارة الثقافة بطبعها لكتاب مغاربة منذ نشأتها إلى اليوم ولا سيما أنها أصبحت منذ سنة 1984 تتوفر على مطبعة خاصة ؟ وكم عدد كتب التراث التي عملت على تحقيقها ونشرها ؟ وماذا فعلت لبعث تراثنا الشفوي والمكتوب والتعريف به ؟ وما هي الجهود التي بذلت في فهرسة المخطوطات وصيانتها وحفظها وطبع

الفهارس التي تساعد الباحثين ؟ وكم عدد الكتب الأجنبية المفيدة لنا التي قامت بنقلها إلى العربية إسهاما في النهضة العلمية والثقافية ؟ وما هي الكتب العربية والإسلامية المغربية أو غير المغربية التي قامت بنقلها إلى لغات أخرى ؟ وكم عدد الخزانات والمكتبات التي تفتحها وزارة الثقافة كل سنة في كل حي وفي كل قرية وكل منطقة نائية ؟ وما هي التدابير التي اتخذتها لغرس عادة القراءة في أطفالنا وناشئتنا إسهاما في التثقيف الجماهيري وفي الرفع من نسبة القراء ؟ وما عدد الكتب والمجلات المغربية التي تقتنيها وزارة الخارجية سنويا بقصد توزيعها على سفاراتها وملاحقها بالخارج ؟ وما هي المراكز الثقافية المغربية التي عملت الحكومة المغربية على فتحها في الخارج في إطار سياسة الإشعاع الثقافي للمغرب ؟... إلى آخر الأسئلة التي لا حصر لها.

❑ *أوليتم في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا لمسألة الخطاب الاستعماري حول اللغة...، ونود في هذا السياق أن نسألكم حول اللغات الاستعمارية.. ما هي وضعيتها الراهنة داخل البلدان التي كانت مستعمرة، وأقصد بالتحديد بلاد المغرب ؟ وما هو مستقبلها العام داخل هذه البلاد في سياق « سياسات » تعريب مأزومة ومحكوم عليها بالفشل.. ؟*

■ بلاد المغرب العربي - كما تعلم - كانت مستعمرة فرنسية وإسبانية وإيطالية ومتعددة الجنسيات. ولكن أخطر أنواع الاستعمار الذي مر بنا من الناحية الثقافية واللغوية هو الاستعمار الفرنسي الذي كان منذ زمن طويل يجعل من اللغة وسيلته للهيمنة السياسية

والاقتصادية، ففرنسا وحدها من بين جميع الدول التي استعمرت المغرب العربي والدول الأخرى التي استعمرت بقية أنحاء العالم، كانت تبدأ استعمارها بنشر اللغة وتعميم الفرنسية وتنتهي بتعميق جذور وجودها الاقتصادي والسياسي، وأما الآخرون فقد كانوا يذهبون مباشرة إلى ما يريدون من المصالح الاقتصادية والسياسية واللغة تأتي تابعة لذلك وليس قبله، ولذلك فإن فرنسا حتى بعد أن خرجت من مستعمراتها القديمة خروجا ماديا وبشريا وعسكريا عادت لتدخل إليها وتغزوها.غزوا روحيا ثقافيا أشد وأنكى من الغزو الاستيطاني القديم. وقد أصبح هذا الغزو له وسيلته المعروفة وسياسته الواضحة المعبر عنها الآن (بالفرنكفونية) التي أصبحت فرنسا ترصد لها الأموال الطائلة والوسائل الجبارة. فهناك صندوق خاص لدعم سياسة الفرنكفونية ووزارة خاصة ومجلس أعلى يرأسه رئيس الدولة الفرنسية نفسه ويتفرع عنه ما لا يحصى من الأجهزة والمنظمات والهيئات المبثوثة داخل فرنسا وخارجها. وهناك الدول الناطقة بالفرنسية، والجامعات الناطقة بالفرنسية والبرلمانات الناطقة بالفرنسية، والإذاعات والتلفزات ودور السينما الناطقة بالفرنسية، والرياضة (الناطقة) بالفرنسية، والكتاب الناطقون بالفرنسية، ومؤتمرات ولجان الخبراء والوزراء... و.. و... الناطقون بالفرنسية...، والكل يلاحظ أنه منذ بداية الثمانينيات أي منذ صدور ما يسمى بتقرير جاك ريغو (Jacques Rigaud) سنة 1979 وجهت فرنسا عنايتها التامة نحو بلدان إفريقيا والمغرب الأقصى على الخصوص فأغرقت الأسواق بما لا يحصى من النشرات والمجلات والكتب الفرنسية ورصدت الجوائز السخية، وشجعت الجمعيات والنوادي والمراكز الثقافية والأفراد والهيئات على الاهتمام بكل ما

الفهارس التي تساعد الباحثين ؟ وكم عدد الكتب الأجنبية المفيدة لنا التي قامت بنقلها إلى العربية إسهاما في النهضة العلمية والثقافية ؟ وما هي الكتب العربية والإسلامية المغربية أو غير المغربية التي قامت بنقلها إلى لغات أخرى ؟ وكم عدد الخزانات والمكتبات التي تفتحها وزارة الثقافة كل سنة في كل حي وفي كل قرية وكل منطقة نائية ؟ وما هي التدابير التي اتخذتها لغرس عادة القراءة في أطفالنا وناشئتنا إسهاما في التثقيف الجماهيري وفي الرفع من نسبة القراء ؟ وما عدد الكتب والمجلات المغربية التي تقتنيها وزارة الخارجية سنويا بقصد توزيعها على سفاراتها وملاحقها بالخارج ؟ وما هي المراكز الثقافية المغربية التي عملت الحكومة المغربية على فتحها في الخارج في إطار سياسة الإشعاع الثقافي للمغرب ؟... إلى آخر الأسئلة التي لا حصر لها.

❑ *أوليتم في الآونة الأخيرة اهتماما خاصا لمسألة الخطاب الاستعماري حول اللغة...، ونود في هذا السياق أن نسألكم حول اللغات الاستعمارية.. ما هي وضعيتها الراهنة داخل البلدان التي كانت مستعمرة، وأقصد بالتحديد بلاد المغرب ؟ وما هو مستقبلها العام داخل هذه البلاد في سياق « سياسات » تعريب مأزومة ومحكوم عليها بالفشل.. ؟*

■ بلاد المغرب العربي - كما تعلم - كانت مستعمرة فرنسية وإسبانية وإيطالية ومتعددة الجنسيات. ولكن أخطر أنواع الاستعمار الذي مر بنا من الناحية الثقافية واللغوية هو الاستعمار الفرنسي الذي كان منذ زمن طويل يجعل من اللغة وسيلته للهيمنة السياسية

والاقتصادية، ففرنسا وحدها من بين جميع الدول التي استعمرت المغرب العربي والدول الأخرى التي استعمرت بقية أنحاء العالم، كانت تبدأ استعمارها بنشر اللغة وتعميم الفرنسية وتنتهي بتعميق جذور وجودها الاقتصادي والسياسي، وأما الآخرون فقد كانوا يذهبون مباشرة إلى ما يريدون من المصالح الاقتصادية والسياسية واللغة تأتي تابعة لذلك وليس قبله، ولذلك فإن فرنسا حتى بعد أن خرجت من مستعمراتها القديمة خروجا ماديا وبشريا وعسكريا عادت لتدخل إليها وتغزوها.غزوا روحيا ثقافيا أشد وأنكى من الغزو الاستيطاني القديم. وقد أصبح هذا الغزو له وسيلته المعروفة وسياسته الواضحة المعبر عنها الآن (بالفرنكفونية) التي أصبحت فرنسا ترصد لها الأموال الطائلة والوسائل الجبارة. فهناك صندوق خاص لدعم سياسة الفرنكفونية ووزارة خاصة ومجلس أعلى يرأسه رئيس الدولة الفرنسية نفسه ويتفرع عنه ما لا يحصى من الأجهزة والمنظمات والهيئات المبثوثة داخل فرنسا وخارجها. وهناك الدول الناطقة بالفرنسية، والجامعات الناطقة بالفرنسية والبرلمانات الناطقة بالفرنسية، والإذاعات والتلفزات ودور السينما الناطقة بالفرنسية، والرياضة (الناطقة) بالفرنسية، والكتاب الناطقون بالفرنسية، ومؤتمرات ولجان الخبراء والوزراء... و.. و... الناطقون بالفرنسية...، والكل يلاحظ أنه منذ بداية الثمانينيات أي منذ صدور ما يسمى بتقرير جاك ريغو (Jacques Rigaud) سنة 1979 وجهت فرنسا عنايتها التامة نحو بلدان إفريقيا والمغرب الأقصى على الخصوص فأغرقت الأسواق بما لا يحصى من النشرات والمجلات والكتب الفرنسية ورصدت الجوائز السخية، وشجعت الجمعيات والنوادي والمراكز الثقافية والأفراد والهيئات على الاهتمام بكل ما

هو ناطق بالفرنسية. وأسهمت في إقامة إذاعة (ميدي آن)، وتلفزة (دوزيم)، ومارست ضغوطا كبيرة على السلطات المغربية لكي تتراجع عن التعريب وتنهج سياسة ثقافية وتعليمية تابعة.. وأعتقد أنه حتى إثارة بعض النعرات العرقية التي بدأت تظهر هنا وهناك في السنوات الأخيرة هو أيضا مما لا يخلو من دس السياسة الفرنكفونية الخفية وأياديها الخبيثة. وأنتم لا شك قد لاحظتم رد فعل فرنسا العنيف على إثر صدور قرار الجزائر الشقيقة سنة 1988 بتعريب التعليم العالي ومنع ولوج مدارس البعثة الفرنسية على أبناء الجزائر.
وأنا أعتقد أيضا أن أحد أسباب تعثر التعريب بالمغرب في التعليم والإدارة والحياة العامة كان وما يزال هو تدخل فرنسا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بضغوطها وشروطها وتهديداتها ومقايضاتها الرخيصة ورجال مخابراتها ووسائل إعلامها، وأقربها إلى الأذهان مسألة التشهير بالمغرب والتعريض بسمعته ومعاكسة قضية وحدته الترابية.

وأعتقد في النهاية أن مهمة فضح أغراض السياسة الفرنكفونية وأهدافها بالمغرب موكولة لأقلام المفكرين والمثقفين المغاربة ذوي التأثير والكلمة المسموعة، وكل تقصير منهم في هذا المجال يعود بالعواقب الوخيمة على البلاد. ومع الأسف أجد كثيرا من الناس لا يدركون خطورة الموضوع ولا يعطونه ما يستحقه من أهمية، ويخلطون بين مسألة الفرنكفونية ومسألة اللغة الفرنسية وثقافتها والأمران منفصلان ومختلفان تماما، ولكني بالمقابل لا أملك إلا أن أنوه وأشيد ببعض الأقلام الصادقة النزيهة والكتابات الصحفية الشجاعة لفئة أخرى من رجال الفكر والقلم ببلادنا أمثال الدكتور المهدي المنجرة الذي له مواقف مشرفة تسجل له في هذه القضية.

❑ *من بين اهتماماتكم الأخرى نجد مجال الشعر بالمغرب، سواء عبر الخوض في قضاياه (من خلال مشاركتكم في مناقشة الرسائل الجامعية مثلا)، أو عبر المساهمة في إغنائه (تحقيقكم للجزء الأول من ديوان علال الفاسي). هذا الأخير، أي التحقيق، عرف هو الآخر منعطفا جديدا.. داخل الجامعة المغربية وخارجها. فهل لكم أن تقربونا من الوضع الذي تشهده عملية تحقيق النصوص، وماهي المشاكل الكبرى التي لم يتجاوزها هذا المجال بعد ؟*

■ الواقع أن الجامعة المغربية عملت منذ نشأتها إلى اليوم، أي على مدى أكثر من ثلاثين عاما، على إحياء العدد الكبير من نصوص تراثنا العربي الإسلامي في مختلف مجالات العلوم الإنسانية على الخصوص، وذلك عن طريق الرسائل والأطروحات الجامعية أولا وعن طريق الجهود التي يبذلها الجامعيون خارج إطار تحضير الشهادات ثانيا، وهكذا أصبح لدينا تراكم مهم من النصوص المحققة. وقد اهتم البحث العلمي في الجامعات المغربية بصفة خاصة بتراث الغرب الإسلامي أي المنتمي إلى منطقة الأندلس وشمال إفريقيا وتراث المغرب الأقصى بصفة أخص، ولذلك سبب معقول ومنطقي وهو غزارة هذا التراث من جهة، والمغرب كما هو معلوم، من البلدان الغنية جدا بالمخطوطات وخزائن الكتب القديمة، والمغاربة وأبناء الغرب الإسلامي عموما هم أحق وأولى من غيرهم بإحياء تراثهم وبعثه وهم أعرف به من سواهم من جهة أخرى.

إذن هناك إنتاج كبير ووافر في مجال النصوص المحققة، ولكن المشكل الضخم الذي يواجه هذه الأعمال هو مشكل الطبع والتوزيع داخل المغرب وخارجه. فالنص التراثي - كما هو معلوم - قراؤه

محدودون، ويحتاج إلى تقنية خاصة في الطبع والإخراج، وثمنه بسبب ذلك كله ليس في متناول الجميع. ومادامت بلادنا لا تتوفر على سياسة ثقافية تعمل على تشجيع النهوض بالتراث وإحيائه ونشره وتوزيعه والتعريف به وترجمته واستغلاله في خدمة التنمية الثقافية والاجتماعية، وليست لنا هيئة عامة تابعة للدولة أو الجامعة تتولى العناية بإخراج النصوص التراثية وذخائرها المكنوزة، كما ليست لنا هيئة عليا تهتم بشؤون الكتاب وقضايا التأليف والترجمة والنشر، ومادامت الاعتمادات المالية التي تتوفر عليها الجامعات المغربية غير كافية لهذا الغرض ولا لغيره من أغراض البحث العلمي، أقول : مادام الأمر كذلك، فإن مشكل طبع هذه النصوص المحققة وتوزيعها أصبح يكتسي يوما بعد يوم طابع الحدة والخطورة ويبعث في نفوس العاملين في هذا الحقل اليأس والفتور والشعور بالإحباط. فما جدوى أن يصرف مئات الباحثين جهودهم وأوقاتهم الثمينة في التنقيب عن ذخائر التراث المكتوب والعمل على كشفها ونفض غبار الإهمال والنسيان عنها وإنقاذها من الضياع، ثم بعد تحقيقها وخدمتها والانتهاء من كل مراحل إعدادها لتصبح صالحة للطبع والنشر، تأتي السياسة الثقافية لبلادنا لتحكم عليها وعلى كل تلك الجهود المبذولة باللامبالاة وتفرض عليها أن تعود مجددا لتحتل مكانها بين رفوف النسيان؟

وهناك مشكلة أخرى، وهي أن في تراثنا كتبا ضخمة ونصوصا قيمة ولكنها من الصعب أن يقوم باحث واحد بمفرده بتحقيقها وخدمتها لأنها تحتاج إلى فريق عمل أو لجنة من المختصين تتعاون فيما بينها، كما تحتاج إلى مصاريف مالية لا يقدر عليها الشخص وحده، وإلى من يتولى الإنفاق على طبعها وتوزيعها،

إلخ... وهذا معناه أن إحياء التراث لا ينبغي أن يوكل إلى عناية الباحثين أفرادا ويترك إلى أريحيتهم وأعمالهم التطوعية فقط، بل يجب أن تكون هناك عناية من الدولة بهذا الموضوع وتخصص له ميزانية وتكلف به هيئات ولجان مختصة، وهذا كله يحتاج إلى إعادة النظر في سياستنا الثقافية. وقد كانت هناك لجنة وطنية للثقافة أحدثت بمقتضى نص قانوني سنة 1975 وكانت تضم في جملة ما تضمه لجنة خاصة بإحياء التراث، ولكن اللجنة الوطنية للثقافة بجميع ما تفرع عنها قد تم تجميدها منذ سنة 1985، ولم يتم تقديم أي بديل لها.

❑ *في حديث مع أحد الأصدقاء بخصوص مسألة توزيعكم لنصوص علال الفاسي الشعرية حسب الموضوعات المعروفة التي أثبتموها في مقدمة الجزء الأول من الديوان (وهي أربعة موضوعات) أشار علي ذلك الصديق، وإن كنت لا أوافقه على طريقة استدلاله، بأن القصيدة التي شارك بها علال الفاسي في الذكرى الألفية للمتنبي المنعقدة بفاس سنة 1936، يمكننا استبعادها من غرض « الرثاء » الذي صنفتهم في إطاره تلك القصيدة..*

فما قولكم بخصوص هذه المسألة ؟

■ لا أدري ما هو السبب الذي جعل صديقك هذا يعترض على تصنيف القصيدة المذكورة ضمن باب المراثي من شعر علال الفاسي ؟ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، لا أعرف لماذا اعترض على هذه القصيدة بالذات وهي قصيدة (المتنبي شاعر الدهر) التي كتبها الشاعر سنة 1936 ولم يعترض على قصيدة أخرى قالها في نفس

الموضوع والمناسبة وهي قصيدة (المتنبي بعد ألف عام) ؟ فالقصيدتان معا كتبتا إسهاما في إحياء ذكرى المتنبي بعد ألف عام من وفاته، وقد كان علال الفاسي هو الذي ترأس لجنة إحياء الذكرى التي أقيمت بفاس كما كان على رأس لجنة تأبين أحمد شوقي بفاس أيضا سنة 1932. وقد طبعت القصائد والكلمات التي ألقيت في ذكرى المتنبي في عدد خاص من مجلة (المغرب الجديد) كما طبعت وقائع تأبين شوقي في كتاب (يوم شوقي بفاس).

ثم إذا نحن رفضنا تصنيف القصيدة المذكورة - بل القصيدتين إذن - في باب الرثاء فأين يمكن تصنيفهما ؟ هل نضعهما في باب الهجاء أم باب المدح أم باب الغزل أم الطرب أم الحماسة أم الوصف أم ماذا ؟.. صحيح إن المتنبي حين كتب عنه علال كان قد مضى على موته ألف عام ولكن رثاءه واستحضار روحه ومحاورتها واستحضار القيم التي كان يمثلها ويرمز إليها والإشادة بها أشياء لا تبلى ولا تأثير للزمن فيها، فالرثاء كالعزاء لا يمر عليه الوقت وليس له زمن محدود ومعلوم وحد ينتهي عنده.

على أنني كنت قد أشرت في مقدمة تحقيق الجزء الأول من ديوان علال الفاسي إلى أن من خصائص شعره التي هي في حاجة إلى دراسة وتأمل، كونه - إلا القليل - يدور حول غرض الوطن والوطنية بمفهومها الواسع الشمولي، فالوطنية عند علال الشاعر هي موضوع المواضيع وغرض الأغراض الذي يؤول إليه ويصب فيه كل من المدح والهجاء والرثاء والشعر الديني والشعر التعليمي والوصف والفخر..إلخ.. ولذلك كان حديثه عن المتنبي وشوقي وحافظ إبراهيم وغيرهم من كبار شعراء الوطن العربي والأمة الإسلامية حديثا يندرج حسب التقسيم المدرسي الكلاسيكي لأغراض الشعر العربي في باب

الرثاء - والرثاء هو مدح في صيغة الماضي - ولكن الرثاء لم يكن عند علال إلا عنوانا من العناوين الصغيرة الفرعية التي يتحدث من خلالها عن هموم الوطن ومشاكل الأمة، وهي العنوان الرئيسي والكبير في ديوان شعره. فالحديث عن مثل هؤلاء الشعراء الكبار الذين عرفهم ماضي الأمة وحاضرها مناسبة ومدخل يخلص عن طريقهما إلى تذكير مواطنيه بأمجاد أمتهم وعظماء رجالها واستحضار الصفحات الناصعة البيضاء من تاريخها وحضارتها لبعث الحماس في نفوس الشباب ورفع معنوياتهم وحملهم على الاعتداد بالذات والاعتزاز بالهوية والاقتناع بالشخصية والتخلص من مركب النقص واكتساب المناعة ضد أخطار وآفات الاستلاب الذي يريد الاستعمار الفكري والثقافي أن يدخل منه إلى بسط هيمنته ونفوذه على عقول الناشئة. وذلك باب من أبواب النضال في سبيل الأمة والوطن وقيمهما ومثلهما العليا.

الثقافي والسياسي *

❑ *ماهو تقييمكم للوضعية السياسية الراهنة بالمغرب؟*

■ أعتقد أنه يمكن أن ألخص رأيي حول هذه النقطة في جملة واحدة وهي أن هناك خللا أو تصدعا قويا في الوضعية السياسية الراهنة بالمغرب. وهذا الخلل جذري وبنيوي، ولذلك فهو عميق. وإليك بعض الأمثلة حول ملامح هذا الخلل :

1) وضع ديموقراطي غير سليم : فقد مر المغرب منذ استقلاله بعدة تجارب لإرساء قواعد الديموقراطية، ولكن لحد الآن لم يتم التوصل إلى تجربة ناجحة. وهذا أقل ما يمكن أن يقال في هذا الموضوع. وذلك معناه أننا نعيش وضعية غير طبيعية ولا صادقة ولا تعكس الواقع ولا تعبر عن حقيقة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للبلاد والمشاكل التي تعاني منها مختلف فئات الشعب والحلول الصحيحة لهذه المشاكل. فعندما تفرز تجربة ديموقراطية معينة في مرحلة معينة شريحة من المسؤولين والمنتخبين الذين يوكل

* حوار أجرته مع المؤلف جريدة (صدى الصحافة) الصادرة بالفرنسية في مايو 1992 ولكنها توقفت قبل نشره.

إليهم أمر تسيير البلاد والنظر في مصالح المواطنين، وتكون هذه الشريحة مزيفة أي ليست هي التي اختارها المواطنون أو أرادوا اختيارها، فهذا معناه أولا وقبل كل شيء أن رأي المواطنين واختياراتهم وإرادتهم قد زيفت ولم تحترم وبالتالي فإن هذه الشريحة التي أوكل إليها الأمر لا تعبر عن الواقع وعن المشاكل الحقيقية للبلاد لأنها لا تعرفها، ولا تعبر عن وجهة نظر الشعب ومطالبه في كل المشاكل المطروحة داخليا وخارجيا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا.. الخ، وإنما تعبر عن رغبتها هي ومصالحها الخاصة بها أو مصالح الفئة التي دفعت بها إلى الواجهة. وإذن، هذا وضع غير سليم وغير طبيعي ولا يمكن أن يستمر، ومادام موجودا سيظل يعكس توترا وخللا في العلاقات بين الحاكمين والمحكومين، بين المنتخَبين والمنتخِبين، بين مختلف الفئات ومكونات المجتمع، ويعكس حالة عدم استقرار دائمة، ويشيع الخوف والقلق باستمرار وعدم الثقة في الحاضر والمستقبل وينمي شعور النقمة والتذمر في النفوس كما يؤدي إلى السلبية واللامبالاة في أوساط الشباب الذين نلاحظ ابتعادهم يوما عن يوم عن المجال السياسي وارتمائهم عوض ذلك في أحضان المخدرات والإجرام وانخراطهم في أعمال الفوضى والشغب والعبثية. فهذا الواقع القاتم يقتل طموحهم ويجعل منهم أعضاء مضرين لا نافعين للمجتمع. فهذا الشباب الذي يحس في كل تجربة بأنه يسرق منه حقه في التعبير عن اختياره وتسرق منه أحلامه وآماله، كيف لا يتحول إلى آلة مدمرة كلها سخط وغضب؟ والمهم أن كل هذا لا يساعد بطبيعة الحال على تحقيق التنمية الشاملة لأن أول شرط من شروط التنمية هو توفر جو ديموقراطي حقيقي يبعث الثقة ويضمن الأمن والاستقراروالحرية والكرامة.

2) خلل في تطبيق القانون : وأقصد أن المغرب بلد لا تنقصه القوانين والتشريعات بقدر ما ينقصه تطبيق القوانين الموجودة والكيفية التي تؤول بها هذه القوانين. أو بعبارة أخرى هناك خلل في العلاقة بين السلطتين التنفيذية والقضائية. فحين تتجاوز الأولى حدودها واختصاصاتها تتقلص سلطة القضاء والقانون وتنكمش أحيانا حتى تنعدم في بعض الحالات ونصبح أمام وضع غيرقانوني وهو المتمثل في كثير من تجاوزات رجال السلطة وفي كثير من حالات استغلال النفوذ والمحسوبية والظلم والتعسف.. وحين يساء استخدام القانون نصبح أمام حالات من الخلل يجسدها إفلات كثير من المجرمين الحقيقيين في حق الشعب من العقاب الذي يستحقونه، وأعني على الخصوص أولئك المرتشين والمتلاعبين بأموال الدولة والذين يثرون بطريقة غير مشروعة والذين يبيعون مصلحة الوطن من أجل تحقيق مصالحهم الخاصة، والذين يسيئون استخدام السلطة ويخونون الثقة وأمانة المسؤولية. وحين يساء استخدام القانون نصبح أمام وضع غير ديموقراطي. ولذلك فإن نجاح الديموقراطية في المغرب متوقف بدرجة قوية جدا على تقوية جهاز القضاء وعلى نزاهته واستقلال سلطته بكيفية واضحة لا لبس فيها. فيوم ننجح في أن نجعل دولتنا دولة قانون قبل كل شيء بحيث تصبح الكلمة الأولى فيها هي كلمة القانون وأسمى سلطة هي سلطة القانون بلا منازع ولا مدافع، إذ ذاك سوف يمكننا أن نقول إننا نجحنا في التجربة الديموقراطية. و بعبارة أخرى إن هذه الديموقراطية التي نتحدث عنها لن تتحقق عمليا إلا يوم يشعر كل مواطن مغربي بأن القانون أصبح قادرا على حماية ظهره وحفظ كرامته وإنسانيته وعقله ورأيه وعقيدته واحترام اختياره وضمان حريته كاملة. وأخيرا فإن

الديموقراطية أولا وأخيرا هي تطبيق القانون. ولذلك فإن رهاننا المستقبلي ينبغي أن يكون رهانا على تدعيم سلطة القانون التي تقيم التوازن الضروري بين مكونات البنية المجتمعية. وقديما قيل : العدل أساس الملك. أي أساس الحكم والاستقرار والأمن الاجتماعي والاقتصادي وما يتبع ذلك.

3) خلل اجتماعي واقتصادي : ويكفي أن أشير هنا إلى عنصر واحد أو عنصرين : كسوء توزيع الثروة مثلا الذي يفسره ذلك الغنى الفاحش المريب لبعض الفئات، وهو شيء لا يقره الشرع ولا الوضع، وفي مقابله هناك الفقر القاتل الذي يتحول إلى كفر ـ كما في الحديث الشريف ـ أي إلى غضب ونقمة عند فئات أخرى. وهذا وضع لا شك أن نتائجه السيئة تنعكس على الحالة الاجتماعية للمواطنين. أي على تعليمهم وتربيتهم وتكوينهم وعلى ظروف صحتهم ومسكنهم وملبسهم ومأكلهم وراحتهم ـ نعم. ألا يحتاج هؤلاء إلى الراحة والترفيه على النفس أيضا ؟ ـ كما ينعكس على طمأنينتهم وحالتهم النفسية، وهنا تكمن الخطورة الكبرى، لأن تأثير هذه الحالة على نفسية المواطن يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه أي إلى الانفجار العشوائي والغضب المفاجئ، الغضب البركاني الذي لا يقف في وجهه شيء وإلى الاضطرابات والفتن والحرب الأهلية، وفي عبارة مختصرة إلى عدم الاستقرار السياسي وما يتبع ذلك.

ثم هناك مظهر آخر من مظاهر هذا الخلل في هذه الناحية، ويتجلى في سوء تقدير الثروة الحقيقية للبلاد ومعرفتها، وأعني ثروة السواعد والأدمغة البشرية. فالمغرب يتوفر على ثروة حقيقية ضخمة تقدر بحوالي ثلاثين مليون نسمة، ولكن نحن لا نعرف كيف نستغلها ونوظفها ونستفيد منها. بل يحدث عندنا العكس، وهو أنهم يعتبرون

البشر عبئا ثقيلا، ولذلك كثيرا ما نلاحظ وجود رغبة في تخدير هذه الطاقة وتغييبها وشغلها بما يصرفها عن التفكير في الواقع وفي ما يجري وما سيجري. وأقل ما يمكن أن يقال هو أن هناك رغبة في أن تظل هذه الملايين بعيدة عن معرفة الحقيقة، ورغبة في عدم توعيتها وهذا عكس ما يقتضيه الوضع ويفرضه الواجب، وهو العمل على إيقاظها وتنمية قدراتها والاستفادة من عطائها وإنتاجها.

4) خلل في التسيير والتدبير : ويتجلى بصفة خاصة في الفساد الإداري والمحسوبية والرشوة والبيروقراطية، وفي التبذير حيث ينبغي التقشف، والتقشف حيث ينبغي الإنفاق بسخاء، وجمود عقلية الجهاز الإداري، والسطحية في معالجة الأمور، والاهتمام بالشكليات والمظاهر والمساطر والروتين القاتل. على أن أهم مظاهر الخلل الإداري في نظري راجعة إلى مرض خطير ومزمن وهو وضع الناس في غير مواضعهم المناسبة، وتهميش الكفاءات وإعطاء المسؤولية لمن هو دونها ولا يستحقها. ولا سيما أننا نعلم أن جل المسؤولين في الجهاز الإداري لا يتوفرون على المستوى العلمي اللائق. لأن طريق الترقي في الإدارة غالبا ما تعتمد على عامل الأقدمية والخبرة المكتبية أكثر من اعتمادها على الشهادات والخبرة العلمية. ولذلك تجد عقلية الإدارة عقلية متخلفة وجامدة في الغالب. وفي نظري ينبغي تلقيح الإدارة المغربية بلقاح الأطر الجامعية ذات الكفاءة العالية إذا أردنا تغيير الواقع الحالي.

5) خلل في السياسة الثقافية : ويتجلى على الخصوص في التراجع عن سياسة تعميم التعليم ومحو الأمية، وفي تعثر التعريب بالإدارة والحياة العامة والتعليم العالي، وفي مشكل الفرنكفونية الذي لا نقف منه موقفا صارما وواضحا حفاظا على الهوية واللغة

الوطنية ومقومات الشخصية المغربية. وفي تهميش البحث العلمي وعدم الاستفادة بما فيه الكفاية من الأدمغة العلمية المغربية التي تعطل طاقاتها بعد أن صرف المغرب أموالا طائلة من أجل تكوينها. ومشاكل البحث العلمي بالمغرب كثيرة ومتشعبة، وليس هذا مجال تفصيل الحديث فيها. وعلينا ألا نغفل وضعية الإعلام السمعي البصري الذي ينبغي التساؤل حول الوظيفة التي يؤديها في التوجيه والتوعية والتثقيف لبناء شخصية المواطن الصالح الواعي.

❑ *ماهي الحلول التي ترونها كمثقف للسلبيات الناتجة عن هذه الوضعية ؟*

■ الحلول هي في القضاء على هذه السلبيات التي تطرقت إليها.

❑ *ما هو الدور الذي على المثقف المغربي أن يلعبه في الوقت الراهن على الساحة السياسية؟*

■ هناك انطباع سائد بين الناس مثقفين وغيرهم، وهو أن السياسة ميدان فيه الخداع والنفاق والاحتيال والتلاعب بالألفاظ والتمويه والتدجيل والديماغوجية والمؤامرات والانقلابات، والعمل في هذا الجو يفقد المرء ما عنده من مصداقية واحترام. وعند آخرين أنه ميدان محفوف بالمخاطر والمشاكل والصعوبات التي تعترض طريق الإنسان وقد تدمر حياته. وهذا الانطباع الموجود عند الكثيرين جاء نتيجة قراءتهم في أحوال وتصرفات عدد من النماذج التي تمارس السياسة أو تدعي أنها تمارسها، فأعطت صورة غير مشرفة عن

مزاولة العمل السياسي مع الأسف، مما جعل كثيرا من ذوي الكفاءات والسمعة الطيبة والتأثير القوي يبتعدون عن هذا الميدان وينفرون منه. ومع ذلك فأنا أعتقد أن دور المثقف دائما هو التصحيح والتغيير والتوعية، وإلا ظل الأمر على ماهو عليه أو وصل إلى ما هو أشنع وأفظع. إن دور التغيير والإصلاح والتوعية هو في الحقيقة دور المثقف والمفكر قبل أن يكون دور السياسي. وبعبارة أخرى إن المثقف الجيد هو الذي يخلق السياسي الجيد - وربما كان العكس أيضا صحيحا إلا أن أصل المسألة كان هكذا : الفكر أي الكلمة أي الثقافة أولا ثم السياسة ثانيا - وكبار المصلحين الاجتماعيين ورجال السياسة العظام الذين أحدثوا ما أحدثوه في مجتمعاتهم كانوا إما مثقفين في الأصل وإما تخرجوا على يد مثقفين لامعين أثروا فيهم بأفكارهم ونظرياتهم. وكما أن المسؤولية في فساد اللعبة السياسية تتحملها تلك النماذج الرديئة من محترفي السياسة والوصوليين التافهين، كذلك يتحملها المثقفون الذين تركوا الميدان لكل من هب ودب وتخلوا عن دورهم في قيادة الجماهير وتأطيرها وتنظيمها وتربيتها وتوجيهها نحو الطريق السليم والوجهة الصحيحة. والحقيقة أن المثقف عندنا ربما أصبح هو بدوره في حاجة إلى من يبصره ويوعيه، لأن أغلب مثقفينا متقوقعون على أنفسهم منحصرون في دائرة ضيقة من الاختصاص ويعتقدون أن دورهم لا علاقة له بمشاكل المجتمع والحياة اليومية وقضايا الناس. فإذا كانت آفة السياسي أنه يبتعد عن الثقافة فيتخلف تفكيره ولا يعرف كيف يعالج الأمور إلا معرفة سطحية ويؤدي به الترهل الفكري والخمول الثقافي إلى السقوط لا محالة، فإن آفة المثقف المتقوقع المنغلق على عالمه المثالي والمتخلي عن دوره في التوجيه والتأطير واكتساب الثقافة السياسية،

أنه يصبح جاهلا بأمور البلاد والعباد، ويكون سكوته عن الفساد وتغاضيه عن الخلل والمنكر إدانة له هو نفسه ومؤامرة منه، لأن تخليه عن موقعه في المعركة يتيح الفرصة لانتصار الباطل على الحق وتقوية الظلم، وجعل المسؤولية في يد من لا يستحقها، وإذا أسندت الأمور إلى غير أهلها فانتظر الساعة.

أما حين يجتمع السياسي والثقافي في شخص واحد فإن ذلك يكون شيئا رائعا حقا : إذ ذاك تصبح السياسة لها منطق وأخلاق وعمق وآفاق. وتصبح الثقافة لها دور في الحياة وقيمة وفائدة تعود على المجتمع بالخير ويصبح بالإمكان ترجمة الأفكار والأحلام والنظريات إلى واقع ملموس.

❑ *التعددية، الديموقراطية، حقوق الإنسان، ثلاثة مصطلحات كبيرة تطبع وضعيتنا السياسية الراهنة ما هي قراءتكم الثقافية لها ؟*

■ أما الديموقراطية فقد تحدثت عنها سابقا، وأما التعددية سواء في الرأي أم في الاختيار والانتماء الفكري والسياسي، فقد أصبحت من الأمور الضرورية في المجتمع الديموقراطي. ولكن التعددية التي توجد ببلادنا تبدو لي أنها شكلية وليست جوهرية وحقيقية. بمعنى أنه في الواجهة هناك أحزاب ونقابات ومجلات وصحف وفرق برلمانية وجمعيات.. و ... و .. ولكن فيما وراء ذلك، أي في العمق لا أجد ما يترجم هذه التعددية الشكلية على مستوى القرار السياسي. أي أن هذه التعددية لا دور لها في صنع هذا القرار، وإذن ما قيمتها ؟ والسبب في ذلك عندي هو أن تعدديتنا مصطنعة أي كأنها أنشئت إنشاء وصنعت صنعا لأجل الدعاية والاستهلاك الداخلي والخارجي

أولا، ولأجل الاحتماء بها والتستر وراءها للإبقاء على مصادر القرار كما هي ثانيا. وهذا معناه أن هذه التعددية لم تنشأ تلقائيا وبكيفية طبيعية ولم تنم نموا عاديا وسويا، وإنما احتيج إليها فجيء بها : احتيج إليها في ظروف معينة، فصنعت كما تصنع أية حلْية يتزين بها وتصلح للمباهاة في المناسبات أو أية آلة ضخمة للدعاية والاستهلاك أو أية درع قوية واقية من خطر التعددية الحقيقية التي أجهضت وكتمت أنفاسها.

أما حقوق الإنسان، فأعتقد أن أحسن وسيلة لتأمينها والمحافظة عليها هي تطبيق القانون، وهو ما يقتضي كما قلت سابقا تقوية جهاز القضاء وإصلاحه واستقلاله الاستقلال التام من جهة، وإقامة دولة الديموقراطية بكل معنى الكلمة من جهة ثانية. وما عدا ذلك من الأمور والتدابير فيظل ثانويا وقليل الأهمية.

❑ *العمل الحزبي له أكثر من انعكاس على العمل الثقافي. ما هو دور المثقف في إعطاء هذا الانعكاس دوره الإيجابي بالمؤسسة السياسية المغربية؟*

■ هذا السؤال مرتبط بالسؤال الثالث الذي سبق أن أجبت عنه، ومع ذلك أضيف أن وجود المثقف داخل المؤسسة السياسية أصبح ضروريا. وهو في الواقع كان وسيظل ضروريا مادامت هذه المؤسسات قائمة وإلا فشلت في مهمتها أو انحرفت عن طريقها وهدفها الأساسي، وهو تنظيم الجماهير وتأطيرها وبلورة مطامحها ومشاكلها إلى دور سلبي وهو التدجيل والشعوذة والتضليل. وأنا أحبذ جيدا الرأي الذي يقول بضرورة توفر الشخص الذي يتقدم للانتخابات، من

أجل تمثيل فئة من الشعب محليا أو وطنيا، على مستوى ثقافي معين.

إن دور المثقف هو أن يتسامى بعمل المؤسسات السياسية - وفي مقدمتها الأحزاب - ويرفع مستوى برامجها ومخططاتها وخطابها السياسي ويعمق مضمونها ويصبغها بالصبغة العقلانية ويخضع عملها وتحليلاتها للمنطق الذي هو الصواب. ويعطي للممارسة السياسية بصفة عامة بعدا أخلاقيا ويرتفع بها من التفكير في المصلحة الخاصة إلى التفكير في المصلحة العامة ويربطها باستمرار بالمثل العليا والقيم الحضارية والإنسانية الخالدة. ولكن مع الأسف كثير من الناس - وفي مقدمتهم بعض الساسة المنحرفين - يعتقدون أن المثقف ليس عنصرا أساسيا ومهما في المؤسسة الحزبية. بل هناك من السياسيين من يعتبر أن المثقف هو عدوه الأول.

❑ *ماهو رأيكم في الحركات الإسلامية النامية على أرضية النضال السياسي المغربي، وكيف تقيمون دورها الإصلاحي السياسي.؟*

■ قيام الحركة الإسلامية بالمغرب كان منتظرا أولا لأن الأرضية إسلامية بالأساس. فالمغرب بلد مسلم حتى النخاع.

وهذه خاصية أساسية من خاصيات الهوية المغربية. ولم تكن المحاولات التي قام بها كل من الكنيسة والتيارات الإلحادية وموجات الميوعة والانحلال، لتزيده إلا تشبثا بالعقيدة. وثانيا لأن التطرف في معاداة الدين وإهمال القيم الحضارية والخلقية والإنسانية التي جاء بها الإسلام والمغالاة في الارتماء الأعمى في أحضان الحضارة المادية

للغرب والانسلاخ عن هويتنا ومقومات شخصيتنا كل ذلك أدى إلى رد فعل معاكس، وإلى ظهور الحركات التي تتحدثون عنها. هذا مع العلم أن ما ظهر بالمغرب ظهر مثيله في كل بلاد العالم الإسلامي والعربي بطرق وأشكال متفاوتة الحدة لأن العالم الإسلامي والعربي كله وقع لمدة طويلة تحت طائلة الاغتراب والاستلاب والتبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاستعمار الفكري بعد الاستعمار الاستيطاني. والآن هناك مد في اتجاه اليقظة والصحوة. وهو أمر طبيعي تماما، ومظهر صحي لأنه يعطينا الدليل على أن الإسلام مايزال وسيظل هو العنصر الأساسي والمحرك لضمير هذه الأمة ولشعوبها وكيانها والقادح لزناد يقظتها كلما خبت شعلتها. إن عدم ظهور تيارات إسلامية تعيد التوازن إلى الساحة السياسية والفكرية وتدافع عن كثير من المقدسات والقيم التي كانت قد بدأت تهان وتداس تحت الأقدام من قبل بعض المتطرفين اللادينيين هو الذي كان سيبدو حقا أمرا غريبا وغير طبيعي. أما ظهوره فهو كما قلت كان متوقعا جدا، وليس معنى هذا أن الإسلام كان قد اختفى من برامج الهيئات السياسية قبل ظهور هذه الحركات أو أن أحدا لم يعد يفكر فيه ويطالب به، بل لقد ظل الإسلام في جميع الظروف ورغم جميع المحن هو نبض المغرب الحي، وظلت بعض الأحزاب السياسية تجعل من الإسلام والأفكار الإسلامية دائما مصدرا لبرامجها ومطالبها، ولكن كل ما هنالك هو أنه مرت على المغرب - كما على العالم كله - موجة من التطرف اللاديني أو من القلق والاضطراب والضياع والاستلاب بحثا عن الذات والهوية، إلى أن عادت الأمور إلى نصابها وجاءت الموجة الحالية المطالبة بتصحيح الأوضاع لتعلن أن الطريق الصحيح هو الإسلام وحضارة الإسلام، فذلك هو هويتنا وفيه

نجد ذاتنا التي ظللنا مدة طويلة نبحث عنها.

❑ *بعد حرب الخليج وإعلان النظام العالمي الجديد، أصبح للثقافة العربية أكثر من دور تلعبه على الساحة السياسية العربية. ماهي نظرتكم لهذا الدور؟*

■ حرب الخليج كانت لها سلبيات وإيجابيات. ومن إيجابياتها أنها فتحت عيون الشعوب العربية على واقعها المزرى : واقع التجزئة والتشرذم وهشاشة مشروع الوحدة العربية الذي سرعان ما سقط وانهار أمام هذا الامتحان الصعب المفاجئ، وواقع الصراع بين الحكام والأنظمة الذي تذهب معه كل مصالح الشعوب العربية ولا تبقى إلا مصالح الحكام والأنظمة، وواقع الضعف والانهيار بل الانبطاح أمام الأمبريالية العالمية، وواقع الثروات العربية التي ينهبها الغرب، وواقع غياب الديموقراطية وحضور الاستبداد، وواقع التخلف التقني والعلمي في الوطن العربي، وواقع سوء التدبير والتسيير لثرواتنا وعدم استغلال طاقاتنا المادية والفكرية... الخ. هذه هي حرب الخليج من وجهة نظري. وأما النظام العالمي الجديد فأنا لا يهمني الآن أن أتحدث عما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام، أي عن الصورة المتخيلة لهذا النظام في ذهنية الإنسان الذي كان قبل انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي يجد نفسه بين قوتين طاحنتين ومتصارعتين على ما في يده وأرضه من خيرات وثروات وما في دماغه من عبقرية ومن نوايا وأحلام أيضا، وما في ذمته من كرامة، أي يجد نفسه بين المطرقة والسندان كما يقولون، فيحلم باليوم الذي يتخلص فيه من هذا الظلم ويتحرر من هذا الاستعباد. ولا أريد أن أتحدث عن النظام

للغرب والانسلاخ عن هويتنا ومقومات شخصيتنا كل ذلك أدى إلى رد فعل معاكس، وإلى ظهور الحركات التي تتحدثون عنها. هذا مع العلم أن ما ظهر بالمغرب ظهر مثيله في كل بلاد العالم الإسلامي والعربي بطرق وأشكال متفاوتة الحدة لأن العالم الإسلامي والعربي كله وقع لمدة طويلة تحت طائلة الاغتراب والاستلاب والتبعية الثقافية والاقتصادية والسياسية والاستعمار الفكري بعد الاستعمار الاستيطاني. والآن هناك مد في اتجاه اليقظة والصحوة. وهو أمر طبيعي تماما، ومظهر صحي لأنه يعطينا الدليل على أن الإسلام مايزال وسيظل هو العنصر الأساسي والمحرك لضمير هذه الأمة ولشعوبها وكيانها والقادح لزناد يقظتها كلما خبت شعلتها. إن عدم ظهور تيارات إسلامية تعيد التوازن إلى الساحة السياسية والفكرية وتدافع عن كثير من المقدسات والقيم التي كانت قد بدأت تهان وتداس تحت الأقدام من قبل بعض المتطرفين اللادينيين هو الذي كان سيبدو حقا أمرا غريبا وغير طبيعي. أما ظهوره فهو كما قلت كان متوقعا جدا، وليس معنى هذا أن الإسلام كان قد اختفى من برامج الهيئات السياسية قبل ظهور هذه الحركات أو أن أحدا لم يعد يفكر فيه ويطالب به، بل لقد ظل الإسلام في جميع الظروف ورغم جميع المحن هو نبض المغرب الحي، وظلت بعض الأحزاب السياسية تجعل من الإسلام والأفكار الإسلامية دائما مصدرا لبرامجها ومطالبها، ولكن كل ما هنالك هو أنه مرت على المغرب - كما على العالم كله - موجة من التطرف اللاديني أو من القلق والاضطراب والضياع والاستلاب بحثا عن الذات والهوية، إلى أن عادت الأمور إلى نصابها وجاءت الموجة الحالية المطالبة بتصحيح الأوضاع لتعلن أن الطريق الصحيح هو الإسلام وحضارة الإسلام، فذلك هو هويتنا وفيه

نجد ذاتنا التي ظللنا مدة طويلة نبحث عنها.

❑ *بعد حرب الخليج وإعلان النظام العالمي الجديد، أصبح للثقافة العربية أكثر من دور تلعبه على الساحة السياسية العربية. ماهي نظرتكم لهذا الدور؟*

■ حرب الخليج كانت لها سلبيات وإيجابيات. ومن إيجابياتها أنها فتحت عيون الشعوب العربية على واقعها المزرى: واقع التجزئة والتشرذم وهشاشة مشروع الوحدة العربية الذي سرعان ما سقط وانهار أمام هذا الامتحان الصعب المفاجئ، وواقع الصراع بين الحكام والأنظمة الذي تذهب معه كل مصالح الشعوب العربية ولا تبقى إلا مصالح الحكام والأنظمة، وواقع الضعف والانهيار بل الانبطاح أمام الأمبريالية العالمية، وواقع الثروات العربية التي ينهبها الغرب، وواقع غياب الديموقراطية وحضور الاستبداد، وواقع التخلف التقني والعلمي في الوطن العربي، وواقع سوء التدبير والتسيير لثرواتنا وعدم استغلال طاقاتنا المادية والفكرية... الخ. هذه هي حرب الخليج من وجهة نظري. وأما النظام العالمي الجديد فأنا لا يهمني الآن أن أتحدث عما ينبغي أن يكون عليه هذا النظام، أي عن الصورة المتخيلة لهذا النظام في ذهنية الإنسان الذي كان قبل انهيار المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي يجد نفسه بين قوتين طاحنتين ومتصارعتين على ما في يده وأرضه من خيرات وثروات وما في دماغه من عبقرية ومن نوايا وأحلام أيضا، وما في ذمته من كرامة، أي يجد نفسه بين المطرقة والسندان كما يقولون، فيحلم باليوم الذي يتخلص فيه من هذا الظلم ويتحرر من هذا الاستعباد. ولا أريد أن أتحدث عن النظام

العالمي الجديد كما كانت تريده وتطمح إليه مجموعة دول عدم الانحياز التي تقدمت سنة 1973 بمشروع قرار حول النظام الاقتصادي الجديد تطالب فيه بتوزيع عادل ومتكافئ فيما يخص العلاقات بين الشمال والجنوب وتبنته الأمم المتحدة سنة 1974. كما لا يهمني أن أتحدث عن النظام العالمي الجديد كما تريد آلة الدعاية الأمريكية الجهنمية أن تصوره للناس : ملاكا رقيقا يحمل ميزان العدل والمساواة بين يديه، وينشر الرحمة بجناحيه، وطبيبا ماهرا يداوي كل أمراض الإنسانية، وإنسانا يخفق قلبه بالحب للجميع والعطف على كل المحرومين والجائعين، وينزع ظلم القوي وينصف الضعيف... بل أريد أن أتحدث عن النظام العالمي الجديد كما هو في الواقع بالنسبة إلينا نحن الذين كانت تتنازع علينا قوتان وأصبحنا غنيمة باردة لقوة واحدة لا ينازعها علينا أحد، ولا يهددها من أجل ذلك أحد : قوة عسكرية لا قبل للعالم بها ولا حول تحكم الكرة الأرضية في استبداد مطلق وفق مصالحها ومطامحها وحدها ودون اعتبار لرغبات ومطامح الأمم والشعوب الأخرى وفي استخفاف تام بهيئة الأمم المتحدة التي أصبحت مجرد محطة لتمرير الخطاب ووضع طابع الشرعية المزيفة عليه، قوة تكيل بمكيالين وتجعل من العالم العربي والإسلامي عدوها الأول، قوة تفاجئنا كل يوم بضربة قوية قاتلة لشعب من شعوبنا العربية ولصناعته واقتصاده، وتفاجئنا كل يوم وهي تلقي القبض على هذه الدولة أو تلك وتدخلها إلى سجن الحظر والمقاطعة وترمي السلاسل والقيود على حركاتها وخطواتها، قوة اقتصادية أخطبوطية تفرض سياستها وهيمنتها على العالم كله باسم النظام الاقتصادي الجديد، هذا النظام الذي لم يبدأ في الحقيقة مع حرب الخليج ولكن بدأ قبل ذلك بسنوات وجاء سقوط الاتحاد

السوفياتي والمعسكر الشرقي ليتوجه حاكما مطلق اليد في العالم برمته، وأخطر ما في هذا الأخطبوط الاقتصادي هو أن العالم كله والشعوب الثالثية أو مجموعة الجنوب على الخصوص أصبحت بين مخالب الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وفريسة للرأسمالية المتوحشة الطائشة التي تريد بكل ثمن فرض قيمها المادية وتحويل العالم برمته إلى مجرد سوق كبرى لترويج بضائعها ومنتوجاتها الصناعية واستهلاكها ووزن كل القيم وكل المثل الروحية والإنسانية بميزان المال والذهب. فالعالم الثالث مطالب بتعطيل قدراته العقلية ومواهبه وجهوده في البحث والإنتاج ليتحول إلى مجرد زبون يأكل ويستهلك ويتفرج ويستورد كل شيء ماعدا التقنية المتطورة بالطبع، وهنا أستحضر ذلك الناطق باسم الخارجية الأمريكية الذي قال إن الحظر في هذا المجال يجب أن يطال « حتى أقلام الرصاص إذا ما علمنا أن عالما في بلد ما كان يستعملها في حسابات رياضية أثناء إنشاء مصنع نووي »

كل هذه الملامح عن الواقع العربي بعد حرب الخليج وفي ظل النظام العالمي الجديد ،تعطينا صورة عن الميادين التي ينبغي أن يحتل فيها المثقف العربي مواقعه النضالية بقلمه ولسانه وجهده الفكري ويده وفعله إن استطاع لذلك سبيلا. فنحن في حاجة إلى إرساخ قيم الديموقراطية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية على طول الخريطة العربية الإسلامية، وفي حاجة إلى تعرية الواقع المؤلم والكشف عن المخبوء والمسكوت عنه مهما كان محزنا ومزعجا ، وفضح المؤامرات على خيرات ومستقبل شعوبنا وبلادنا وفي حاجة إلى إنشاء تقنيات محلية وتطوير البحث العلمي وترشيد استغلال ثرواتنا ، والاستفادة من طاقاتنا البشرية : طاقات الأبدان والأذهان، ومحاربة الأمية

والجهل والمرض والفقر، وفي حاجة إلى بناء وحدة فعلية وسليمة يفرضها تاريخنا وآمالنا، كما تفرضها ضرورة التعاون والتشارك لمواجهة وضعنا المزري وواقعنا المتخلف المنهار.

الفصل الثاني

في قضايا التعليم والتعريب

بعض ملامح
السياسة التعليمية بالمغرب ✿

سأحاول في هذا العرض الموجز أن أقدم بعض الملامح العامة لنظامنا التعليمي المغربي من خلال مستويين اثنين :

أولا : مستوى المبادئ والأهداف العامة.

ثانيا : مستوى المردودية والإنتاجية.

ولن يكون حديثي خاصا بقطاع من القطاعات التي ينقسم إليها هذا النظام التعليمي (أساسي، ثانوي، مهني، عال...) ولكن سيكون بمثابة مدخل لطرح بعض المشاكل العامة التي تشمل جميع القطاعات ولمحاولة تفكيك بنية النظام إلى مكوناته المتعددة.

أولا : على مستوى المبادئ والأهداف

لاشك أن الجميع يعلم بأنه غداة الاستقلال أصبحت السياسة التعليمية بالمغرب ترتكز على أربعة مبادئ مشهورة معروفة، ألا وهي :

✿ نص المحاضرة التي ألقيت في الملتقى الأول للفريق النيابي الإستقلالي للوحدة والتعادلية الذي نظم بمدينة خنيفرة أيام 6 - 7 - 8 مايو 1994 تحت شعار : (التعليم واقع وآفاق)

- التوحيد
- المغربة
- التعريب
- التعميم

ولا شك أيضا في أن الهدف الذي كان يراد الوصول إليه بوضع هذه المبادئ الأربعة هو تحديد معالم مدرسة وطنية قادرة على إيجاد المواطن الصالح الواعي المشبع بالقيم والمثل التي ينشدها المجتمع المغربي والإطار الكفء المقتدر الذي يحل محل المستعمر في تسيير بلاده وإدارة شؤونها وتطويرها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا.

فماذا تحقق من هذه المبادئ بعد مضي أكثر من سبعة وثلاثين سنة من الاستقلال ؟ وهل استطعنا أن نوجد تلك المدرسة الوطنية كما كان يطمح إليها الجميع ؟

وللإجابة عن هذا السؤال المزدوج سأكون مضطرا للتوقف عند كل مبدإ على حدة ولو بإيجاز شديد :

أما بالنسبة لمبدإ التوحيد، فإن الهدف الذي كان يتوخى من وضعه ضمن أولويات السياسة التعليمية المغربية هو :

القضاء على التعددية في أنماط التعليم السائدة قبل الاستقلال بتوحيد مناهجها وأهدافها وتوجهاتها ولغة التلقين فيها، وبالتالي القضاء على النخبوية والطبقية في هذا المجال.

فمن أنماط التعليم التي كانت قائمة خلال الحماية نجد :

- التعليم الفرنسي المحض الموجه إلى الفرنسيين وأبناء الجاليات الأوربية ونسبة ضئيلة من أبناء المغاربة.

- التعليم الإسباني في المنطقة الشمالية.

- التعليم الفرنسي البربري الذي وجد لغايات استعمارية محض. وهو لا يستعمل البربرية لغة للتلقين كما قد يوحي بذلك اسمه ولكن يستعمل الفرنسية وحدها. إلا أنه موجه لفئة من الشعب وفق برامج خاصة ذات أهداف معينة.

- التعليم الأصلي وهو عربي محض.

- التعليم الحر الذي أوجدته الحركة الوطنية لمقاومة السياسية التعليمية الحمائية وللمحافظة على هوية أبناء المغاربة ومواجهة سياسة الْفَرَنْسَة مع التفتح على التعليم العصري واللغات الأجنبية.

- التعليم الفرنسي العربي المزدوج الذي كان مخصصا لأبناء الأعيان.

- التعليم المهني البسيط الموجه لأبناء الفلاحين في البادية وأبناء الصناع والحرفيين في المدن والطبقة الصغرى من المجتمع.

- التعليم الفرنسي الإسرائيلي وكانت تشرف عليه إدارة الحماية وتنفق عليه من الميزانية العامة.

- التعليم الإسرائيلي التابع للرابطة اليهودية

والنمط الذي كانت له مردودية كبرى وأهمية مادية ومعنوية هو التعليم الفرنسي المحض وبعده في الأهمية التعليم الفرنسي العربي. أما الباقي فكانت مردوديته ضعيفة وغايته لا تكاد تتجاوز تكوين أطر صغيرة ومتوسطة أغلبها يهيأ لمساعدة الأطر الاستعمارية في مباشرة عملها داخل المغرب.

من أجل هذا إذن حاولت السياسة التعليمية بعد الاستقلال وبضغط قوي من الشعب والحركة الوطنية أن تقضي على هذه التعددية التي أقل ما يقال عنها إنها كانت تهمش التعليم العربي الإسلامي بل تحاربه علانية وبكل الوسائل وتهمش خريجيه وتجعل

المستقبل عكس ذلك في يد خريجي التعليم الفرنسي في المقام الأول وبعده في الأهمية خريجي التعليم المزدوج.

والآن، ماذا تحقق بخصوص هذا المبدإ الأول؟ الواقع أن أغلب هذه الأنماط التعليمية التي كانت سائدة في مرحلة الحماية مازالت على ما كانت عليه اللهم بعض الاستثناءات القليلة وبعض التغييرات والانحرافات التي طرأت على أنماط معينة.

فأما التعليم الفرنسي البربري فقد انتهى عهده بعد الاستقلال نظرا للأهداف الواضحة التي وجد من أجلها كما أشرت سابقا.

وأما التعليم الإسباني فقد ابتلعه التعليم الفرنسي العربي الذي أصبح يسمى بالتعليم العمومي المزدوج اللغة.

وأما التعليم الإسرائيلي فقد توحد في نمط واحد بعد أن كان موزعا إلى نمطين اثنين أحدهما تابع للإدارة الحمائية وثانيهما للرابطة اليهودية. وبذلك أصبح التعليم الإسرائيلي كله غير خاضع لإشراف الدولة وإنما لإشراف الرابطة اليهودية العالمية. وللأسف الشديد لا نملك الآن عنه أية معلومات أو إحصاءات لا عن برامجه ومقرراته وأهدافه ومخططاته ولا عن عدد مؤسساته والمنتسبين إليه. والمفروض على الأقل أن يكون للدولة إشراف تربوي عليه وأن تكون اللغة العربية وتاريخ المغرب وجغرافيته وحضارته من المواد التي تدرس فيه إجباريا بحكم أن اليهود في المغرب يتمتعون بحقوق المواطنة الكاملة.

أما التعليم الفرنسي فرغم أن حجمه قد تقلص إلى حد ما في المغرب وأصبح مقتصرا على معاهد البعثة التعليمية الفرنسية التي اضطرت في السنوات الأخيرة إلى إدخال مادة اللغة العربية وبعض المواد المتعلقة بها إلى برامجه المخصصة لأبناء المغاربة تحت ضغط

شعبي قوي إلا أنه مع ذلك ظل يحظى بالامتياز الذي كان يتمتع به من قبل، وأصبح المنتسبون إليه من أبناء المغاربة يمثلون فئة النخبة.

وأما التعليم الأصلي الذي أصبح فيما بعد يدعى بالتعليم الأصيل فقد تقلص حجمه كثيرا بعد الاستقلال وكانت الغاية هي إدماجه في التعليم العمومي (أي التعليم العصري المزدوج اللغة).

وأما التعليم الحر الذي ارتبط وجوده بالحركة الوطنية المغربية التي كانت تريد منه أن يقوم بدور المناهض للسياسة التعليمية الإستعمارية الرامية إلى محاربة الإسلام واللغة العربية ومحو الإنسية المغربية، فقد شهد بعد الإستقلال ولا سيما خلال السنوات الأخيرة توسعا هائلا سواء من حيث الكم أم من حيث الكيف. فمن حيث الكم تضاعفت مؤسساته بشكل سريع وكبير كما تضاعفت نسبة المنتسبين إليه من التلاميذ. ومن حيث الكيف انحرف في أغلبه عن أهدافه الأولى ليصبح تعليما تجاريا ينافس التعليم العمومي في برامجه ومردوديته بل يناقضه ويعارضه في كثير من الأحيان. ولم يعد مقتصرا على المراحل الأساسية والثانوية بل أصبح يتوسع حتى في مجال التعليم العالي والتكوين المهني. (وثيقة البنك العالمي 1993 بينت أن حوالي 40.000 طالب أي ثلث طلبة التكوين المهني وخاصة في مجالات التجارة والتسيير مسجلون في مؤسسات حرة).

وهكذا يمكن أن نذكر على سبيل الاختصار أن سمات هذا النوع من التعليم الذي نال تشجيعات مهمة من الدولة خلال السنوات الأخيرة ليكون رديفا لها في تعميم التعليم والذي أصبح يدعى بالتعليم الخاص :

1 - أنه لا يخضع في كثير من الأحيان لمراقبة صارمة من قبل

الدولة سواء من حيث التسيير أم من حيث البرامج والمناهج المقررة أم من حيث الأطر العاملة فيه أو حتى من حيث الأجور المستخلصة من التلاميذ. وفي هذا الصدد لا بد أن أنبه إلى أن الكثير من هذه المدارس الخصوصية أصبح يعمل ضد سياسة الدولة في التعريب لأن أغلبية هذه المدارس تفرض تعليم الفرنسية منذ المرحلة الأولية (قبل سن التمدرس العادي) وتلقن المواد العلمية بالفرنسية والعربية معا فتكرس بذلك الازدواجية في هذه المواد بعد أن كاد يتخلص منها التعليم العمومي. بل إن العديد من هذه المؤسسات الحرة ولاسيما المتخصصة في التكوين المهني والتعليم العالي أصبح يعمل ببرامج ومقررات أجنبية ويتعاقد مع مؤسسات خارجية ويستجلب أحيانا أطرا غير مغربية. وحتى اللغة الفرنسية نلاحظ أنها تدرس في عدد من المؤسسات في كتب مقررة بفرنسا.

2 - أنه باعتبار الرسوم المرتفعة التي يفرضها التعليم الخصوصي(تتراوح أحيانا ما بين 2000 و3000 دولار سنويا) (1)، وباعتبار نوعية التكوين المتميزة ولغته أيضا، أصبح يفرز تعليما نخبويا خاصا بفئة اجتماعية معينة.

وبالإضافة إلى هذا الشتات في التعليم الأساسي والثانوي نلاحظ شتاتا آخر على مستوى التعليم العالي الذي يتوزع إلى مؤسسات جامعية تقليدية بما فيها المدارس الكبرى تابعة لوزارة التربية الوطنية، ومؤسسات لتكوين الأطر تابعة لوزارات مختلفة، الشيء الذي يجعل التنسيق بين هذين النوعين من المؤسسات منعدما ومستوى التكوين متفاوتا وغير خاضع لمقاييس علمية وبيداغوجية موحدة. وبالإضافة إلى ذلك عمدت وزارة التربية خلال السنوات الأخيرة إلى خلق كليات ومعاهد جديدة بطريقة عشوائية على هامش

المعاهد والكليات الموجودة لتقوم هذه بنفس التكوين الذي تقوم به تلك (كليات العلوم والتقنيات الجديدة التي أضيفت إلى كليات العلوم القديمة على سبيل المثال)؛ وهذا ما يعد في نظر الكثيرين تبذيرا للموارد المادية والطاقات العلمية وخلق ازدواجيات بل تعدديات في التكوين لا داعي لها. فقد كان الأولى والأفيد أن تعمد الوزارة إلى إصلاح المؤسسات الجامعية القائمة وتمكينها من الوسائل والمختبرات والتجهيزات وتقوية جهازها التربوي والعلمي بدل خلق مؤسسات تقوم بما تقوم به مؤسسات موجودة بالفعل.

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذه النقطة هي :

- أن التوحيد لم يتحقق كما كان يراد له أن يكون بل زاد الشتات وتضاعفت التعددية و خلقت أنماط تعليمية جديدة.

- أن التعليم الحر قد انحرف عن أهدافه وغاياته وأصبح محكوما بقانون العرض والطلب ويناقض في برامجه ومقرراته سياسة الدولة في التعريب والتوحيد.

- أن الرابح في عملية التوحيد هو بالدرجة الأولى اللغة الفرنسية التي امتصت اللغة الإسبانية وقلصت استعمالها إلى حد كبير، كما قلصت مجالات استعمال العربية نفسها إذا نظرنا إلى الرقعة الكبيرة التي أصبحت تحتلها في كل مجالات الحياة الاجتماعية والإدارية ومجالات الثقافة والإعلام والاقتصاد والتجارة. وبذلك اتسعت دائرة الازدواجية وتجذرت بفارق كبير جدا عما كان عليه الأمر قبل الاستقلال، أما الرابح الثاني في عملية التوحيد فهو التعليم الإسرائيلي الذي أفلت زمامه من يد الدولة.

وبالنسبة لمبدإ التعريب :

نلاحظ أنه بعد صراع طويل وتردد وتعثر داما عدة عقود بعد

الاستقلال، استطاع المغرب أن يستكمل في نهاية العام الدراسي 1989 - 1990 تعريب المواد العلمية والتقنية في سائر أسلاك التعليم الأساسي والثانوي وتخرج في يونيه 1990 أول فوج من حاملي الباكالوريا المعربة من جميع ثانويات التعليم العمومي وذلك بعد أن تم من قبل تعريب المواد الاجتماعية والفلسفة. وإذا كان من حقنا أن نفتخر بهذا الإنجاز الهام الذي حقق مطلبا من أهم مطالب الحركة الوطنية والشعب المغربي قاطبة رغم ما قد يكون لنا من ملاحظات حول مستوى هذا التعريب وحول مضمونه وشكله، فإننا لا بد من أن نسجل أن توقف حركة التعريب عند هذا المستوى من التعليم لا يمكن أن يحقق الغايات البعيدة المتوخاة منه، وأنه لا بد من الاستمرار في التعريب إلى نهايته حتى يشمل كافة أسلاك التعليم العالي، ونقصد تعريب المواد العلمية والتقنية بطبيعة الحال. ذلك أننا نومن بأن تعريب التعليم العالي هو الذي من شأنه أن يضاعف من نسبة النجاح في صفوف الطلبة ويزيد من قدرة الاستيعاب والفهم ويزيل العراقيل والحواجز اللغوية التي توضع حاليا في وجوه الحاصلين على البكالوريا، ويطور البحث العلمي، وبالتالي يضاعف من مردودية التعليم العالي ويزيد من إنتاجيته. وفضلا عن ذلك فإن تعريب التعليم العالي يؤدي إلى إشاعة المعرفة العلمية ونشرها على أوسع نطاق، وهذا بدوره له انعكاس إيجابي على تطوير الوعي العام والرفع من المستوى الثقافي في المحيط الاجتماعي، وهذا له قيمته وأهميته الكبرى في تحقيق التنمية الشمولية المطلوبة. وبتعريب التعليم العالي نصل بالتبعية إلى تحقيق تعريب الإدارة والمرافق العامة بما فيها قطاع التجارة والمقاولات. وتعريب التعليم العالي أخيرا هو الذي يدعم تعريب التعليم الأساسي والثانوي نظرا لكونه

هو الذي يسهر على تكوين الأطر العاملة في هذا القطاع.

أما على مستوى المغربة :

فيمكننا أن نلاحظ بصفة عامة أن هذا المبدأ هو الوحيد الذي أمكن إنجازه بشكل يكاد يكون تاما على سائر مستويات التعليم. وهكذا فقد تمغربت أطر التعليم الابتدائي بكاملها، وأما أطر التعليم الثانوي فقد تمغربت إلى حدود سنة 1990 بنسبة 6,99 % كما تمغربت أطر التعليم العالي في نفس السنة بنسبة 97,1 % [2] علما بأن البقية القليلة جدا من الأطر الممغربة هي من الضروريات التي يقتضيها التعاون الثقافي والعلمي والتبادل الجامعي مع دول العالم. لكن إذا كان علينا أن نفتخر ونعتز بهذا الإنجاز على مستوى مغربة الأطر التي أقل ما يقال عنها إنها حررتنا من كثير من قيود التبعية الثقافية ومن تحملات نفقات مادية مرهقة إزاء الدول التي كانت تمدنا بأطرها، فإن علينا أن نتنبه بالمقابل إلى أن هذه المغربة لم تتم إلا على مستوى أفقي، أما على المستوى العمودي فما زال الأمر يتطلب من المغرب جهودا جبارة لإنجاز المغربة الحقيقية التي لا تعني مجرد استبدال إطار أجنبي بآخر مغربي ولكن تعني تكوين الإطار المشبع بقيم بلاده والمومن بمكونات هويته، المتحرر من التبعية الفكرية والثقافية القادر على تكوين الأجيال الصالحة المخلصة لوطنها الواعية بمشاكل مجتمعها والمتجاوبة مع متطلبات هذا المجتمع وحاجاته للنمو والازدهار والتقدم والرفاهية.

أما على مستوى التعميم :

فنلاحظ - وباعتراف العديد من وثائق الإدارة المغربية والإحصاءات الرسمية - أنه هو المبدأ الذي لم يحقق فيه المغرب إلا نسبة محدودة رغم كل ما بذل من جهود لرفع نسبة التمدرس وتوسيع

قاعدة المتعلمين والمؤسسات التعليمية ورغم النفقات الباهضة التي تحملتها الدولة كما تحملتها الأسر والأفراد بحيث وصلت ميزانية التعليم سنة 1981 إلى20 % من الميزانية العامة للدولة ويمثل ذلك أكثر من 5 % من الدخل القومي الخام حسب وثيقة البنك الدولي الصادرة في غشت 1993 أي بمعدل 1 إلى 2 % أكثر من بقية البلدان السائرة في طريق النمو. وفي سنة 1991 بلغتالميزانية المخصصة لوزارة التربية الوطنية 26,28 % من ميزانية الدولة أي حوالي 6,9 % من الناتج الداخلي الخام (3)، هذا بالإضافة إلى النفقات الأخرى التي تتحملها باقي الوزارات بحكم تسييرها لعدد كبير من مؤسسات تكوين الأطر.

أقول : رغم كل هذه الجهود المادية والمعنوية التي بذلت لم يتحقق مبدأ التعميم وذلك استنادا إلى المعطيات والأرقام الآتية :

1) إن المعدل الوطني لنسبة الأمية بالمغرب سنة1991 - وحسب تقديرات إدارة الإحصاء التابعة لوزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ـ وصل إلى 55 % بالنسبة لمن تتجاوزأعمارهم عشر سنوات فما فوق (4).

وبهذه المناسبة يجمل بنا أن نشير على سبيل المقارنة وإظهار المفارقات العجيبة إلى بحث كتب سنة 1981 يتبين منه أنه خلال تلك الفترة أي فترة الثمانينيات كانت هنالك سبع دول إفريقية صغيرة قد تمكنت من بلوغ أو تجاوز معدل النسبة العالمية في محو الأمية بالعالم الثالث، وهذه الدول هي : (5)

الكونغو 50 % ، لوسوتو55 % ، مدغشقر50% ، الصومال 60 % ، تونس 55 %، طانزانيا 65 % ، ليبيا 50 % .

قلت : إن نسبة الأمية بالمغرب وصلت إلى 55 % (سنة

1991) بالنسبة لمن تتجاوز أعمارهم عشر سنوات فما فوق. ومعنى ذلك أن هذا المعدل سوف يرتفع أكثر إذا ما أضفنا إليه معدل الأمية بين الأطفال الذين هم أقل من عشر سنوات، علما بأن النسبة العامة للأمية بالمغرب حسب إحصاء سنة 1982 كانت هي 65 % كمعدل عام موزع ما بين 78 % بالنسبة للإناث و51 % بالنسبة للذكور.(6)

وإذا كانت هذه النسبة تمثل المعدل العام المشترك بين المدن والقرى فإن الملاحظ أن الأمية ما تزال مستفحلة بشكل كبير في الوسط القروي حيث وصل معدلها سنة 1991 بين الذكور والإناث وحسب التقديرات المشار إليها سابقا إلى 72 % في مقابل 37 % بالوسط الحضري. أما بالنسبة للإناث فقط فإن معدل الأمية العام سنة 1991 هو 68 % (أي في المجموع العام للمدن والقرى). ولكن النسبة بين الإناث القرويات وحدهن تصل إلى87 % مقابل 49 % في الوسط الحضري. ومعنى ذلك أن نسبة الأمية في الوسط النسوي بالبادية المغربية لم تنخفض ما بين 1960 و 1991 إلا بمعدل 12 % فقط. فقد كانت نسبة الأمية بين نساء البادية سنة 1960 تصل إلى 99 %.

2) إن نسبة التمدرس العامة لم تحقق تقدما كبيرا. فحسب وثيقة إدارة الإحصاء بوزارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (7) فإن نسبة الأطفال الذين كانوا يترددون على المدرسة سنة 1991 وسنهم ما بين 7 و13 لا تتجاوز 58 % موزعة على النحو الأتي :

الحواضر : 81 %

البوادي : 41 %

أي أن نسبة الذين ظلوا خارج المدرسة خلال سنة 1991 بالبادية

المغربية قد وصلت إلى 59 %. ومعنى هذا أيضا أن نسبة التمدرس تزداد انخفاضا كلما اتجهنا نحو البادية بحيث نجد - حسب الوثيقة المذكورة - أنه ما بين كل عشرة أطفال تتراوح أعمارهم ما بين 7 و13 سنة هناك أربعة فقط يترددون على المدرسة.

ثم إن هذه النسبة يزداد انخفاضها بشكل مثير كلما اتجهنا نحو الوسط النسوي : ذلك أن نسبة الإناث اللائي ترددن على المدرسة سنة 1991 بالبادية لم تتجاوز 28 % مقابل 79 % في الوسط الحضري. (ص 170)، وهو فارق كبير جدا يبين إلى أي حد همشت البادية المغربية عموما والعنصر النسوي فيها بصفة خاصة، وحسب وثيقة صادرة عن المجلس الوطني للشباب سنة 1993 [8] يظهر أنه خلال مرحلة 1984 و1992 كان أكثر من سبعة أطفال متمدرسين من أصل عشرة ينتمون إلى المدن، أي أن نصيب التمدرس في الوسط القروي يقل عن ثلاثة أعشار (3/10).

وحسب الوثيقة نفسها (ص 100) نجد أن نسبة التمدرس قد عرفت تقهقرا وتراجعا واضحين ما بين 1985 و1992 وذلك حسب ما يوضحه الجدول الآتي :

السنة	85 - 84	89 - 88	90 - 89	91 - 90	92 - 91
نسبة التمدرس	73	62	66,5	69	71,4

أي أن التراجع تم ما بين 84 و89 بنسبة 11 نقطة وما بين 84 و92 بنسبة 1.6.

وتتوقع الوثيقة المذكورة أن عدد الأطفال غير الممدرسين

سيصل ما بين عامي 1990 و2000 إلى نسبة 1.710.000 طفل.
فإذا أضفنا إلى ذلك عدد المتوقع طردهم ومغادرتهم السلك الأول من التعليم الأساسي خلال نفس الفترة وهو (1.750.000) طفل أي بمعدل (150.000) طفل سنويا فمعنى ذلك أن الذين سوف يرمى بهم إلى مخالب الأمية في آفاق سنة 2000 يصل إلى 3.460.000 طفل (ص 104). كما أنه من المتوقع - حسب الوثيقة نفسها دائما - أن يصل عدد المغادرين للتعليم الثانوي خلال الفترة نفسها حوالي 666.800 طفل أي بمعدل : 55.567 طفل سنويا.

3) يلاحظ أيضا أنه خلال السنوات الأخيرة بدأ يسجل تراجع في نسبة المسجلين بالتعليم الابتدائي لفائدة المسجلين بالثانوي والعالي. وهكذا فإنه بالمقارنة ما بين السنتين الدراسيتين 61 - 62 و89 - 90 نلاحظ ما يلي :

1962 - 1961	1990 - 1989	
92 7 1	58 37 5	ابتدائي ثانوي عال
100	100	

أي أنه من بين 100 مسجل في سائر أسلاك التعليم كنا نجد سنة 1962 ثمانية تلاميذ فقط مسجلين في الثانوي والعالي وفي سنة 1990 أصبحنا نجد أن 42 % منهم مسجلين في الثانوي والعالي و58 % فقط في الابتدائي والثانوي. وهذا وإن كان يدل على مدى انفتاح آفاق التعليم الثانوي والعالي أمام المغاربة إلا أنه من جانب آخر يدل وباعتراف الوثائق الرسمية نفسها على تراجع التعليم

الأساسي الذي هو المنطلق والركن الأساسي في القضاء على الأمية وتعميم التعليم. وهذه النتيجة هي التي توضحها وثيقة أخرى [9] حين تبين بأن التعليم العالي قد توسع من حيث عدد الطلاب وتضاعف مائة مرة من الاستقلال إلى الآن (أي من 2000 طالب جامعي سنة 1957 إلى ما يزيد عن 200.000 طالب سنة 1989)، بينما لم يتضاعف التعليم الابتدائ إلا بوثيرة 6,6 مرات.

وإذا ما نحن حاولنا البحث عن الأسباب التي أدت إلى تأخر تعميم التعليم لوجدنا في مقدمتها :

1) تزايد النمو الديموغرافي المغربي وعجز الإدارة عن مواكبته ومواجهته.

2) انعدام التخطيط الذي يراعي هذا النمو الديموغرافي وما يتطلبه الأمر من أخذ الاحتياطات اللازمة.

3) التكاليف الباهضة للتعليم وعجز ميزانية الدولة عن مواجهتها.

4) تراجع سياسة الدولة في السنوات الأخيرة عن دعم القطاعات الاجتماعية بما فيها التعليم وإعطاء الأولوية لقطاعات أخرى بناء على توصيات خارجية كصندوق النقد الدولي مثلا.

5) عدم فرض إجبارية التعليم والتهاون في وضع مخططات محو الأمية والقضاء عليها.

6) إهمال العالم القروي وتهميشه ضمن مخططات التنمية وافتقاره إلى التجهيزات الأساسية.

7) انخفاض المستوى المعيشي للأسر المغربية التي لم تعد قادرة على مواجهة تكاليف التعليم الباهضة.

وفي نهاية الأمر نجد أننا أبعد ما نكون عن تعميم التعليم

حتى ونحن في نهاية هذا القرن. وبالتالي نحن أبعد ما نكون عن تحقيق التنمية الشاملة.

والخلاصات التي يمكن الوصول إليها من تحليل الوضعية التعليمية على مستوى المبادئ الأربعة السالفة الذكر هي باختصار :

أنه من حيث مبدأ التوحيد لابد من :

أ) إخضاع التعليم الخصوصي إلى مراقبة صارمة من قبل الدولة سواء من حيث ضرورة الالتزام بمقرراتها ومناهجها ولغة التلقين الوطنية أم من حيث الحرص على جودة الأطر العاملة به وتحسين مستواها المادي والتربوي وكفاءتها العلمية وكذلك من حيث الرسوم المدرسية المفروضة على التلاميذ، وذلك حتى يظل هذا النوع من التعليم رافدا حقيقيا للتعليم العمومي وتظل مناهجه منسجمة مع السياسة التعليمية العامة بالبلاد. بالإضافة إلى ضرورة دعمه ماديا ومعنويا ومده بالأطر المكونة تكوينا علميا وتربويا متينا وتشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، ولكن في الوقت نفسه ينبغي الحد من عشوائية نموه والوقوف ضد تحويله إلى قطاع للمتاجرة والمضاربة وتكديس الأرباح السهلة.

ب) جعل تعليم البعثات الفرنسية والأجنبية عموما مقصورا على أبناء الفرنسيين والأجانب، سعيا وراء تكوين أبنائنا جميعا تكوينا وطنيا منسجما وتطبيقا لمبدإ دمقرطة التعليم ومحاربة النخبوية والفئوية.

ج) ضرورة لم شتات مؤسسات التعليم العالي وتكوين الأطر تحت إدارة موحدة لتفادي العشوائية في التكوين والاقتصاد في الجهود التربوية والمادية.

ومن حيث التعريب نرى ضرورة مواصلة تعريب التعليم العالي

وجعل العربية لغة التلقين في التخصصات العلمية والتقنية ومختلف العلوم مع تقوية دراسة اللغات الأجنبية، وذلك للأسباب التي أشرنا إليها سابقا. وهذا يقتضي بالطبع وضع مخطط زمني مدروس للتعريب يسير إما حسب السنوات تدريجيا وإما بحسب التخصصات مرحلة تلو أخرى.

ومن حيث التعميم، نرى ضرورة :

أ) بذل جهد خاص لتعميم التعليم بفرض إجباريته في المرحلة الأساسية ووضع مخطط زمني لتنفيذه في أقرب الآجال.

ب) الاهتمام بالبادية والتعليم القروي وتعليم المرأة.

ج) تكثيف حملات محو الأمية بين الكبار ووضع برامج محددة للقضاء عليها نهائيا وخلق الحوافز الداعية إلى ذلك، واستغلال الوسائل الإعلامية المختلفة.

وأخيرا.

وإجابة عن السؤال المطروح في البداية وهو: هل استطعنا أن نخلق المدرسة الوطنية كما كان يتطلع إليها المجتمع المغربي؟

أقول - بعد عرض هذه المعطيات - إننا حقا مازلنا أبعد ما نكون عن الوصول إلى ذلك. بل إن كل ما استطعنا تحقيقه هو ترسيخ جذور الازدواجية اللغوية وتثبيت دعائم الفرنكفونية وتوسيع قاعدتها، وأصبحنا - ربما أكثر من ذي قبل - مقيدين بأغلال التبعية الفكرية والثقافية، وما نزال نسير بتعليمنا في اتجاه تكريس النخبوية والطبقية التي يظهر أنها تزداد وضوحا مع دخولنا في مرحلة التنافس الرأسمالي ونظام الاقتصاد الحر والليبرالية المفتوحة الأبواب.

ثانيا : على مستوى المردودية والإنتاجية

إن الأسئلة التي أصبحت تطرح بإلحاح شديد على أي نظام تعليمي في العالم ولا سيما في الدول التي ماتزال تبحث عن وسائل تحقيق التنمية الشاملة وعن موقعها في خريطة النظام العالمي الجديد مثل بلادنا هي من النوع الآتي: ماهي مردودية التعليم في المجالين الاجتماعي والاقتصادي؟ وما نسبة إسهامه في تسريع عجلة النمو والتطور؟ هل هو تعليم منتج أم غير منتج؟ هل الغاية منه هي التكوين من أجل التكوين والتعليم من أجل التعليم أم هناك غايات أخرى ينبغي تحديدها؟ ومادام كل نظام تعليمي إلا وهو مرتبط بمجتمع معين، وليس كل نظام تعليمي صالحا لأي مجتمع كيفما كان، فماهو بالتالي النظام التعليمي الصالح لمجتمعنا وبيئتنا والمنسجم مع ما ينشده هذا المجتمع من مبادئ وقيم ومثل أي المنسجم مع هويتنا وأصالتنا وإنسيتنا؟

إن كل نظام تعليمي لابد له من أهداف مرسومة ولا بد لتحقيق هذه الأهداف من سياسة واضحة ومبادئ ثابتة وتخطيطات وبرامج مدققة وفلسفة عامة قائمة على معطيات وتحليلات مستمدة من الواقع ومسايرة للتطور الذي تشهده البلاد ويشهده العالم ويساير بالدرجة الأولى طموح الشعب ويبلور آماله وأحلامه.

وحين نحلل نظامنا التعليمي بالمغرب في ضوء هذه التساؤلات وهذه المفاهيم سنجد بكل وضوح أن ما يميز هذا النظام هو:

1) أنه ضعيف المردودية والإنتاجية.

2) أنه لا مخططات له ولا برامج واضحة ولا أهداف ثابتة، وإنما هو نظام يخضع لعدد من التناقضات العميقة، ويطبعه في كثير

من الأحيان الارتجال والعشوائية، وتسيره في أحيان أخرى أهواء شخصية وإرادات فردية ونزوات أنانية، فلا يستقر بذلك على حال ولا يستند إلى اختيارات وطنية تسهم في وضعها وبلورتها القوات الحية في البلاد من هيئات سياسية وعلمية وثقافية ونقابية وشخصيات معروفة بشجاعة الرأي وحكمة القول تجتمع في بوثقة واحدة وعلى صعيد واحد للانكباب على حل مشاكل التعليم وتسطير سياسته ورسم حدوده ومعالم آفاقه، ونضرب المثل بالمجلس الأعلى للتعليم الذي ظل وجوده مجرد حبر على ورق.

وبالنسبة للنقطة الأولى وهي المتعلقة بالمردودية والإنتاجية، يمكن القول بادئ ذي بدء إن هنالك ثلاثة مقاييس أساسية يمكن للمرء أن يقيس بها هذه المردودية والإنتاجية :

- مقياس اقتصادي
- مقياس اجتماعي
- مقياس ثقافي.

فبالمعيار الأول يمكن القول إن مردودية التعليم في الجملة ضعيفة كما قلنا، وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار حجم البطالة المتصاعدة في صفوف المتعلمين وحملة الشواهد ونسبة النجاح الهزيلة التي يحققها المتعلمون ونسبة تكرارهم وانقطاعهم عن الدراسة وكذلك الحجم الكبير للطلبة والتلاميذ المسجلين في أسلاك التكوين العام (آداب - علوم - حقوق) بالمقارنة مع الحجم الضئيل للمسجلين منهم في تخصصات علمية وتقنية دقيقة يتوقف عليها نمو الصناعة والاقتصاد والتجارة والمقاولات والخدمات والفلاحة وغيرها والمرتبطة بمجالات العمل.

وبالمعيار الثاني يمكن أيضا أن نعتبر المردودية ضعيفة وهزيلة

بالنظر إلى تصاعد حجم البطالة أيضا بين المتخرجين والمتعلمين بصفة عامة وكذلك تصاعد نسبة التكرار والطرد والمغادرة أي بالنظر إلى المشاكل الاجتماعية الحادة التي يخلقها نظامنا التعليمي وما تؤدي إليه في هذا الباب من آفات وانحرافات وضياع وأمراض اجتماعية مختلفة تزيد من إثقال كاهل المجتمع وإرهاقه وما تتكبده الأسر نتيجة ذلك من مشاكل في مقدمتها انخفاض مستواها المعيشي.

ولكن المسألة من الناحية الثقافية المحضة لها وجه آخر : فكلما ازدادت نسبة التعلم وارتفع مستوى الوعي إلا وأدى ذلك كله إلى تقدم البلاد وانعكست آثاره على حياة المجتمع ونموه إيجابا لا سلبا ولو مع وجود بطالة عالية في صفوف المتعلمين. فالمرأة المتعلمة - على سبيل المثال - حتى ولو لم تمتهن حرفة تدر عليها دخلا قارا وإضافيا فهي أحسن بكثير من المرأة الجاهلة بحكم ما عليها من مسؤولية تربية الأبناء ورعاية الأسرة صحيا وتنشئتها تنشئة سليمة تنفع البلاد والمجتمع.

أردت أن أمهد بهذه المقدمة لهذا المحور الثاني من العرض لكي أبين أن النظرة السوداوية التي ينظر بها التحليل الاقتصادي والاجتماعي لمسألة مردودية التعليم بالمغرب قد يخفف من قتامتها كثيرا إذا ما نظرنا إلى المسألة من زاوية أخرى وهي زاوية التحليل الثقافي، وأن كل ما سنورده من الأرقام والحقائق التي تبين ضعف المردودية لايعني أن هناك خسارة مطلقة وتامة إلا من الناحية الاقتصادية وبعض النواحي الاجتماعية.

قلت: إن هناك ضعفا في مردودية نظامنا التعليمي. وإليكم الآن بعض المؤشرات الدالة على ذلك:

1) إن مشكلة تعليمنا ليست كامنة فقط في كونه لم يحقق

شيئا كبيرا على مستوى التعميم ومحو الأمية والزيادة في نسبة التمدرس، ولكن المشكل الأكبر هو في نوعية هذا التكوين وقيمته وأهميته في إحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي والتنمية الشاملة التي ننشدها لبلادنا، ولا سيما في هذه المرحلة الراهنة التي أصبحنا فيها مجبرين على كسب الرهان في مجال التنافس التجاري والاقتصادي مع بقية دول العالم على إثر التوقيع على اتفاقية (الغات) وإحداث نظام اقتصادي عالمي جديد. ولذلك فإن كل الدراسات الاقتصادية وغيرها التي اطلعت عليها لحد الآن تنص بكل تأكيد على أن نوعية نظامنا التعليمي لا تتلاءم تلاؤما تاما مع متطلبات الشغل وسوق العمل وحاجات البلاد في مجال التنمية الشاملة. وتستدل هذه الوثائق والدراسات على ذلك بما هو ملاحظ من تضخم حجم العاطلين سنة بعد أخرى في صفوف الخريجين الجامعيين وحملة الشهادات العليا. ففي الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى الاستفادة من كل استثماراتها في مجال التعليم لخدمة التنمية الشاملة والإقلاع الاقتصادي للخروج من مرحلة التخلف ومواجهة حدة التنافس مع الأنظمة الاقتصادية العالمية نجد نظامنا التعليمي ينتج صفوفا من العاطلين الذين أنفقت عليهم أموال طائلة دون أن نستفيد منهم ومن تكوينهم وخبرتهم. وذلك لأن هذا التكوين وهذه الخبرة التي حصلوا عليها لا يتلاءمان مع متطلبات البلاد من الأطر في حقل الصناعة والتجارة والمقاولات والخدمات والفلاحة وغيرها من القطاعات. ومعنى هذا أن هناك تبذيرا للموارد البشرية والمادية وتفريطا في طاقات كان ينبغي استغلالها والاستفادة منها. ومعنى هذا أيضا أن التكوين الذي يتيحه نظامنا التعليمي هو تكوين أفقي وليس عموديا أي أنه يهتم بإنتاج الكم دون اعتبار للكيف.

ومن المفارقات في هذا الموضوع أن نلاحظ أنه في الوقت الذي نجد فيه نسبة كبيرة من الشغيلة العاملة في قطاعات مختلفة لا تتوفر على مؤهلات أو شهادات مهنية (في قطاع الفلاحة مثلا نجد 87 % من العناصر النشيطة العاملة ليس لها مستوى تكويني، و98 % ليس لها أية شهادة. وفي مجال التجارة نجد أن 81,6 % من العاملين في هذا الحقل لا شهادة لهم، وفي مجال الخدمات تصل النسبة إلى 74 %. والمجالان اللذان نجد فيهما نسبة عالية من حملة الشهادات هما : مجال المهن العلمية والتقنية ومجال الإدارة) وأن كثيرا من القطاعات الاجتماعية ما تزال تحتاج إلى عدد كبير من الأطر العالية كالصحة والقضاء (ففي الصحة مثلا نجد المقاييس المعيارية المحتملة تتطلب في الحد الأدنى طبيبا لكل 3000 ساكن بينما المعدل المغربي الحالي هو طبيب لكل 4200 ساكن. ومن أجل تأمين كثافة طبية ملائمة لتطور حاجات السكان والوصول إلى تحقيق معدل طبيب لكل 2500 ساكن ينبغي تخريج 900 طبيب سنويا. وفي مجال القضاء وما إليه تحتاج البلاد إلى 1240 منصبا جديدا ما بين 1993 وسنة 2005).

أقول : إنه في الوقت الذي نلمس فيه الحاجة ماسة إلى العديد من الأطر المكونة والمؤهلة في مختلف القطاعات نجد البطالة في المغرب تتفاحش وتتصاعد بشكل مثير في وسط المتعلمين. فقد وصلت هذه النسبة إلى 57 % من بين مجموع حملة الشهادات على اختلافها بالوسط الحضري. وقد تصاعدت بين حملة الشهادات الجامعية العليا ما بين 1985 و 1991 على النحو الآتي :

في سنة 1985 كانت النسبة هي 3,9 %

في سنة 1990 كانت النسبة هي 8,9 %

في سنة 1991 كانت النسبة هي 10 %

أما البطالة في صفوف حملة الشهادات المتوسطة والصغيرة فهي في الوسط الحضري على النحو الآتي :

سنة 1985 وصلت 15 %

سنة 1991 وصلت 38,8 %

أما بالنسبة لحامي شهادات التكوين المهني فقد وصلت سنة 1991 إلى 34,6 %

وفي الوسط القروي لاحظت وثيقة المجلس الوطني للشباب والمستقبل أنه كلما تصاعد مستوى الشهادة كلما تصاعدت نسبة البطالة بين المتعلمين.

وإذا نحن وضعنا في الاعتبار أعداد الطلبة المسجلين حاليا في المؤسسات التعليمية من ذوي التخصصات العامة (الآداب والحقوق والعلوم) والنسبة المتوقعة من المتخرجين خلال السنوات المقبلة بالقياس إلى المسجلين في التخصصات الدقيقة وفي التعليم المهني والنسبة المتوقعة من المتخرجين منها مستقبلا سنلاحظ أن أزمة الشغل ستزداد تفاحشا بين حملة الشهادات الجامعية والثانوية.

فحسب توقعات وزارة التربية نجد أن حوالي 81 % من التلاميذ الموجهين إلى التعليم الثانوي سنة 2000 سيوجهون إلى التكوين العام في مقابل 19 % فقط الذين سيوجهون نحو التعليم المختص والاقتصاد والتقنيات الصناعية والفلاحة والتجارة. وأنه من بين 129.320 حاصل على الباكلوريا سنة 2000 سيكون 84 % منهم ذوي تكوين عام. ومن التوقعات أيضا أنه في عام 2000 سيكون عدد طلبة الكليات التقليدية (العلوم - الآداب - الحقوق) 281.852 وعدد الطلبة في الكليات الأخرى والمدارس الكبرى

المتخصصة لا يزيد عن 82,112.

2) ومن المؤشرات الأخرى الدالة على ضعف الإنتاجية والمردودية من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والاجتماعي نسب النجاح الضعيفة والنسب العالية للتكرار والمغادرة والانقطاع عن الدراسة. وهي كلها تعني ضياع جهود مالية كبيرة وذهابها أدراج الرياح كما تعني زيادة استفحال أزمة البطالة.

وهكذا نلاحظ على سبيل المثال أن نسبة التكرار تصل في السنة التاسعة من التعليم الأساسي إلى 44 % ونسبة النجاح في الباكلوريا سنة 1989 لم تتجاوز 56 % ورغم الإصلاحات التي أدخلت على نظام الباكلوريا ما تزال نسبة النجاح فيها ضعيفة. وبلغت نسبة المغادرة في التعليم الأساسي سنة 1989 إلى 45,9 % في السلك الأول منه ونسبة 35,6 % في سلكه الثاني، وبلغت في الثانوي إلى 18,5 %. أما في التعليم العالي فإن نسبة الرسوب في الكليات والمعاهد الجامعية ذات التكوين العام والعادي فهي مرتفعة جدا يدل عليها مايلي :

- نسبة المتخرجين من الكليات العادية سنة 1990 - 1991 لا تزيد عن 34,08 % ولو قارناها بالمدارس الكبرى (Les grandes écoles) لوجدنا أن النسبة في نفس السنة تصل إلى81,02 %

- أنه بعد أربع سنوات من الدراسة في هذه الكليات التقليدية لا نحصل إلا على نتائج هزيلة، والأمر في ذلك راجع ولاشك إلى أسباب عدة منها ضعف مستوى التكوين وانعدام المراقبة المستمرة والخلل في نظام الامتحانات وضعف التجهيزات وقلة الوسائل التعليمية بالإضافة إلى عوامل نفسية واجتماعية خاصة بالطلبة والأساتذة.

وكمقارنة بسيطة قامت بها منظمة اليونسكو [10] سنة 1972 لاحظت فيها أن نسبة المردودية في كلية العلوم بالمغرب لاتتجاوز18,1 % بينما وصلت مردودية المدرسة المحمدية للمهندسين إلى 86,17 %

3) ومن المؤشرات على ضعف المردودية تهميش البحث العلمي وعدم إعطائه الأهمية والأولوية اللتين يستحقهما سواء من حيث هيكلته وتنظيمه أم من حيث الاعتمادات المخصصة له. فمن الناحية الأولى نجد أن الذي تناط به مهمة البحث العلمي هو إما الجامعات والمعاهد التابعة لها، ودورها في البحث العلمي يكاد يكون مقتصرا على إنجاز الرسائل والأطروحات الجامعية التي تكون الغاية منها في الغالب الحصول على الشهادة العلمية لتحسين الوضعية المادية والإدارية لحاملها، وإما معاهد متخصصة في البحث العلمي وهي على قلتها (المعهد الجامعي للبحث العلمي - مركز تخطيط وتنسيق البحث العلمي - المعهد العلمي لكلية العلوم - معهد الدراسات والأبحاث للتعريب...) تعاني من عدة مشاكل سواء على مستوى التنسيق فيما بينها أم على مستوى نوعية الأبحاث وكميتها التي تنجزها.

أما من الناحية المالية فمخصصات ميزانية الدولة لهذا القطاع ضعيفة جدا. هذا بالإضافة إلى انعدام الوسائل والإمكانيات وضعف التجهيزات وانعدام سياسة واضحة لتخطيط مسار البحث العلمي بالمغرب.

إنه لا يخفى ما لتنمية البحث العلمي وتشجيعه في هذه المرحلة الراهنة من أهمية قصوى إذا كانت لنا رغبة أكيدة في تطوير اقتصادنا وصناعاتنا وإنتاجنا الوطني بصفة عامة. ولاشك في أن

تهميش البحث العلمي والباحثين بالمغرب هو من بين العوامل الأساسية في هجرة الأدمغة المغربية إلى الخارج للعمل في مؤسسات البحث بأوربا وأمريكا وغيرهما. ففي المعهد الوطني للبحث العلمي الفرنسي وحده كان هنالك إلى حدود سنة 1991 ما يزيد عن 700 باحث مغربي حاصل على الدكتوراه.

وهناك بعض الأرقام التي من الواجب الاستماع إليها لمعرفة إلى أية درجة يعتمد العالم المتقدم على البحث العلمي في تطوير اقتصاده وصناعته ومجتمعه، وإلى أية درجة تهمل دول العالم الثالث - وضمنها دول العالم العربي - هذا القطاع الحيوي جدا. وإليكم هذه المعطيات التي أوردها الدكتور المهدي المنجرة في كتابه القيم: (الحرب الحضارية الأولى) :

- فحين ينفق العالم الغربي ما بين 2,5 % إلى 3 % من إنتاجه الوطني الخام على البحث العلمي نجد أن دول الجنوب - وضمنها الدول العربية والمغرب منها - لا يزيد إنفاقها عن 0,3 % ولعل الاستثناء الوحيد في الدول العربية هو العراق الذي كان ينفق على البحث العلمي نسبة 2 % من دخله الوطني الخام.

- في الدول الغربية نجد أن القطاع الخاص والشركات الحرة تنفق سنويا ما بين 8,6 % من أرباحها على البحث العلمي وتنفق نفس النسبة على تأهيل عامليها وتدريبهم.

- في اليابان نجد أن ميزانية وزارة الداخلية لا تساوي إلا جزءا من سبعين (1/70) من ميزانية البحث العلمي، أي أن كل دولار يذهب إلى شرطي هناك 70 دولارا في مقابله تذهب إلى البحث العلمي، وبالإضافة إلى ذلك، نجد أنه في الوقت الذي تعتمد فيه الدول المتقدمة على ميزانيتها الخاصة ودخلها القومي في الإنفاق

على مشاريع بحثها نجد البحث عندنا كثيرا ما يعتمد في تمويله على مصادر أجنبية كفرنسا وبلجيكا وكندا. ولا يخفى ما في ذلك من أخطار أوضحها وأهمها التبعية العلمية والفكرية.

وبالجملة فإن سياستنا في هذا المجال ما تزال تعتمد على استيراد التكنولوجيا عوض الانكباب على تصنيعها وغرسها داخل الوطن. وعوض أن نستفيد من أدمغتنا التي صرفت أموال طائلة على تكوينها نعمد إلى الاستغناء عنها وتصديرها لدول أخرى لتمتص جهودها وتجني ثمرات الجهود التي غرسها الشعب المغربي وبدل الغالي والنفيس من أجل تكوينها حتى أصبحت تسهم في تقدم الصناعة والاقتصاد العالميين وتطوير تكنولوجية الغرب التي تصدر إلينا بأثمان باهضة.

أما فيما يخص النقطة الأخيرة والتي هي بمثابة خلاصة لهذا العرض والمتعلقة بما يطبع سياستنا التعليمية من تخبط وارتجال وانعدام التخطيط وما تتسم به من تناقضات عميقة وانعدام التوازن، فيمكن أن نلخصها في النقط الآتية :

1) تراجع في تعميم التعليم والتخلي عن فرض إجباريته، وضعف نسبة التمدرس، وانعدام مخطط صارم وبرنامج زمني محدد لمحو الأمية.

2) تناقض صارخ بين تزايد عدد العاطلين من ذوي الكفاءات والشهادات من جهة وبين تزايد نسبة الأمية من جهة ثانية وبين الحاجة الماسة إلى أنواع خاصة من الأطر التي قد نضطر إلى استجلابها من الخارج.

وفي وثيقة البنك الدولي (غشت 1993) يتبين أنه من بين 100.000 ساكن مغربي لا نستطيع أن نجد سوى 11 طالبا مهندسا

في مقابل 64 في أندونيسيا و67 في ماليزيا و77 في تونس و152 بتركيا و344 بالمكسيك و588 بسنغفورة. وفي بحث أجري سنة 1991 على 100.000 من حاملي الشهادات الذين هم بدون عمل و6500 مقاولة مغربية تبين أن أربعة أخماس طلبات الشغل غير مؤهلة.

والجدير بالذكر أيضا أن وجود عدد هائل من العاطلين بين حملة الشهادات العليا والمتوسطة ليس راجعا دائما وبالضرورة إلى أن تكوينهم لا يتلاءم مع حاجات ومتطلبات العمل وإنما هناك أسباب أخرى من بينها :

- أن الدولة سلكت منذ بضع سنوات سياسة التقليص من عدد المناصب المالية في إطار تهميش القطاعات الاجتماعية كالعدل والتعليم والصحة لفائدة قطاعات أخرى.

- أن القطاع الخاص يلجأ كعادته في السعي وراء الربح السريع إلى الاستغناء عن الكفاءات العالية والمؤهلة وإلى اليد العاملة الرخيصة وإلى الموقتين والمياومين وذلك لأسباب منها ما يتعلق بمشاكل الشغل وحقوق العمال.

3) تركيز نظام التعليم الحالي على المجال الحضري وإهمال البادية. وهذا يعني انعدام التوازن في سياسة التعليم كما يعني التناقض بين ادعاء الرغبة في التعميم وبين الممارسة الواقعية. واستمرار هذه السياسة لاشك أنه سيزيد في تفاحش ظاهرة انعدام التوازن في الاقتصاد والنمو.

4) التناقض بين دعوى الرغبة في تعميم التعليم وبين اللجوء إلى سياسة الترسيب وفرض نسبة محددة للنجاح في التعليم الأساسي والثانوي وذلك بدعوى محدودية المقاعد وقلة التجهيزات

وضعف بنية الاستقبال.

5) تقوية التعليم العام على حساب التعليم المهني. وفي هذا الصدد تقترح وثيقة المجلس الوطني للشباب والمستقبل توجيه نسبة 20 % في نهاية السنة السادسة من التعليم الأساسي و40 % في السنة التاسعة منه و40 % في نهاية التعليم الثانوي إلى التعليم المهني.

6) التردد والحيرة والتراجع في كثير من الأحيان فيما يتعلق بلغة التلقين وتطبيق التعريب وغير ذلك من المبادئ الأخرى.

7) الخضوع في كثير من الأحيان إلى ما تمليه المؤسسات المالية الخارجية من شروط تضر بنمونا الاجتماعي والاقتصادي وتفرض معايير تعوق تطبيق الاختيارات الوطنية في مجال التعليم.

8) سوء التدبير والترشيد للموارد البشرية والمالية.

9) سوء التسيير الإداري على جميع مستويات التعليم وقطاعاته المختلفة.

10) ضعف التجهيزات والمختبرات والوسائل التعليمية الكفيلة بتحسين مردودية التعليم.

وأخيرا، إنه غداة التوقيع على الاتفاقية التجارية العالمية التي تفرض نظاما اقتصاديا عالميا جديدا قائما بالأساس على التنافس الاقتصادي، يفرض الواجب علينا أكثر من ذي قبل أن نراجع نظامنا التعليمي الحالي ونعيد هيكلته وبرامجه ومقرراته وبناء أسسه وتحديد أهدافه حتى يتمكن من قيادة قاطرة النمو في الاتجاه السليم وحتى تصبح له مردودية كبرى على حياة المجتمع.

وبهذا الصدد لا بد من الدعوة إلى جمع المجلس الأعلى للتعليم من أجل النظر في السياسة التعليمية التي ينبغي تحديد

خطوطها العامة واختياراتها الأساسية بمشاركة الهيئات والمنظمات و الفعاليات المعنية.

هوامش

1) وثيقة البنك العالمي - غشت 1993

2) les indications Sociaux (1993) p : 176.
publication du : Ministère des affaires économiques et Sociales, direction de la statistique.

3) حركة التعليم في المغرب خلال الفترة مابين 90 - 91 - 1992 وهو التقدير المقدم إلى الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية في جنيف ص57 - 58.

4) انظر المرجع في الهامش رقم 2. ص 166

5) د. المهدي المنجرة : الحرب الحضارية الأولى ط.1 سنة 1991 ص : 238.

6) انظر : الهامش رقم 3. وكذلك الوثيقة الصادرة عن وزارة التشغيل والصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية بعنوان : (برامج محو الأمية وتعليم الكبار بالمملكة المغربية) يونيه 1992 ص : 3.

7) انظر الهامش رقم 2 ص 169 - 170.

8) Quelle éducation - formation, quel emploi pour le Maroc de demain ?
- 3 ème session du conseil. Rabat 1993

9) انظر : وثيقة المجلس الوطني للشباب المشار إليها في الهامش السابق ص : 137.

10) كمال عبد الإله.
Production et Rentabilité de l'Enseignement au Maroc - Thèse de Doctorat de 3ème cycle soutenue à la Faculté des sciences juridiques économiques et sociales - Rabat 1983

حول
تصحيح التعريب *

برزت مشكلة التعريب في حياة المغاربة كقضية أساسية مرتبطة بالسيادة الوطنية ارتباطا قويا منذ أن فرضت الحماية الأجنبية سلطانها على البلاد، وبدأت في اقتلاع جذور الهوية العربية الإسلامية للمغرب، وفرض سياسة ثقافية وتعليمية أجنبية. ومن ذلك الحين ومقاومة سياسة تذويب الشخصية وتفتيت الكيان تتخذ أشكالا وصورا متعددة عند المواطنين الذين جعلوا من القضية قضية مصيرية وخاضوا ضروبا من الكفاح من أجلها، ولا سيما بعد صدور الظهير البربري سنة 1930 الذي أصبح هدفه الأول تحريم العربية والدين الإسلامي في المناطق التي يسكنها المغاربة الأمازيغ. لقد كان أحد واضعي سياسة الظهير البربري (أي سياسة التفرقة على أساس اللغة) وأحد منظريها يقول :

« علموا كل شيء للبرابر ما عدا العربية والإسلام ». وهو الذي كتب يقول :

« يلزم النظر إلى أن التعريب خطأ رهيب يقود إلى حركة إسلامية كاملة ونهائية بالنسبة للبربري. وإلى أن توجد في المغرب...

* نص نشر بجريدة (العلم) : 29 / 9 / 1988.

كتلة إسلامية منسجمة بدون قوة معارضة لها ».

ولقد كان الجنرال اليوطي يقول :

« إن العربية أداة لنشر الإسلام لأنها لغة يقوم تعليمها بالقرآن. فمصلحتنا تقضي علينا بأن نطور البرابرة خارج إطار الإسلام. ومن الوجهة اللغوية يجب علينا أن نتجه إلى الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية ». فكان واضحا من هذه الأقوال - وقد راج منها الكثير جدا أيام الحماية - ما هي مرامي السياسة التعليمية الفرنسية في المغرب. إنها بوضوح القضاء على العربية لأنها أداة توحيد بين جميع فئات الشعب : توحدهم في الثقافة والتاريخ والتراث المشترك. وإذا توحدوا في الفكر بعدما توحدوا في الدين، صعب القضاء عليهم، وكانوا شوكة في حلق من يريد ابتلاعهم. والعربية كما فهم الاستعمار ذلك جيدا ليست وسيلة للوحدة داخل الوطن المغربي فقط، بل هي أيضا أداة لتوحيد المغاربة مع إخوانهم العرب والمسلمين وجعلهم كتلة متراصة. وقد كانت فرنسا تتصور أنه بإحلال الفرنسية محل العربية ستتوصل في يوم من الأيام إلى إدماج المغرب أو الجزء المفرنس منه في خريطتها وهذا ما فعلته مع الجزائر.

ولكن الوعي الوطني والقومي والديني عند المغاربة حال دون تحقيق هذه الأمنية الاستعمارية، فقاوموها المقاومة المعروفة التي تمثلت في عدة مظاهر وأشكال، وصلت إلى حد المواجهة بالسلاح وخوض المعارك الدامية، وإلى الموت والاعتقالات والمنافي والسجون والمظاهرات في الشوارع، وكتابة البيانات والعرائض والطواف باللافتات، وإقامة مهرجانات الخطب والتحريض، كما تمثلت في خطوات عملية من جنس الفعل الاستعماري، كفتح المدارس الحرة

لتعليم العربية وتلقين دروس الوطنية تناهض برامج المدارس الفرنسية وأهدافها وتنسفها من الجذور، وكوضع خطط لإصلاح التعليم تألفت من أجلها لجان متعددة. ونذكر من هذه الخطط التي وضعت أيام الاستعمار على سبيل المثال لا الحصر:

1) مشروع نظام التعليم بالمغرب الذي وضعته اللجنة الملكية للتعليم سنة 1946.

2) مطالب جمعية الطلبة بالقرويين سنة 1946 التي قدمها طلبة القرويين إلى جلالة المغفور له محمد الخامس.

3) مطالب مؤتمرات طلبة المغرب العربي العديدة التي انعقدت في المغرب والجزائر وتونس وفرنسا لسنوات طويلة.

4) التقرير الذي رفعه الأستاذ محمد اليزيدي إلى إدارة التعليم العمومي بالمغرب حول ميزانية سنة 1950.

5) التقرير الذي رفعه الوفد المغربي المشارك في المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد ببيروت سنة 1947.

وكان القاسم المشترك بين جميع هذه البرامج الإصلاحية والتقريرات وسواها مما لم نذكره، هو مناهضة السياسة التعليمية الفرنسية والمطالبة بالتعريب.

ولقد كان من المفروض أن يجيء الاستقلال فيضع حدا لهذه المشكلة بتحقيق أمل الشعب وأمنيته الغالية في فرض العربية في كل مجالات الحياة بما فيها المدرسة والإدارة والمعمل والبيت والشارع. ولكن أسبابا كثيرة موضوعية وغير موضوعية حالت دون ذلك. فكان من الضروري أن يستمر الكفاح ويتواصل طيلة سنوات الاستقلال، وهذا ما حدث بالفعل، ففي سنة 1957 أدى الضغط الوطني إلى تشكيل اللجنة الملكية لإصلاح التعليم فأقرت المبادئ الأربعة

المعروفة وهي : إجبارية التعليم، وتعريبه، وتوحيده، ومغربته. وفي سنة 1959 صدر الظهير الذي بمقتضاه تأسس المجلس الأعلى للتعليم فعقد اجتماعه في سنة 1962 ووضع خطة للتعريب كان من المفروض لو طبقت أن يتم تعريب الابتدائي سنة 1966 والثانوي سنة 1973. ولكن الخطة لم تحترم ولم تنفذ، فانعقدت المناظرة الوطنية بالمعمورة (أبريل 1964) وخرجت بدورها بعدة توصيات لإصلاح التعليم منها الخطة العشرية للتعريب التي توصي بالشروع فيه ابتداء من أكتوبر 1964 لتصل به في سنة 1974 إلى آخر أقسام الثانوي.

ومرة أخرى تذهب توصيات هذه المناظرة الكبرى أدراج الرياح كسابقاتها من التوصيات والقرارات والنداءات والمواثيق الوطنية.

وقد شهدت سنة 1966 بالخصوص ذلك الحدث الخطير الذي واجهه الشعب بكل فئاته وهيئاته المخلصة الوفية لمبادئها الوطنية، وهو قرار التراجع عن خطة التعريب والتعميم والتوحيد التي أقرت سابقا في المناظرة الوطنية وغيرها. وفي سنة 1972 أصدر خمس مائة (500) من المثقفين والعلماء ورجال السياسة بيانا أدانوا فيه السياسة التعليمية المتبعة والتنكر لمبدأ التعريب على الخصوص..

وهكذا لم يتنفس المغاربة الصعداء إلا حين اتخذ القرار السياسي سنة 1980 بمواصلة التعريب حيث كان قد توقف من قبل (السنة الثانية من الابتدائي). فكان لذلك صداه الطيب في النفوس، ولاسيما عند الغيورين من أبناء هذا الوطن على مستقبل بلادهم الثقافي الحريصين على استقلالها الفكري وتحررها من التبعية الثقافية، وذلك رغم ما رافق التطبيق الفعلي للتعريب من هفوات وأخطاء تقنية يمكن التغاضي عنها وتداركها بالعلاج متى صدقت النيات وحسنت المقاصد. وكان مقدرا لخطة التعريب الأخيرة هذه أن

تتم بالنسبة للثانوي سنة 1990. ولكن يظهر أن رياح الفرانكفونية وضغوطها وإغراءاتها لم تدع السفينة تمضي في أمن وسلام، وتنهي رحلتها في اطمئنان. وتحرك خصوم التعريب يجتهدون في تدبير الدسائس ونصب الأحابيل بكل الوسائل. يبثون البلبلة في النفوس، ويزرعون الأفكار الهدامة والدعايات والوشايات المسمومة التي تشكك في قيمة التعريب وقيمة المعرفة التي يتلقاها المتعلمون بالعربية، ويرسمون آفاقا مظلمة في وجه مستقبلهم. وتارة يطعنون في اللغة العربية وفي أهليتها وكفاءتها لتكون لغة العلوم والتقنيات الحديثة، وتارة يشكون من قلة المصطلحات، وتارة يطعنون في الأساتذة وفي قدرتهم على التبليغ بالعربية، وتارة يتهمون الكتاب المدرسي ويضخمون عيوبه، وتارة يبدون النصح الخادع ويدعون إلى التفتح وكأن التعريب جاء ليحارب التفتح ويدعو إلى الانغلاق، وما كان التعريب في يوم من الأيام ضد اللغات الأجنبية ولا ضد الثقافات والحضارات الانسانية، وما كان قط يحمل دعوة إلى الانكماش والانغلاق.. فإذا فرغوا من التخويف والترهيب، لجأوا إلى الإغراء والترغيب. فنسبوا للفرنسية كل فضل، وجعلوا طريقها طريق الخير: فمنحها سخية، وجوائزها مربحة وسنية، وخبزها نظيف، والعمل بها شريف، وهي مفتاح الرزق، وباب العرفان، وهي لغة الماضي والمستقبل، ولغة الدين والآخرة.. إلى آخر الكلام المعسول.

ونحن لا نفاضل هنا بين اللغات - إذ لا مفاضلة بين اللغات - ولا نريد أن نغمط الفرنسية أو غيرها حقا من حقوقها، ولكننا نريد أن نؤكد أن التجربة والعلم والتاريخ كل ذلك يعلمنا أن اللغة - أية لغة - تضعف بضعف أصحابها وإهمالهم لها، وتقوى بقوتهم.

كل لغة يمكن أن تموت بالإهمال وأن تزدهر بالاستعمال. وما

أصاب مسيرة التعريب من نكسات في السابق لم يكن إلا بسبب أن القرار السياسي لم يتخذ لصالح التعريب. ويوم يتخذ القرار الثوري والضروري الذي يومن بالفكرة ويعمل على تطبيقها مهما كانت التضحيات، ستبطل كل المزاعم والترهات التي تلصق ظلما بالعربية والتعريب.

وإذا كانت الكلمات التي صرح بها السيد وزير التربية الوطنية سواء أمام اللجنة المختصة بقضايا التعليم في مجلس النواب أم أمام رجال الصحافة والإعلام خلال الندوة التي عقدها معهم يوم الخميس 22 سبتمبر 1988، قد أدخلت بعض الطمأنينة على النفوس حين أكد عزم الحكومة على المضي في سياسة التعريب إلى النهاية دون تراجع، لأن التعريب مكسب وطني لا يمكن التفريط فيه أو التخلي عنه، فنحن لا يسعنا من جهتنا إلا أن نبارك هذه التصريحات ونسجلها كإقرار جديد بالمبدأ، ولكن مع ذلك بقيت في النفس أشياء لا بد من البوح بها :

أولها : يتعلق ببعض «الإصلاحات» أو «التصحيحات» التي تنوي وزارة التربية إدخالها على تعريب المواد العلمية من قبيل تخصيص حصص لقراءة نصوص علمية بالفرنسية وأخرى لإجراء تمارين وتطبيقات بالفرنسية أيضا وثالثة لتعجيم المصطلحات. ونحن لا نملك المعلومات الكافية حول الكيفية التي ستطبق بها هذه الحصص الجديدة، ولكننا نخشى أن تتم هذه الإجراءات «التصحيحية» بشكل يؤدي إلى إحداث بلبلة في أذهان التلاميذ والأساتذة معا، ويلقي بهم في متاه من الارتباك والاضطراب والحيرة مما تكون له بلا شك نتائج سلبية من النواحي التربوية والعلمية، وآثار تذهب بكل حسنات التعريب وتمحوها. لأنه لا يعقل مثلا أن يتلقى التلميذ دروسه بلغة

معينة ويتلقى التطبيقات والتمارين عليها بلغة أخرى، ولا يعقل أن يقوم الأستاذ في أول الحصة بتعريب مادة ويعود في آخرها لتعجيمها. فإما أن نعرب وإما أن نعجم. وأما المصطلحات فهي - أو المهم منها - أصلا تلقن للتلاميذ ومنذ السنوات الابتدائية باللغة الفرنسية، ولا تحتاج إلى زيادة تعجيم. ذلك أن طريقة تعريب المواد العلمية والرياضية التي أصبح معمولا بها منذ 1980 هي أن يقتصر دور العربية على لغة الشرح والإفهام ولغة الربط والوصل بين الرموز والمصطلحات، أما هذه الرموز الحسابية والمصطلحات الهندسية والكيمياوية والفيزيائية وغيرها فهي بالفرنسية منذ القسم الثالث من المرحلة الابتدائية. بل إن طريقة كتابة العمليات الرياضية نفسها طريقة فرنسية لاتينية فهي تجري من اليسار إلى اليمين وليس العكس كما يقتضيه التعريب الحقيقي.

وقد كانت الحجة التي اعتمد عليها المسؤولون السابقون الذين وضعوا الخطة هي إعداد التلميذ وتهييئه ليصبح في المرحلة الجامعية قادرا على استعمال المراجع والكتب الفرنسية بدون صعوبة.

وثانيها : أن هذه الإجراءات «التصحيحية» التي تنوي الوزارة القيام بها تأتي فيما سمعنا بغاية إعداد التلاميذ لمتابعة دراستهم العليا باللغة الفرنسية بعد البكالوريا، فهل معنى هذا أنه ليس هناك نية أو تفكير في تعريب التعليم العالي ومواصلة المسيرة إلى آخر أشواطها ؟ ولو بصفة جزئية، أي بإحداث شعب معربة في المعاهد العليا والكليات بجانب الشعب المفرنسة على غرار ما كان معمولا به في كلية العلوم بالرباط إلى غاية 1972. إذ كانت تتوفر على أقسام معربة تخرج منها ثلة من الأساتذة والباحثين الذين يحتلون اليوم مكانة مرموقة في الجامعة المغربية، وعلى غرار ما هو

موجود حاليا في المعهد الوطني للاقتصاد والإحصاء التطبيقي الذي يتوفر على شعب معربة تقدم في نهاية كل سنة نتائج باهرة.

ومعلوم أن المغرب يتوفر حاليا على نسبة كبيرة من الأساتذة الجامعيين في مختلف الاختصاصات العلمية القادرين على تقديم محاضراتهم باللغتين العربية والفرنسية. وقد ثبت لي شخصيا من خلال لقاء مباشر أجريته مع عدد من أساتذة كلية العلوم بالرباط وجود نسبة لابأس بها من الأساتذة الأكفاء القادرين على النهوض بهذا الواجب الوطني لحظة يطلب منهم ذلك [1] : فلنجرب إذن، ولنهيء للأمر عدته إن كانت لنا نوايا صادقة.ولنناقش الموضوع بكل أمانة وموضوعية وتجرد مع من يهمهم الأمر مباشرة وهم الأساتذة ورجال التربية.

ونحن نعلم أيضا أن التعليم الجامعي أساسه البحث، والبحث يقتضي من الطالب والدارس الإلمام بأكثر من لغة في هذا العصر. فإذا كان يحسن الفرنسية (بجانب العربية) فهو قادر على استعمالها في البحث والرجوع إلى الكتب والمصادر الأجنبية لمتابعة الجديد وتوسيع آفاق الاختصاص. وإذن فلا مشكل في أن يتلقى الطالب محاضراته - أو جزءا منها - بالعربية، ويستعمل لغة أجنبية للتوسع في البحث.

ومع العلم أيضا أن أغلب - إن لم نقل كل - الذين يقومون بالبحث في الميادين العلمية يضطرون لإتقان الإنجليزية لأنها أكثر صلة من غيرها بالمجالات العلمية الحديثة.

وثالثها : أن عدد ساعات اللغة الفرنسية التي يتلقاها تلامذتنا حسب النظام الحالي منذ السنة الثالثة من الابتدائي(1)

---

1) انظر العدد3 من مجلة (الموقف) الذي يتضمن ملفا خاصا بالتعريب.

إلى السنة السابعة من الثانوي (أي خلال عشر سنوات على الأقل) هو عدد كاف من حيث الكم ليجعلهم قادرين مؤهلين لمتابعة دراساتهم العليا في الشعب العلمية باللغة الفرنسية إذا نحن أصررنا على الوقوف بالتعريب عند الثانوي ولاسيما أن المصطلحات مفرنسة أصلا كما سبق، ومن المفروغ منه أن الدراسة العلمية والتقنية لا تتوقف على معرفة واسعة ومعمقة في لغة الإنشاء، وإنما تتوقف على معرفة لغة من نوع خاص هي عبارة عن جملة من المصطلحات والرموز التي يمكن الإحاطة بها خلال ظرف وجيز. فإذا سلمنا أن مستوى اللغة الفرنسية في المغرب وفي الأقسام العلمية بالذات قد أصبح منخفضا لسبب من الأسباب، فلنحاول معالجة هذا الأمر بإصلاح مناهج تدريس اللغة الفرنسية وتقويتها. ومادام هناك عدد من التلاميذ الذين سيرغبون بعد الحصول على البكالوريا في متابعة دراستهم العليا باللغة الإنجليزية - وهي أجدى وأنفع في الميدان العلمي - فلنعمل أيضا على تقوية حصص الإنجليزية وإعداد من يريد الدراسة بها في المستقبل ليكون في المستوى المطلوب.

ورابعها : أن التصحيح الذي نريده لمسيرة التعريب هو التصحيح الذي يمكن به أن نستفيد من أخطاء الماضي التي أساءت لهذا المبدأ النبيل وشوهته ونفرت الكثيرين منه، فنحن نريد أن يتجه التصحيح : إلى الزيادة في ترسيخ جذور هذا المكسب الوطني وتعميقه في أرض المغرب على أسس علمية وتخطيط مدروس. ولا نريده تصحيحا يمكن أن يحد من انطلاقته أو يقلم من أظافره ويجعله عديم الفاعلية قليل الجدوى. ونريده تعريبا لا يقتصر على ميدان التعليم والمدرسة، ولكن يتعدى ذلك وبالذات إلى الحياة العامة من إدارة ومعمل وشارع ومتجر وسائر المعاملات اليومية. فلا معنى أن

تستمر الإدارة بعد هذه الحقبة الطويلة من الصراع مع الغزو الفكري الأجنبي، وبعد المعارك القوية والضارية التي خاضتها مختلف الفئات الواعية من الشعب من أجل التعريب، غير غابئة بمشاعر المواطنين ولا مقدرة لأمانيهم ورغباتهم، ولا معنى لأن تستمر بعد هذه السنوات الطويلة في مخاطبة الناس ومراسلتهم بلغة أجنبية. وكم يصيب الإنسان من الخجل حين يجد نفسه ـ وهو في هذا البلد العربي ـ يستمع إلى مسؤول كبير وقد دفعته الضرورة للتحدث بالعربية فلا تستقيم في لسانه جملة واحدة. وكم يحس بالحسرة والألم وهو يقطع الشوارع والأزقة طولا وعرضا فلا تستريح نفسه للافتة من لافتات المتاجر وملصقات الإعلانات التي قلما تكتب بلغة عربية سليمة من أخطاء الإملاء والنحو واللغة. بل كم يحتاج المرء إلى أن يقدم الاعتذار إلى الأبطال المغاربة والشخصيات العربية والإسلامية الذين تحمل بعض الأزقة أسماءهم محرفة مشوهة مخجلة.

إننا لا نريد تعريبا يكون بمثابة ترجمة لشخصية الآخر وثقافته ولغته. لا نريد تعريبا شكليا وسطحيا لا يزيد على أن يكون مقابلا للتعجيم، ووضع الكلمة العربية موضع الكلمة الأجنبية، ولكننا في العمق نريد تعريب المضامين والمفاهيم وتعريب الشخصية المغربية.

وخامسها : أننا نريد أن يتجه التصحيح في جملة ما ينبغي أن يتجه إليه نحو :

1) توحيد المصطلحات المستعملة في المغرب مع تلك المستعملة في العالم العربي وفق ما توصي به وتعمل له دائما قرارات مؤتمرات التعريب المنبثقة عن الجامعة العربية (كالمؤتمر الذي ينعقد في بلادنا هذه الأيام دون أن نعطيه الأهمية التي يستحقها). ذلك أن من جملة أهداف التعريب القومية الإسهام في توحيد الشعوب

العربية وتقريب بعضها من بعض فكريا وثقافيا، وليس خلق حواجز جديدة للتفرقة والتجزئة.

2) تخصيص الوقت الكافي لأساتذة العلوم والرياضيات من أجل التدريب على التحول من التدريس بالفرنسية إلى التدريس بالعربية. فقد لاحظنا في التجربة السابقة أنه لم يكن يعطى لهم الوقت اللازم لهذا التدريب ولا العناية الضرورية. بل أحيانا كانت عملية التدريب تصبح عملية صورية وسريعة جدا ولا تعطي النتائج المتوخاة منها.

وإذا كانت النية في التعريب حسنة وخالصة، والقرار السياسي لا رجعة فيه، فينبغي الإسراع إلى تعريب الشعب العلمية في المدارس الخاصة بتكوين الأساتذة، أو على الأقل -كمرحلة أولى- ينبغي أن تخصص لهم ساعات كافية للاستئناس بالمصطلحات العربية، حتى إذا جاءوا للتدريس بالعربية وجدوا الأمر سهلا ولم يحتاجوا إلى تدريب إضافي.

3) إسهام وسائل الإعلام الرسمية وعلى رأسها التلفزة في إنجاح عملية التعريب ومساعدة المدرسة في رسالتها بتقديم برامج علمية معربة. وفي الواقع ينبغي القيام بحملة وطنية واسعة لإعادة الاعتبار إلى اللغة العربية وإعادة الثقة بها في النفوس.

4) مراجعة مناهج تدريس اللغة العربية في جميع أسلاك التعليم وإصلاح طرق تعليمها حتى تصبح مناهج مسايرة لروح العصر وللطرق المتبعة في تعليم اللغات الحية : فقد بلغ مستوى التلاميذ والطلبة درجة من الانحطاط والهزال في هذه اللغة لا يتصورها الإنسان. والسبب في ذلك جملة أمور ينبغي الانكباب على دراستها وبحثها والخروج منها بقرارات وإصلاحات عملية.

وسادسها : أننا نريد لسياستنا التعليمية أن تكون قائمة على اختيارات ثابتة يمليها الإجماع الوطني وغير خاضعة لتقلبات الزمن وتغير الأشخاص والمسؤولين حتى إذا دعت الحاجة والضرورة إلى تغيير شيء من هذه الثوابت وجب القيام باستشارة شعبية من أجل ذلك ولو على نطاق المجلس الأعلى للتعليم.

ولقد أضعنا كثيرا من الوقت الثمين في سياسة التردد بين هذا القرار وذاك، وأخطار هذا التردد لا تخفى على أجيالنا الصاعدة التي تعيش على التمزق والارتباك وعدم الاستقرار النفسي والبحث عن الذات والهوية.

وأخيرا فإن التعريب أصبح الآن ميسورا جدا بعد أن قطعت البلاد أشواطا بعيدة في مغربة الأطر. وقد كان دعاة الفرنسة من قبل يعلقون أمر التعريب على المغربة ويجعلونه مشروطا بها واليوم لم يعد هناك أي عذر لإضاعة الوقت، ولا سيما بعد الخطوة الجبارة التي أقبلت عليها مؤخرا بلدان المغرب العربي للتقارب والوحدة بينها، ولا يمكن لوحدة المغرب العربي التي هي مجرد مرحلة وجزء من وحدة الوطن العربي الكبير أن تقوم على غير أساس الوحدة اللغوية، بل لابد أن تقوم على وحدة مناهج الدراسة والتعليم وإلا فهي وحدة ظرفية وبناء مهزوز.

فلنجعل إذا من قيام وحدة المغرب العربي دعامة قوية وجديدة لإسناد التعريب وتعزيزه، ولنعمل على تكامل وتبادل خبراتنا من أجل إنجاحه وإقامته على أسس سليمة ودائمة لا تقبل التراجع أو الشك.

التعريب في الجزائر : كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكفونية *

حمل إلي البريد الجزائري هذه الأيام هدية كريمة من صديق عزيز وهو الدكتور عبد الكريم عوفي الأستاذ بجامعة قسنطينة. وهذه الهدية عبارة عن الكتاب القيم الذي صدر مؤخرا على أرض الجزائر الشقيقة بعنوان : (التعريب في الجزائر : كفاح شعب ضد الهيمنة الفرنكفونية) (منشورات دار شركة الأمة للطباعة والترجمة والنشر - 1993).

صاحب الكتاب، الدكتور عثمان سعدي من الشخصيات الثقافية والسياسية المعروفة على الصعيد العربي، ومن المشهود لهم بماضيهم المشرف في الكفاح الوطني التحرري منذ كان فتى يافعا : ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري، فحركة انتصار الحريات الديمقراطية منذ السابعة عشرة من عمره إلى أن تأسست جبهة التحرير الوطني فانخرط في صفوفها وعمل في ممثلياتها بالشرق العربي خلال سنوات الثورة المسلحة. وبعد الاستقلال، تدرج في مناصب دبلوماسية وسياسية سامية : فكان سفيرا لبلاده في كل من بغداد ودمشق، وعضوا في اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير

* نشر بجريدة (العلم) : 10 / 08 / 1993

الوطني، وعضوا في البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني).

ولكن الأهم من كل هذا - في سيرة حياته - هو مواقفه الشجاعة التي وقفها بكل حرارة وإخلاص ونفس نضالي طويل ومتعب ومليء بالأشواك في المعركة الثقافية التي خاضتها الجزائر طيلة السنوات الثلاثين الماضية : هذه المعركة التي لا تقل ضراوة وشراسة عن معركة التحرير التي سبقت الاستقلال. وقد بدأ وعيه الثقافي وحسه الوطني المرهف بالقضية التي كرس لها حياته، وهي قضية التعريب والهوية الثقافية، يتبلوران منذ سنة 1945 وهو ما يزال إذ ذاك تلميذا بإحدى المدارس الفرنسية. ففي هذه السنة بالضبط قرر التلميذ عثمان سعدي أن يهجر باختياره المدرسة الفرنسية على إثر أحداث دامية عرفها شهر مايو من السنة المذكورة وذلك اقتناعا منه بأن اللغة الفرنسية هي التي قتل على عباراتها وأنغامها خمسة وأربعون ألف جزائري وجزائرية في ثلاثة أيام. فدخل مدرسة التهذيب الأهلية العربية بتيسة، وعندما افتتح المعهد العربي الأهلي - معهد عبد الحميد بن باديس - بقسنطينة سنة 1947 كان من طلبته.

وجاء استقلال الجزائر سنة 1962، فكانت أكبر آماله وآمال زملائه من الشباب المثقف الذي وقف في طليعة صف النضال التحرري أن يعيشوا حياة الاستقلال الفعلي الذي تتحقق في ظله كل الأحلام الجميلة التي كافحوا من أجلها وهم فتيان وشباب، وفي مقدمة ذلك تعريب المدرسة والإدارة والمحيط الاجتماعي، وتثبيت دعائم الهوية الثقافية الحقيقية للجزائر القائمة على الإسلام دينا والعربية لغة وثقافة وانتماء حضاريا وتاريخيا. ألم يكونوا من مدرسة الإمام عبد الحميد بن باديس الذي صرخ في وجه الاستعمار

الفرنسي مقاوما سياسة الإدماج بقوله :

شعب الجزائر مسلم　　　وإلى العروبة ينتسب
من قال : حاد عن أصله　　　أو قال : مات، فقد كذب
أو رام إدماجا له　　　رام المحال من الطلب؟

ولكن الفتى المناضل سرعان ما شعر بخيبة أمله وهو يرى سنوات الاستقلال تطوى تباعا وتمضي في غير الطريق الذي كان منتظرا، فقد تسلق كراسي النفوذ الإداري ومواقع القرار والتأثير في بداية الاستقلال أشخاص آخرون تشبعوا بثقافة فرنسية منغلقة وشحنوا بعداء سافر لكل ما هو عروبي، وعملوا على تركيز الفرنسية ونشروها على أوسع نطاق وضايقوا العربية والمعربين، فأصبح دورهم - كما يقول الكاتب - مكملا لدور فرنسا ولسياسة حكامها وفي طليعتهم الجنرال ديغول الذي يحكي عنه أنه كان المخطط الأول لمصير الثقافة الجزائرية بعد الاستقلال، وذلك منذ استيلائه على الحكم سنة 1958، فقد أدرك الجنرال بحدسه - كرجل تاريخ - أن الجزائر مستقلة لا محالة، وأن المهم العمل من أجل أن تبقى في دائرة النفوذ الفرنسي بعد الاستقلال، فأمر منذ استلامه الحكم بأن توسع دائرة ما عرف بـ (بروموسيون لاكوست) المتمثلة في تكوين الآلاف من الشبان الجزائريين إداريا باللغة الفرنسية لكي تسلم لهم إدارة الجزائرالمستقلة فيحافظ على هيمنة اللغة الفرنسية على الحياة الجزائرية بعد الاستقلال ويضمن بقاء الجزائر تدور في فلك النفوذ الفرنسي (ص 6).

وقد فعلت هذه الفئة من خريجي (بروموسيون لاكوست) - كما يقول الكاتب - بجزائر الاستقلال ما كان منتظرا لها أن تفعله من تشويه لشخصية البلاد وانحراف بأهداف ثورتها. وفي

الكتاب أمثلة عديدة وتفاصيل عن مواقف هذه الفئة من التعريب على وجه الخصوص. وفي مقدمة ذلك القضاء على المدارس الحرة والتعليم الأصلي بحجة التوحيد الذي كان المستفيد الأول منه هو اللغة الفرنسية، والوقوف في وجه المتعلمين بالعربية وسد آفاق المستقبل أمامهم حتى صاروا يلعنون أنفسهم لما جناه عليهم تعليمهم، وعرقلة مساعي عدد من الدول الشقيقة التي وضعت كل خبرتها ومساعدتها رهن إشارة الجزائر لتنفيذ مخططات التعريب، بل لقد ذهب الغلاة من عناصر هذه الفئة إلى محاربة مجرد « التعامل مع مصر والدول العربية في الثقافة والأغنية والكتاب بل والسينما وحتى التجارة والاقتصاد وعملوا في مقابل ذلك على إبقاء العلاقات الجزائرية مع فرنسا فقط » (ص 115)، وهكذا تم الوقوف علانية في وجه كل المخططات التعريبية، وجمدت كل القرارات التي يتخذها المجلس الشعبي الوطني أو تصدر عن لجان الحزب ومؤتمراته الشعبية، وكان لهذه السياسة آثارها السلبية على فئة مضللة من الشباب الذين أنشئوا على عداء مستحكم لعروبتهم ودينهم وقيمهم الإسلامية وتاريخهم وحضارتهم. فقد حكى لنا الكاتب بإيجاز كيف أدى ذلك إلى خروج التلاميذ سنة 1979 في العاصمة وهم يهتفون : التاريخ إلى المزبلة، وخروج الطلبة في بعض الكليات سنة 1980 وهم يهتفون بسقوط اللغة العربية وبالحياة للجزائر الفرنسية ويحرقون العلم والمصحف الشريف ويتبولون على أضرحة الشهداء في مهرجانات مصحوبة بالرقصات والأغاني الفلكلورية، وخروج الآلاف بعد ذلك في مسيرة ضد العربية يوم 27 دجنبر 1990 أي في اليوم الموالي لصدور (قانون تعميم استعمال اللغة العربية) عن المجلس الشعبي الوطني (ص 90).

يرجع المؤلف إذن السبب الأول والأهم من أسباب عرقلة التعريب بالجزائر والمؤامرات التي حيكت ضده إلى ما يسميه في هذا الكتاب بحزب الفرنكفونية أو حزب الفرنسية وإلى التخلف في وعي الفئة التي استولت على مراكز الإدارة والنفوذ غداة الاستقلال، لأنها كانت تعتقد أن الاستقلال ينحصر معناه فقط في التخلص من الجيوش الفرنسية وبسط السلطة على الإدارة والحدود الوطنية.

يقول عثمان سعدي في فاتحة كتابه هذا :

«لم يحدث في بلد أن تؤومر على لغة مثلما تؤومر على اللغة العربية بالجزائر، بالرغم من أن هذا البلد حظي بثورة تحريرية فريدة من نوعها في تاريخ البشرية لايضاهيها في العظمة إلا ثورة الفتنام.

والسبب الجذري في هذه الظاهرة هو أن الثورة الجزائرية العظمى لم تحظ بقيادة في مستوى قيادة (هو شي منه) ورفاقه للثورة الفتنامية، تدرك أن أي ثورة شعبية لها جانبان : جانب البدن المتمثل في المعارك العسكرية والتضحيات وهزم العدو بل وحتى في بناء الاقتصاد، وجانب الروح المتمثل في الهوية الوطنية بسائر أبعادها التي لا يمكن أن تتحقق وتمارس إلا من خلال سيادة كاملة للغة الوطنية على سائر مرافق الحياة » (ص 5).

وقد قارن الكاتب في هذا الصدد بين ما حققته بلدان أخرى كانت بالأمس القريب ضعيفة ومتخلفة أو منعدمة الوجود كالصين واليابان والفتنام وكوريا وإسرائيل بفضل توفرها على قيادات واعية بأهمية اللغة الوطنية في التنمية والتقدم وتوطين التكنولوجيا والعلوم وخلق روح التماسك والانسجام، وما أنجزته الثورة الجزائرية خلال سنوات الاستقلال في ظل غياب الوعي المذكور، فوجد أن الفرق شاسع جدا، إذ كانت سياسة الفرنسة في الجزائر قد أدت إلى إبراز

عدد من المشاكل والنتائج السلبية التي تعاني منها حاليا وفي مقدمتها :

1 - خلق تمايز طبقي في المجتمع، وهو ما يعبر عنه الكاتب بالفرز الاجتماعي الذي بفضله وجدت فئة من ذوي المصالح الاقتصادية والامتيازات الإدارية والوضع الاجتماعي المريح، وهي فئة مكونة أصلا من الفرنسيين، وفئة أخرى حرمت من كل ذلك بسبب نوعية ثقافتها وتشبثها بلغتها الوطنية وأصالتها الإسلامية.

وهكذا تحول العامل اللغوي إلى عامل تفرقة اجتماعية وتصنيف طبقي ليس من شأنه إلا توليد الصراع وتبديد الجهود وإضعاف العزائم.

2 - أن البلاد بعد كل هذه السنوات الطويلة من الاستقلال لم تستطع لحد الآن أن توطن العلم والتكنولوجيا لأن ذلك لا يمكن أن يتم إلا بواسطة تعميم استعمال اللغة الوطنية في كل المجالات وفي مقدمتها مجالات التعليم والبحث والتقنية.

يقول الكاتب : « لا يمكن لنا أن نوطن التكنولوجيا المعاصرة إلا إذا جمهرنا العلوم والتكنولوجيا أي إذا بسطناها للناس المتعلمين لا المثقفين فحسب... ولا يمكن أبدا لعملية جمهرة أو شعبية التكنولوجيا أن تنجز إلا إذا كانت التوعية تتم بلغة الشعب والجماهير، ولا يمكن لذلك أن يتم إلا إذا عممت لغة الشعب في سائر حقول المعرفة. إن الأمم التي وطنت التكنولوجيا المعاصرة هي التي عملت على سيادة لغتها الوطنية في سائر حقول حياتها ». (ص 119)

3 - ضآلة الإنتاج الثقافي والعلمي والإبداع الفني وضمورهما. فقد لاحظ المؤلف مثلا أن المتعلمين بالفرنسية اكتفوا باستهلاك الإنتاج الخارجي الوافد أصلا من فرنسا متكلين عليه،

فتكاسلوا وتقاعسوا لأنهم وجدوا فيه ما يغنيهم عن أي إنتاج جديد، ويضرب لذلك المثال بالكتب العلمية والطبية فيقول : « ما رأيكم يا سادة أن كتابا واحدا في الطب لم يؤلف في الثلاثين سنة من الاستقلال، ولازالت سائر الكتب المقررة تستورد من فرنسا بندرة وشحة نادرين » (ص 118)

4 - نشأة جيل من الشباب الحائر الضائع فاقدا للهوية مضطرب الشخصية متمزق المشاعر والأحاسيس. ومثل هذا الشباب المنهار لا يمكن أن يعول عليه في بناء تقدم البلاد ونمائه.

5 - انعكاس ذلك كله على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، ذلك أن التنمية الحقيقية هي التي ترتكز على أرضية ثقافية صلبة وشخصية وطنية متماسكة وهو ما يتناقض مع الاستلاب الثقافي واللغوي : « إن التجارب التنموية الناجحة بالعالم هي التي نفذت بلغتها الوطنية. ولم يحدثنا التاريخ أن تجربة تنموية واحدة ليبرالية كانت أو اشتراكية نجحت بلغة أجنبية » (ص 144).

6 - ارتباط شديد بفرنسا في مجال الصناعة والتجارة والاقتصاد والتعليم واقتداء كلي بها في السلوك الاجتماعي والإداري، مما حال دون التفتح على تجارب الأمم الأخرى والاستفادة من خبراتها ومنجزاتها وفي مقدمتها البلدان العربية، وهذا ما أدى إلى فشل العديد من مشاريع التنمية والتصنيع.

وقد أعطى الكاتب العديد من الأمثلة عن هذا الفشل في مجالات العمارة والهندسة والصناعة والتجارة، وعن تحجر العقليات التي أصبحت لا ترى في العالم كله ما هو أصلح من فرنسا في كل المجالات. فالطبيب الناجح هو الطبيب الفرنسي، والمهندس الماهر هو المهندس الفرنسي، والأستاذ المقتدر هو الأستاذ الفرنسي، وأجود

منتوج استهلاكي هو المنتوج المستورد من فرنسا.... الخ.

وأبرز مثال يسوقه الكاتب عن الغزو الثقافي الفرنسي هو المتمثل - بعد المدرسة والكتاب والحياة الإدارية - في مجال الإعلام الذي سيطرت عليه الفرنسية سيطرة تامة بجميع وسائله وأشكاله وفي مقدمة هذه الوسائل نجد الصحافة المكتوبة.

فمجموع ما كانت توزعه الصحافة العربية بالجزائر سنة 1975 لايزيد عن خمسة وعشرين ألف نسخة. بينما توزع جريدتا (المجاهد) و (الأحداث) المكتوبتان بالفرنسية، وحدهما، حوالي 236 ألف نسخة، وفي سنة 1988 برز إلى الساحة مئتا (200) عنوان صحافي 75 % منها مكتوبة بالفرنسية.

وأخيرا، فليس للقارئ بعد هذا أن يستنتج مما كتبناه ما لم نرده أو نقصد إليه، كأن يستنتج خطأ أن الجزائر الشقيقة لم تحقق شيئا في مجال التعريب، فالواقع يشهد - وهذا ما يعترف به الكاتب نفسه - أن التعريب في جارتنا الشقيقة قد قطع أشواطا لا بأس بها وذلك رغم الحواجز والعراقيل التي وقفت في طريقه. والكتاب الذي نقدمه إنما يحكي قصة هذه الحواجز والعراقيل لكنه لا ينفي ما تم إنجازه على أرض الواقع.

فقد تم لحد الآن تعريب التعليم الابتدائي والثانوي بأكمله وذلك في زمن أقل مما تطلبه تعريب هذا القطاع بالمغرب. وبقي انتظار استكمال المراحل الأخرى كما هو منتظر من المغرب تماما : أي تعريب التعليم العالي وتعريب الإدارة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أعظم إنجاز تم في تاريخ استقلال الجزائر - كما يشهد بذلك المؤلف أيضا - هو قانون تعميم استعمال اللغة العربية في جميع مرافق الحياة، هذا القانون الذي صدر عن المجلس الشعبي

الوطني يوم 26 دجنبر 1990 ووقع عليه رئيس الجمهورية بتاريخ 16 يناير 1991، ولو أن عراقيل جديدة قد وضعت في سبيل تطبيقه.

إلا أن المرارة التي يحس بها المؤلف ونشاطره الإحساس بها، هي أن التعريب لو كان قد تم من غير تلكؤ أو تردد أو تراجع بين الفينة والأخرى في كل من الجزائر والمغرب غداة الاستقلال مباشرة لكان البلدان معا قد تخلصا منذ مدة من مشكل عويص يعوق التنمية الشاملة ويبدد الجهود والطاقات ويحطم المساعي المخلصة نحو الوحدة والتقدم وذلك عكس ما يروجه « حزب الفرنكفونية » هنا أو هناك، وعلى النقيض مما يتقولون به من أقاويل ويذيعونه من أراجيف.

بقي أن نقول إن القارئ المتتبع لجل كتابات الدكتور عثمان سعدي في مسألة التعريب - وقد صدر له سنة 1967كتاب بعنوان (قضية التعريب في الجزائر) وصدر له سنة 1983 كتاب (عروبة الجزائر) الذي حلل فيه مقومات الشخصية الثقافية الجزائرية وتحدث عن الأصول العربية للبربر - لاشك أنه سيكتشف أن دفاع الرجل عن اللغة العربية بشجاعة منقطعة النظير وتحمسه للتعريب وإيمانه القوي بضرورته، لم يكن ذلك منه صادرا عن تعصب أو تزمت أو عرقية ضيقة. كيف ذلك وهو الذي يفتخر بنسبه البربري في غير ما موضع من كتاباته ويقول في مقدمة كتابه المسمى (عروبة الجزائر) : « الهدف من هذه الدراسة إثبات الأصول العربية للبربر، وأنا أتكلم في هذا المجال بلا عقدة. فأنا من الذين يقال عنهم بربر. أنا من الشاوية، من منطقة الكاهنة : صومعة الكاهنة المشهورة تقع على مرمى حجر من منزلي في دوار ثازينت، وبئرها التي كانت تشرب منها جيوشها تقع في مضارب القبيلة التي أنتمي إليها. وكسيلة

ويوغـورطا وتاكفـاريناس وغـيرهم من منطقـتي أي من جبـال أوراس النمامشة ».

هذه الشـهـادة إذن هي أصـدق رد على من قـد يتـهـم الرجل بالتـعـصب، وإنما إيمانه بالتـعريب نابع عـن تربيتـه الوطنيـة السليـمـة واقتناعـه الجازم بأن الانتمـاء إلى العروبة هو انتمـاء ثقافي ولغـوي وحضاري وتاريخي وليس انتماء عرقيا أو طائفيا.

صدر للمؤلف

دراسات لغوية وأدبية

- قراءات في أدب الصباغ

دار الثقافة - البيضاء 1977

- أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس

منشورات وزارة الأوقاف ، مطبعة فضالة، 1984

- المعجم العربي بالأندلس

منشورات دار المعارف، الرباط 1984

- قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي

منشورات عكاظ - الرباط 1989

- التعريف بابن الطيب الشرقي

منشورات عكاظ - الرباط 1990

تحقيق النصوص

- ديوان علال الفاسي (ج 1)

مطبعة الرسالة - الرباط 1984

- مفردات ابن الخطيب

(قاموس الألفاظ الحضارية في القرن الثامن الهجري)

منشورات عكاظ - الرباط 1988

في الترجمة

- منهج المعجمية (ج. ماطوري)

منشورات كلية الآداب بالرباط 1993

- الفرنكفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب

منشورات (العلم) - الرباط 1993

في المشكل الثقافي

- هو الذي رأى (نحو سياسة ثقافية جديدة)

منشورات عكاظ - الرباط 1988

في البيبلوغرافيا

- تراث الأندلس (تكشيف وتقويم)

- بالاشتراك

منشورات مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية. الدار البيضاء 1993

في الشعر

- الموت في قرية رمادية

مطبعة الرسالة - الرباط 1980

- لحظة أخرى

منشورات البوكيلي - القنيطرة 1995